

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أحكام الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي

إعداد

جمال أحمد جميل نجم

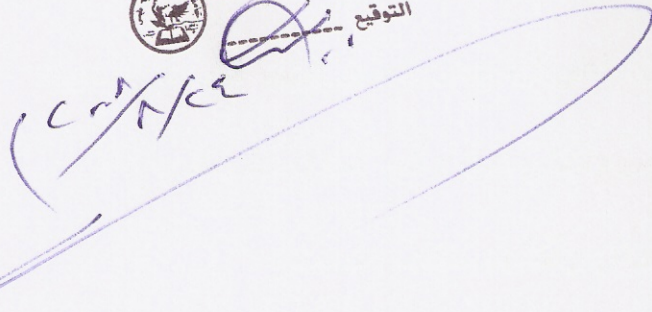
إشراف

الدكتور: جمال حشاش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات

العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.

2008



أحكام الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي

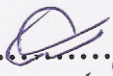
إعداد

جمال أحمد جميل نجم

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 5 / 8 / 2008 م ، وأجيزت.

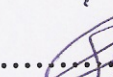
التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

مشرفاً ورئيساً

- الدكتور: جمال حشاش

.....

ممتحناً خارجياً

- الدكتور: شفيق عياش

.....

ممتحناً داخلياً

- الدكتور: مروان القدومي

الإهداء

إلى معلم البشرية الأول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
إلى روح أمي.. إلى والدي الفاضل.. لعلي أرد بعض الجميل إليهما إذ ربياني صغيرا
إلى زوجتي الغالية أم أنس وأبنائي شهد وأنس صانهم الله تعالى
إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم حفظهم الله تعالى
إلى أساتذتي في كلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية أدامهم الله تعالى
إلى كل من سار على سنة المصطفى يقتفي أثره إلى يوم الدين
أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وله الفضل والمنة، فقد أعانني على دراسة دينه والتفقه في

شريعته.

أتقدم بشكري ثانياً لأستاذي الفاضل الدكتور جمال حشاش مشرفي على هذه الرسالة،

وكذلك إلى جميع أساتذتي العلماء بجامعة النجاح الوطنية، وكذلك الأساتذة الذين تفضلوا

بمناقشة هذه الرسالة، الأستاذ الدكتور شفيق عياش حفظه الله تعالى والأستاذ الدكتور مروان

القدومي حفظه الله تعالى.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر القائمين

على مكتبة جامعة النجاح والجامعة العربية الأمريكية ومكتبة بلدية جنين ومكتبة المسجد

الكبير في مدينة جنين.

كما أتقدم بالشكر لكل الأخوة الذين لم يدخروا جهداً بالمساعدة وأخص بالذكر ابن أخي

قسام مأمون والشيخ فريز نجم والشيخ يونس والأخوة محمد فريد وصهيب نجم وساجد

نجم.

لكل من ذكروا التقدير والعرفان.

جمال نجم

إقرار

أنا الموقع/ة أدناه، مقدم/ة الرسالة التي تحمل العنوان: **أحكام الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي**.

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الإقرار
ح	فهرس المحتويات
ر	الملخص
1	المقدمة
2	مشكلة البحث
3	أهمية البحث وسبب اختياره
4	الدراسات السابقة ومميزات هذا البحث عنها
6	منهج البحث
7	أسلوب البحث
8	خطة البحث
11	الفصل الأول: الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي
11	المبحث الأول: حقيقة الرسل والسفراء
11	المطلب الأول: الرسول والسفير لغة واصطلاحاً
13	المطلب الثاني: نبذة تاريخية
14	1- مصر القديمة
14	2- العصر الروماني
15	3- عصر المسيحية
15	4- الرسل والسفراء في الإسلام
15	5- الرسل والسفراء في العصر الحديث
16	المطلب الثالث: مشروعية عمل الرسل والسفراء
16	الأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة
18	المطلب الرابع: علاقة الرسل والسفراء بعقد الأمان
21	المبحث الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة بالرسل والسفراء

الصفحة	الموضوع
21	المطلب الأول: شروطهم وصفاتهم
21	المطلب الثاني: طرق اختيار الرسل والسفراء
24	المطلب الثالث: القواعد التي يجب مراعاتها عند اختيار الرسول أو السفير
24	1- الإسلام
33	المناقشة والترجيح
38	2- الجنسية
38	3- الكفاءة
41	4- الأخلاق الحسنة
43	5- الصفات الخلقية
45	6- النسب
47	المبحث الثالث: حقوق الرسل والسفراء وواجباتهم
47	المطلب الأول: حقوق الرسل والسفراء
51	المطلب الثاني: واجبات الرسل والسفراء
51	1- عدم التدخل في شؤون الدولة المعتمد لديها
52	2- احترام قوانين الدولة المبعوث لديها
53	3- عدم التعرض لدين الدولة المبعوث لديها
53	4- عدم إساءة استعمال الإمتيازات
54	5- إتباع الطرق الرسمية في جميع التعاملات
55	المبحث الرابع: الشروط الواجب توافرها لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة الإسلامية والدول غير المسلمة
62	الفصل الثاني: البعثات الدبلوماسية من وجهة نظر إسلامية
62	تمهيد
65	المبحث الأول: مفهوم ونشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية
65	المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية
66	المطلب الثاني: الدبلوماسية في تصور المسلمين
69	المطلب الثالث: مراحل تطور الدبلوماسية في الإسلام
73	المطلب الرابع: تعريف الدبلوماسية من وجهة نظر غربية

الصفحة	الموضوع
76	المطلب الخامس: آراء بعض الباحثين العرب في تعريف الدبلوماسية
78	المبحث الثاني: حكم الإسلام في التمثيل الدبلوماسي الدائم
81	مناقشة:
84	المبحث الثالث: تاريخ نشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية
84	المطلب الأول: نشأة البعثات الإسلامية في العهود الإسلامية
84	المطلب الثاني: مراحل تطور التمثيل الدبلوماسي عند الغرب
88	المبحث الرابع: طبيعة عمل البعثات الدبلوماسية الرسمية
89	المطلب الأول: تشكيل البعثة الدبلوماسية
90	المطلب الثاني: أقسام البعثة الدبلوماسية ومهامها
95	المطلب الثالث: أغراض الدبلوماسية
106	الفصل الثالث: الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية الرسمية
106	تمهيد الحصانات الدبلوماسية
110	المبحث الأول: حقيقة الحصانة الدبلوماسية
110	المطلب الأول: الحصانة الدبلوماسية لغة واصطلاحاً
110	الحصانة لغة
110	مفهوم الحصانة اصطلاحاً
112	المطلب الثاني: العلاقة بين أمان الرسل والحصانة الدبلوماسية
113	تعريف أمان الرسل في الفقه الإسلامي
113	أ- الأمان لغةً
114	ب- الأمان اصطلاحاً
115	ج- تعريف أمان الرسل
117	المبحث الثاني: الأدلة على مشروعية الحصانة والتأصيل الفقهي لها
127	المبحث الثالث: المبررات الفلسفية للحصانات الدبلوماسية
133	المبحث الرابع: أنواع الحصانات
133	المطلب الأول: الحصانة الشخصية للأفراد
135	1- رئيس البعثة
136	2- موظفو البعثة أو أعضاؤها: وهم ثلاث طوائف

الصفحة	الموضوع
136	أولاً: الموظفون الدبلوماسيون
136	أ- المستشار
137	ب- السكرتير
137	ج- الملحقون
137	ثانياً: الموظفون الإداريون والفنيون
138	ثالثاً: مستخدمو البعثة الدبلوماسية
138	رابعاً: الخدم الخصوصيون
139	المطلب الثاني: الحصانة القضائية
143	المطلب الثالث: حصانة المؤسسات
146	1- حصانة مقر البعثة
147	2- التسهيلات الخاصة بعمل البعثة الدبلوماسية
147	أ- حرية الاتصال
149	ب- حرمة الحقيبة الدبلوماسية
150	ت- حرمة الرسول الدبلوماسي
151	ث- إعفاء مقر البعثة من الرسوم والضرائب
152	ج- تسهيل مرور السيارات الدبلوماسية
154	الخاتمة
154	نتائج البحث
158	التوصيات
165	المصادر والمراجع
B	الملخص انجليزي

أحكام الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي

إعداد

جمال أحمد جميل نجم

إشراف

الدكتور: جمال حشاش

الملخص

لقد أولت الشريعة الإسلامية للدبلوماسية أهمية خاصة، حيث أوفد الرسول ﷺ الرسل والسفراء إلى الدول الأخرى، واستقبل كذلك رسل الملوك وسفراءهم، ولقد أردت من خلال هذا البحث أن أقف على أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالرسل والسفراء، ومن خلال هذا البحث يتبين القارئ معنى الرسل والسفراء لغة واصطلاحاً، ونبذة تاريخية عنهم، والأدلة على مشروعية عملهم، وعلاقة الرسل والسفراء بعقد الأمان، وصفاتهم وشروطهم، وطبيعة عملهم، وحقوقهم وواجباتهم. والشروط الواجب توافرها لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول. ثم يتناول هذا البحث البعثات الدبلوماسية الرسمية من وجهة نظر إسلامية، ومفهوم ونشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية، ومراحل تطور الدبلوماسية عند المسلمين، وتعريف الدبلوماسية عند العلماء الغربيين والعرب. ثم تناول البحث حكم الإسلام في التمثيل الدبلوماسي الدائم، وتاريخ نشأة البعثات الدبلوماسية في الإسلام، ومراحل تطور التمثيل الدبلوماسي عند الغرب. وتم الحديث عن مهمة البعثات الدبلوماسية الرسمية، وعن تشكيل البعثة، وعن أقسامها، وعن مهام كل قسم منها. ثم تناول البحث الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية الرسمية من حيث تعريف الحصانة لغة واصطلاحاً، وبيان الأدلة على مشروعية الحصانة، ثم عرض لمحة تاريخية عنها. ثم بينت فيه تعريف أمان الرسل في الفقه الإسلامي، والتأصيل الفقهي للحصانات الدبلوماسية، ثم المبررات الفلسفية للحصانات الدبلوماسية، وأخيراً بينت من خلال هذا البحث أنواع الحصانات بما تشمله من الحصانة الشخصية للأفراد، والحصانة القضائية، وحصانة المؤسسات، أما الخاتمة فقد تضمنت أهم نتائج البحث، والتوصيات.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، بحمده تتم الصالحات، وبشكره تدوم النعم، أنعم علينا برسالة الإسلام العظيم، وأرسل لنا أعظم رسله، ليكون حجة على كل خلقه، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله، اصطفاه من بين خلقه، ليكون للعالمين نذيراً، فأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة وكشف الغمة، فكان خير من بلغ رسالة، وأجل من أدى أمانة، ورضي الله عن صحابة رسول الله، وآل بيته الغر الميامين، أعظم الناس إيماناً، وأكثرهم جهاداً، فكانوا بحق، خير أمة أخرجت للناس.

إن الإسلام عقيدة وشريعة، نظام دين ودنيا، ينظم علاقة المسلم بربه، وبمجتمعه، وينظم حال الجماعة المسلمة بما يصلح حالها، ويضمن الإستقرار اللازم لقيام مجتمع آمن، يلتزم أفراده فيه بأمر ربهم، ويؤدي كل منهم وظيفته في هذه الحياة، بعيداً عن الإفساد والفساد والتدمير، محققاً بذلك الغاية التي خلقه الله من أجلها، ألا وهي عبادة الله وحده، وعماراً هذه الأرض يقول سبحانه: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ }⁽¹⁾، ويقول أيضاً: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ خَلَائِفًا وَالْأَرْضَ رَفَعَ بِعُضُكُمُ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَاتٍ لِيُبْلِغَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ }⁽²⁾.

لم تكف الشريعة الغراء بتنظيم حياة المسلم مع أخيه المسلم فحسب، بل تعدت ذلك إلى علاقة المسلمين بغيرهم من الأمم والشعوب، راسمة بذلك منهجاً عز نظيره في سموه الأخلاقي، هذا المنهج الذي سطرته آيات الكتاب العزيز، وسنة الحبيب المصطفى p ، وسيرة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ومن سار على نهجهم من الخلفاء والأمراء والولاة المسلمين.. إنه قانون السماء، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، إنه القانون الذي لا يفرق بين الناس على أساس العرق أو اللون أو المكان، إنه النظام الذي ارتقى بالعلاقات بين الشعوب من

(1) سورة البقرة، آية 30.

(2) سورة الأنعام، آية 165.

سيطرة البشر على البشر، ومن ظلم القوي للضعيف، ومن طغيان المستبدين، إلى رحابة العبودية لله رب العلمين.

إن موضوع الرسل والسفراء، هو أحد أبرز مواضيع العلاقات الدولية، ولا أبالغ إذا قلت إنه صلب العلاقات الخارجية للدول، ذلك أن السفير الفذ المتقن لمهمته، يلقي من الإحترام والتقدير ما يجعله يرسم خيوط التعاون، ويبني جسور الثقة، ويرسي قواعد السلم، ويبعد شبح الحرب، مما يحقق السلم العالمي والذي هو مقصود الإسلام، إنها المهمة الأكثر دقة، والتي انتدب إليها المصطفى p من بين أصحابه الأكثر حكمة، والأوفر علماً، والأقوى حجة، ومن اكتملت فيهم صفات المرسل من حيث مخبره ومظهره.. إنَّ كلَّ هذا الإهتمام منه عليه الصلاة والسلام لدليل على أهمية عمل الرسل والسفراء.

مشكلة البحث:

إن مشكلة هذا البحث تكمن فيما يلي:-

قلة البحث في هذا المجال، وندرة المراجع التي تناولت هذا الموضوع من وجهة النظر الإسلامية، كانت أبرز مشكلة في هذا البحث، بالإضافة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:-

هل عمل الرسل والسفراء من ابتكارات العصر الحديث؟، أم أنه قديم قدم حاجة الجماعة البشرية إليه؟، ما هو دور الإسلام والمسلمين في تطور هذه العلاقات؟، هل التمثيل الدبلوماسي اليوم هو صورة مشابهة لما كان عليه الأمر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعده من الخلفاء المسلمين؟، هل هناك علاقة بين أمان الرسل في الفقه الإسلامي وما يعرف حديثاً بالحصانة الدبلوماسية؟، وما هي علاقة أحكام أمان الرسل والمستأمنين بمفهوم الحصانة الدبلوماسية؟، هل يجوز للمسلمين في هذا العصر أن يقيموا علاقات دبلوماسية دائمة مع غيرهم من الأمم والشعوب؟. كل هذه الأسئلة وغيرها مما له صلة، سأحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة إن شاء الله تعالى، والذي أسأله التوفيق والسداد.

أهمية البحث وسبب اختياره:

يزعم بعض الأدعياء أن علم العلاقات الدولية، وما يتعلق به من أحكام الرسل والسفراء، أو ما اصطلح على تسميته حديثاً بالتمثيل الدبلوماسي، قد نشأ في بيئات بعيدة عن ثقافة المسلمين، وأن المسلمين لم يكن لهم دور في إقرار قواعد العمل الدبلوماسي الدولي.. إن مثل هذا الإدعاء لا يقوى على الصمود أمام سيل الأدلة من القرآن العظيم والسنة الغراء، وممارسة الخلفاء والحكام المسلمين عبر تاريخهم المديد وتدبيرهم لأمر العلاقات مع غيرهم من الأمم والشعوب والأحكام الشرعية المتعلقة بذلك.

فهذا البحث يسلط الضوء على دور الإسلام في إقرار قواعد العلاقات الدولية والقائمة على أساس التعاون والتعارف والتلاقي على ما يصلح حال البشرية ومآلها.

وقد اخترت الكتابة في هذا الموضوع لأسباب أهمها:-

- 1- قلة البحث في هذا المجال الهام، وعدم اعطائه الأهمية اللازمة، رغم وجود جهود سابقة لكنها غير كافية، فأردت من خلال هذا الجهد المتواضع أن أضيف جديدا لهذا العلم إن شاء الله.
- 2- ما يعانيه العالم الإسلامي من تفرق وضعف بسبب بعده عن المنهج الإسلامي القويم، ومن مظاهر هذا البعد عدم مراعاة الضوابط الشرعية في كثير من الأحيان_ عند من يتم اختيارهم لتولي أعمال السفارة، رغم حساسية هذا العمل وعظيم تأثيره على الأمة.
- 3- إن مثل هذا الموضوع لا يطرح بشكل مباشر في الأماكن العامة، كالمساجد والندوات والمدارس وربما في بعض الجامعات، مما يولد_ مع مرور الوقت_ جهلا أو نسيانا للأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الرسل والسفراء، وربما يكون هذا الجهد مذكرا بهذه الأحكام، ورافدا لمن أراد معرفة المزيد حول هذا الموضوع الهام.

الدراسات السابقة ومميزات هذا البحث عنها:

إن كتب الفقهاء القدماء قد تحدثت عن أحكام الرسل والسفراء بشكل مفصل، لكنها تناولت هذا الموضوع بأسلوب فقهي يناسب ذلك الزمان الذي عاش فيه مؤلفوها، وهذه الأحكام بحاجة إلى إعادة صياغة بأسلوب فقهي جديد يراعي اختلاف الزمان والتطور الكبير الذي طرأ على طبيعة العلاقات الدولية، وحتى يتناسب الخطاب الإسلامي في هذا المجال مع تطور أحكام هذه العلاقات بين الدول اليوم، وحتى نعطي الجواب الشرعي لكثير من هذه الأحكام التي نمت وترعرعت في دول الغرب بعيداً عن المقاييس الإسلامية، وهي اليوم تطبق في البلدان العربية والإسلامية.

ولعل أكثر الكتب الفقهية القديمة تخصصاً هو كتاب السير الكبير الذي وضعه تلميذ الإمام أبي حنيفة محمد بن الحسن، وهو أكثر الكتب الفقهية تطرقاً لهذا الموضوع، وكذلك كتاب المبسوط للإمام السرخسي، وكتاب الخراج لأبي يوسف بالرغم من كونه أساساً في السياسة المالية، وغيرها من الكتب الفقهية القديمة، والتي تطرقت لهذا الموضوع وإن بصورة أقل. وكان كتاب رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة، لأبي علي الحسين بن محمد المعروف بابن الفراء، مرجعاً هاماً لكل من سيكتب في هذا الباب، فقد تطرق لأهمية التركيز على اختيار الرسل والسفراء وتدريبهم والعناية بأمرهم.

أما حديثاً، فقد تطرقت لهذا الموضوع الكتب المتخصصة في العلاقات الدولية، سواء تلك التي تناولت موضوع العلاقات الدولية من وجهة النظر الإسلامية، أم تلك التي تناولت الموضوع من وجهة نظر فقه القانون الدولي. وفيما يلي أذكر أهم تلك المؤلفات:

1- أحكام الذميين والمستأمنين، لعبد الكريم زيدان، لم يتحدث فيه إلا عن الوفاء بتأمين المحارب إذا دخل بلاد الإسلام بشكل مشروع، دون التطرق لموضوع الرسل والسفراء.

2- كتاب الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، لمحمد رأفت عثمان، تحدث فيه عن الوفاء بتأمين المحارب إذا دخل بلاد الإسلام بشكل مشروع، دون التطرق لموضوع الرسل والسفراء.

3- كتاب المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية، لمحمد صادق العفيقي، فقد بحث تحت عنوان السفارة والرسل، ضرورة احترام الرسل والسفراء والمبعوثين، وكذلك منحهم حرية العبادة وكان ذلك بشكل مختصر.

4- كتاب العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، لوهبة الزحيلي، تحدث فيه عن عقد الأمان، وما يتضمنه من إعطاء الرسل والسفراء لهذا الحق، كذلك تحدث عن الحصانة الشخصية والقضائية والمالية منهيًا هذا الموضوع ببحث أثر الحرب في تعطيل التمثيل السياسي.

5- كتاب السياسة الخارجية للنبي الأكرم، لسعيد الجليلي، تحدث فيه عن القدرة الفائقة للنبي صلى الله عليه وسلم في تعاطيه مع الظروف الخارجية سواء ببعثه الرسل أو استقباله رسل البلاد الأخرى، متناولاً هذا الموضوع من الزاوية الفكرية والحركية لا من الجوانب الفقهية.

6- كتاب العلاقات الدولية في الإسلام، لمحمد أبي زهرة، تحدث فيه عن عقد الأمان، منهيًا هذا الموضوع بحديث مختصر عن الممثلين السياسيين من حيث حصانتهم الشخصية والمالية والقضائية.

7- كتاب العلاقات الدولية في القرآن والسنة، لمحمد علي الحسن، تحدث فيه عن ضرورة وجود تمثيل سياسي، وقد سرد الأدلة على ذلك.

8- كتاب العلاقات الدولية في الإسلام، لمرwan القدومي، تحدث فيه عن ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية عبر الممثلين السياسيين، متحدثاً عن وضع الممثلين السياسيين في القانون الدولي الحديث، من حيث حصانتهم الشخصية والمالية والقضائية.

9- كتاب التأصيل الفقهي والقانوني للحصانات الدبلوماسية، لأحمد سالم باعمر، تحدث فيه عن الحصانة الدبلوماسية، من وجهة النظر الشرعية والقانونية، وهذا البحث من أكثر الأبحاث_ فيما أعلم_ إفادة في موضوع الحصانات، لكنه قد اقتصر عليها، ولم يتطرق للأحكام الأخرى.

10- كتاب العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، لسعيد عبد الله حارب المهيري، ركز في كتابه على الشروط الشرعية لاختيار السفير، وضرب الأمثلة على قدرة المسلمين عبر التاريخ الإسلامي على اختيارهم لسفرائهم، ثم تحدث باختصار عن الحصانات الدبلوماسية.

11- كتاب السفارات في الإسلام، للسفير محمد التابعي، استعرض فيه المؤلف الدبلوماسية الإسلامية، منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مروراً بدبلوماسية الخلفاء الراشدين، وانتهاءً بالممارسات الدبلوماسية للخلفاء والحكام المسلمين اللاحقين، وتحدث عن الحصانات ولم يؤصل لها، ولم يتحدث عن العلاقة بين الأمان كمفهوم إسلامي وبين الحصانات كمصطلح حديث.

أما هذه الدراسة فهي تتناول موضوع الرسل والسفراء من زوايا متعددة، ومن خلالها أبين الحكم الشرعي لكل مفردات العمل الدبلوماسي ما استطعت إلى ذلك سبيلاً⁽¹⁾، ليس هذا فحسب، بل وأربط الموضوع بما عليه أحكام القانون الدولي العام.

منهج البحث

سأتبع في بحثي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث سأعرض لآراء الفقهاء والمذاهب بشكل واضح بعيداً عن التحيز لرأي أو لمذهب.

بعد ذلك سأعرض أدلة كل فريق وأناقشها وأبين الراجح منها معتمداً بذلك المنهج التحليلي، ومن ثم أربط بين الراجح من هذه المسائل وأحكام القانون الوضعي اليوم.

(1) لمعرفة المزيد عن موضوعات هذا لبحث انظر خطة البحث

إن صور التمثيل السياسي في تطور مستمر، وتتخذ أشكالاً وأبعاداً بين الحين والآخر، فكان لزاماً علي كباحث أن استقصي كل الآراء محاولاً جهدي الإفادة منها، ثم أخرج بما أصل إليه بعد الإتكال على الله سبحانه.

أسلوب البحث:

1- الرجوع إلى المصادر الأصلية للموضوع وجمع مادة البحث من الكتب الفقهية المختلفة القديمة والحديثة.

2- اعتماد المعاجم اللغوية لتوضيح معاني المفردات والمفاهيم والمصطلحات.

3- بيان التعريفات والمصطلحات ذات الصلة.

4- عرض آراء العلماء المسلمين وعزوها إلى أصحابها ومناقشتها مع الترجيح.

5- عرض آراء بعض العلماء من غير المسلمين في بعض المواقع إتماماً للفائدة ومقارنتها برأي علماء المسلمين.

6- عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

7- توثيق الأحاديث النبوية الشريفة، بذكر من أخرجها، ثم ذكر الكتاب والباب، ثم الجزء ثم الصفحة.

8- ذكر اسم المرجع كاملاً، واسم مؤلفه، ثم الجزء والصفحة، وذلك عند وروده أول مرة، مع ذكر دار النشر، ورقم الطبعة، وسنتها إن وجدت، فإن تكرر اسمه مرةً أخرى، اكتفيتُ بالإشارة إلى اسم الشهرة للمؤلف، واسم الكتاب مختصراً، والجزء والصفحة، دون الحاجة لتكرار المعلومات مرةً أخرى، إلا إذا أخذت من طبعة مختلفة.

9- ترتيب المصادر المراجع حسب اسم الشهرة للمؤلف، مع مراعاة الترتيب الأبجدي للأسماء.

10- أفراد مسرد خاص لكل من الآيات والأحاديث والمراجع.

11- تسجيل أهم نتائج البحث والتوصيات في الخاتمة.

خطة البحث:

اشتمل بحثي هذا على مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة، كما يلي:

المقدمة، وقد تحدثت فيها عن مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومميزات هذا البحث عنها، وعن منهجية البحث، وخطته.

الفصل الأول: الرسل والسفراء في الإسلام

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: حقيقة الرسل والسفراء

المبحث الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة بالرسل والسفراء

المبحث الثالث: حقوق السفراء وواجباتهم

أتحدث في هذا المبحث عن حقوق السفراء وواجباتهم.

المبحث الرابع: الشروط الواجب توافرها لإقامة علاقات سياسية بين الدولة الإسلامية

وغيرها من الدول.

الفصل الثاني: البعثات الدبلوماسية الرسمية من وجهة نظر إسلامية

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ونشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية

المبحث الثاني: حكم الإسلام في التمثيل الدبلوماسي الدائم

المبحث الثالث: تاريخ نشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية

المبحث الرابع: طبيعة عمل البعثات الدبلوماسية الرسمية

الفصل الثالث: الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية الرسمية

وقد قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: حقيقة الحصانة الدبلوماسية

تحدثت في هذا المبحث عن تعريف الحصانة لغة واصطلاحاً، وعن العلاقة بين أمان الرسل في الفقه الإسلامي والحصانة الدبلوماسية.

المبحث الثاني: الأدلة الشرعية على الحصانة الدبلوماسية والتأصيل الفقهي لها

المبحث الثالث: المبررات الفلسفية لمنح الحصانات الدبلوماسية

تحدثت فيه عن الأسباب التي دعت الأمم والشعوب _ عبر التاريخ _ لمنح الحصانة والأمان لشخص الرسول أو السفير

المبحث الرابع: المبررات الفلسفية للحصانات الدبلوماسية

المبحث الخامس أنواع الحصانات

تحدثت فيه عن الحصانة الشخصية للأفراد، وعن الحصانة القضائية، وعن حصانة المؤسسات.

الخاتمة: وقد تضمنت أهم نتائج البحث، والتوصيات.

الفصل الأول

الرسول والسفراء في الفقه الإسلامي

المبحث الأول: حقيقة الرسل والسفراء

المطلب الأول: الرسول والسفير لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: نبذة تاريخية

المطلب الثالث: مشروعية عمل الرسل والسفراء

المطلب الرابع: علاقة الرسل والسفراء بعقد الأمان

المبحث الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة بالرسول والسفراء

المطلب الأول: شروطهم وصفاتهم

المطلب الثاني: القواعد التي يجب مراعاتها عند اختيار

المبحث الثالث: حقوق السفراء وواجباتهم

المطلب الأول: حقوق السفراء

المطلب الثاني: واجبات الرسل والسفراء

المبحث الرابع: الشروط الواجب توافرها لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة الإسلامية

والدول غير المسلمة

الفصل الأول

الرسول والسفراء في الفقه الإسلامي

وفيه أربعة مباحث:-

المبحث الأول: حقيقة الرسول والسفراء

أتحدث في هذا المبحث عن معنى الرسول والسفير لغة واصطلاحاً، ثم أتحدث في استعراض تاريخي موجز لأهم محطات عمل الرسول والسفراء، ومن ثم لا بد للحديث عن مشروعية عملهم من خلال استعراض الأدلة من القرآن الكريم والسنة الشريفة وأقوال الفقهاء، وأخيراً أتحدث عن علاقة الرسول والسفراء بعقد الأمان.

المطلب الأول: الرسول والسفير لغة واصطلاحاً:

لا بد أولاً من تحديد معنى " الرسول " و " السفير"، وما يدل عليه كل واحد من هذين اللفظين من معانٍ مختلفة.

فالرسول لغة: من الإرسال وهو التسليط والتوجيه، جاء في البحر المحيط: " الإرسال: " التسليط والإطلاق والإحمال والتوجيه"⁽¹⁾، وكأن الرسول يسلط ويوجه إلى من أرسل إليه لأداء مهمته وعمله. والسفير بالكسر: الرجل الظريف والعبقري الحاذق.

وفي لسان العرب: الرسول: الرسالة والمرسل، والرسول معناه في اللغة: الذي يتابع أخبار من بعثه، أخذاً من قولهم جاءت الإبل رسلاً أي متتابعة، وقال أبو إسحاق النحوي في قوله عز وجل حكاية عن موسى وأخيه: {فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ⁽²⁾، معناه أنا رسالة رب العالمين، أي ذوا رسالة رب العالمين⁽³⁾.

(1) الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي: القاموس المحيط، ج4 ص384، عالم الكتب، بيروت

(2) سورة الشعراء، آية 16

(3) ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم ج4 / ص370 الطبعة الأولى، 1410 هـ، انظر: أساس البلاغة،

ص298

أما السفير لغة: فهو الرسول المصلح بين القوم، والجمع سفراء، وقد سَفَرَ بينهم يسفر سَفْرًا وسِفَارَةً وسَفَارَةً: إصلاح، وفي حديث علي أنه قال لعثمان: "أن الناس استسفروني بينك وبينهم"، أي جعلوني سفيراً وهو الرسول المصلح بين القوم، يقال: سَفَرْتُ بين القوم أي سعيت بينهم في الإصلاح⁽¹⁾.

أما السفير في الاصطلاح الحديث، فقد عرفه كثير من رجال العلم السياسي وعلماء القانون الدولي تعريفات تدور على أن السفير: " هو أعلى مراتب السلك الدبلوماسي، وهو رئيس بعثة سياسية تعرف بالسفارة " ⁽²⁾.

والسفير هو الشخص صاحب المرتبة الأعلى في التمثيل الدبلوماسي، يقوم بتمثيل رئيس الدولة ذات السيادة لدى بلاط دولة أخرى أو في عاصمتها، ويخضع لسلطانه سائر أفراد البعثة الدبلوماسية والموظفون في السفارة⁽³⁾.

والسفير بهذا المعنى هو الرسول الذي تبعته إحدى الدول لتحقيق أي غرض دبلوماسي، فيسعى لإنجازه، عن طريق قيامه بإجراء المباحثات والمفاوضات، وغيرها من الأساليب الدبلوماسية مع ممثلي الدولة الموفد إليها⁽⁴⁾.

فالسفير إذن هو الشخص الذي يقوم بمهمة من دولة إلى دولة أخرى ممثلاً الدولة المرسله، ومعتمداً لدى الدولة المستقبلة.

أما الرسول اصطلاحاً: تختلف معاني الرسول بحسب العمل الذي يقوم به، فربما كان صاحب رسالة سماوية، كالأنبياء والرسل عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم، وربما كان رسولاً لعقد صفقة تجارية، وهو الوسيط التجاري، وربما كان في مهمة خاصة بين دولتين أو ملكين.

(1) المرجع السابق ج4 ص370

(2) عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ص 644، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4، 1980م

(3) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج3، ص206-207، مؤسسة الرسالة- بيروت

(4) انظر البدوي، إسماعيل، اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة، ص210،

دار النهضة العربية، القاهرة، ط1993، 1م

ومرادي من لفظ الرسول هنا: هو ذلك الشخص الذي يقوم بمهمة من دولة إلى أخرى، أو من ملك إلى ملك آخر، وهو المعنى نفسه الذي تحمله كلمة سفير.

قال القلقشندي: السفير هو الرسول المصلح بين القوم⁽¹⁾ فلا فرق اصطلاحاً بين الرسول والسفير، فهما مصطلحان يحملان نفس الدلالة.

بعد هذا العرض لمفهوم الرسل والسفراء لا بد للحديث عن نبذة تاريخية عنهم في هذا المطلب من المبحث الأول.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية

إن دراسة التاريخ المتعلق بإرسال الرسل والسفراء، تبين أنه قديم قدم الشعوب ذاتها، فالإنسان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن أبناء جنسه وإن اختلفت أقطاره وتباعدت. إنني أجد ذلك جلياً من خلال هذا العرض الموجز لتطور حاجات الجماعات الإنسانية في سعيها الدائم لتنظيم العلاقات فيما بينها.

1- مصر القديمة: إن الناظر في النقوش المصرية القديمة يجد إشارات تدل على جيران مصر على حدودها الشرقية والجنوبية والغربية، وإن ثمة علاقات بين مصر وجيرانها من الليبيين والنوبيين والآسيويين⁽²⁾.

وقد امتدت العلاقات الدولية بين الغرب والشرق. منذ العصور القديمة، فقد قامت علاقات سياسية بين مصر وبلاد اليونان وبين اليونان وبلاد فارس.

2- العصر الروماني: حين أفلت القوة اليونانية وورثتها روما حرصت هي الأخرى على أن تقيم علاقات مع جيرانها إما عن طريق الغلبة والقهر السياسي أو عن طريق السلم والتعاون،

(1) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*، ج6، ص15، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، دون طبعة، دون تاريخ نشر

(2) النبراوي، فتحية، *تطور العلاقات السياسية الدولية*، ص16، مطبعة مصنع اسكندرية للكراس، القاهرة، بدون طبعة،

1984م

وقد كانت روما وهي تراث الأراضي التي انتشرت فيها الحضارة المتأخرقة حاولت أن تقيم علاقات متنوعة، وهي على كل حال تتخذ شكلاً من أشكال العلاقات الدولية، تبادلت فيها الدول المبعوثين والسفراء، وتبادل الملوك الهدايا، كما كانت تقوم أنواع من المصاهرات بين تلك الدول مما كان يوثق العلاقات فيما بينها⁽¹⁾.

3- عصر المسيحية: كانت القارة الأوروبية عندما انتشرت المسيحية فيها منقسمة على نفسها تتكون من إمارات وممالك وإقطاعات متناحرة، ومع أن المسيحية جاءت بالسلام على الأرض، وبال دعوة إلى المحبة والمساواة بين جميع الناس دون تفرقة أو تمييز، فإن الدول الأوروبية التي اعتنقت المسيحية لم تتوقف عن الحروب الدموية، ولعل فترة الوئام الوحيدة التي سادت العلاقات بين هذه الدول هي تلك التي أعقبت ظهور الإسلام، الذي هدد المسيحية بانتزاع سيادة العالم القديم منها⁽²⁾ وعلى أي حال كان للكنيسة دور في تنمية العلاقات الدولية، ومن الأساليب التي لجأت إليها الكنيسة لتعميم فكرة السلام ما يلي:

1. السلام الإلهي، والغرض منه حماية رجال الدين من الأعداء والعسكريين وإلا فالحرمان واللعنة.

2. الهدنة الإلهية، أو هدنة الرب: وكانت تقضي بتخصيص فترات في السنة تحرم فيها القتال تحريماً باتاً.

3. التحكيم البابوي: وكان يرمي إلى تحكيم البابا في المنازعات التي تقع بين الملوك والأمراء المسيحيين⁽³⁾.

4- الرسل والسفراء في الإسلام: وعند ظهور الإسلام اكتسبت العلاقات الدولية عامة، وأعمال الرسل والسفراء خاصة بعداً جديداً، حين أراد الرسول μ أن ينشر الإسلام إلى خارج الجزيرة العربية، ومن ثم كانت المراسلة القائمة بين الدولة الإسلامية بزعامة النبي عليه الصلاة

(1) النبراوي، فتحية، تطور العلاقات السياسية الدولية، ص23

(2) المرجع السابق، ص28

(3) حمد: إبراهيم حمد محمد. تاريخ ونظريات العلاقات الدولية، ص57، ط1، 1990 م

والسلام والملوك والأمراء وشيوخ القبائل، من خلال هذه الرسائل تتضح المعالم والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية الإسلامية⁽¹⁾.

إن المد الإسلامي الجديد قد غير شكل الخريطة السياسية للشرق مما كان له تأثير كبير في إعادة تشكيل صورة العلاقات الدولية التي عرفها العالم القديم.

إن ظهور الإسلام لم يكن مجرد حلقة من حلقات تطور العلاقات الدولية بل كان عاملاً أساسياً في تحديد مفهوم العلاقات الدولية في العصور الوسطى، وذلك أن العالم القديم قد تبددت معالمه، وزالت الإمبراطوريات القديمة التي تحكمت في سير العلاقات الدولية سلماً وحرماً⁽²⁾.

إن أساس العلاقة بين الدولة الإسلامية (دار الإسلام) وغيرها من الدول التي اصطلح على تسميتها بدار الحرب تقوم على السلم¹، فالباعث على الحرب في الإسلام ليس هو فرض الإسلام ديناً على المخالفين، ولا فرض نظامه الاجتماعي، بل هو دفع الاعتداء، فالأصل في العلاقة هو السلم حتى يقع العدوان، فإن كان العدوان فإن الجهاد يكون أمراً لا بد منه رداً لشر بمثله، ولتحمي الفضيلة نفسها من الرذيلة⁽³⁾.

5- الرسل والسفراء في العصر الحديث: إن أعمال الرسل والسفراء أو ما اصطلح على تسميته حديثاً بالتمثيل الدبلوماسي قد بدأ منذ القرن السابع عشر، فمعاهدة وستفاليا سنة 1678 م التي أبرمت عقب حرب الثلاثين سنة بين دول أوروبا جميعاً هي التي حلت السفارات المستديمة محل نظام السفارات المؤقتة الذي كان متبعاً قبل ذلك الحين، فهو إذن من مستحدثات العصور الحديثة، وقد أصبح له اليوم كامل الأهمية، وقد اعتبر من الحقوق الطبيعية لكل دولة ذات سيادة، وبلغ من أهمية التمثيل الدبلوماسي أن اتجهت هيئة الأمم إلى تجميع قواعده، لأن

(1) النبراوي: فتحة: تطور العلاقات السياسية والدولية، ص 28

(2) المرجع السابق ص 28

(3) هذا ما قال به كثير من العلماء المعاصرين مخالفين رأي جمهور الفقهاء القائل إن أصل العلاقة بين دولة الإسلام وغيرها هو الحرب

(4) أبو زهرة، نظرية الحرب في الإسلام. ص 17، 1961 م

تبادل المبعوثين السياسيين بين دولتين أصبح دليلاً على حسن العلاقات بينهما وضماناً للسلام، واستدعاهم معناه سوء هذه العلاقات ونذير الحرب⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مشروعية عمل الرسل والسفراء

تبين في المطلب السابق من هذا المبحث أن الرسل والسفراء كان لهم دور مهم عبر العصور، وكلما تطورت البشرية وتكرس مفهوم الدولة، كانت الحاجة إلى تبادل الرسل والسفراء أكثر أهمية، ولا شك أن ظهور الإسلام كان في فترة قد زادت فيها الحاجة للتواصل بين الكيانات السياسية الموجودة، وحاجة الإسلام إلى ذلك كانت أشد وألح، ذلك أن الدين الإسلامي كان دعوة للناس كافة، فاقتضى ذلك تبليغه للناس أينما وجدوا وفي أي اتجاه كان في مقدرة المبلغين الوصول إليه. أما الأدلة على ما قلت فهي كما يلي:

الأدلة من القرآن الكريم:

1. قال تعالى مخاطباً نبيه p: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا} ⁽²⁾ ومن المعلوم أنه عليه الصلاة والسلام لا يستطيع أن يبلغ رسالة ربه مباشرة لكل أمة ولكل قوم فاقتضى أن يبعث رسلاً وسفراءً يوصلون تعاليم ربه لكل خلقه.

2. قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} ⁽³⁾ ولا يخفى أن عمل الرسل والسفراء يندرج تحت مفهوم التعارف فإن مهمتهم الإصلاح وتمتين العلاقات بين الشعوب.

(1) أبو هيف: القانون الدولي العام، ص 407

(2) سورة سبأ، آية 28

(3) سورة الحجرات، آية 13

وأما الأدلة من سنته عليه الصلاة والسلام فقد استفاضت واشتهرت؛ فما أن انتهى عليه الصلاة والسلام من صلح الحديبية حتى بدأ بإرسال الرسل إلى ملوك وحكام زمانه، وإرسال مع كل رسول كتاباً يدعو فيه إلى الإسلام⁽¹⁾.

1. فبعث حذيفة بن خليفة الكلبى⁽²⁾ إلى قيصر ملك الروم.
2. وأرسل عبد الله بن حذافه السهمي⁽³⁾ إلى كسرى ملك فارس.
3. وبعث عمر بن أمية الضمري⁽⁴⁾ إلى كسرى ملك فارس.
4. وأرسل حاطب بن أبي بلتعة⁽⁵⁾ إلى المقوقس، ملك الإسكندرية.
5. وبعث عمرو بن العاص السهمي⁽⁶⁾ إلى جيفر وعياد ابني الحندي الأزديين، ملكي عمان.

(1) ابن هشام، أبو محمد بن عبد الملك بن هشام المعامري، السيرة النبوية، ج4 ص175 تحقيق محمد بيومي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 1995 م

(2) هو حذيفة بن خليفة بن مروة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن عوف الكلبى، صحابي جليل مشهور، أول مشاهده الخندق وقيل أحد، ولم يشهد بدرًا، وكان يضرب به المثل بحسن الصورة، وكان جبريل عليه السلام ينزل على صورته، روى ذلك النسائي بإسناد صحيح، بعثه رسول الله ﷺ رسولاً إلى قيصر بحمص، أول سنة سبع وآخر سنة ست. (ابن حجر شهاب الدين بن فضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، 3 / 191، مكتبة الكيان الأزهرية، ط1، 1390 هـ - 1970 م، وبذيلة الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر تحقيق طه محمد الزيني).

(3) هو عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم القرشي السهمي، أبو حذافة أو أبو حذيفة، من السابقين الأولين، يقال بأنه شهد بدرًا، أسره الروم في خلافة عمر، وأذاقه ألوان العذاب حتى يتنصر فلم يجزع حتى أذن الله بفكاك أسره. (أنظر المرجع السابق 6 / 56)

(4) هو عمر بن أمية بن خويلد بن عبد الله بن إياس بن ناشرة بن كعب بن جدي بن ضمرة الضمري، أبو أمية، صحابي مشهور وله أحاديث، قال بن سعد: أسلم حين انصرف المسلمون من أحد وكان شجاعاً، وكان أول مشاهده بئر معونة، بعثه النبي ﷺ إلى النجاشي، وكان من أكثر رجال العرب جرأة وخبرة، مات قبل الستين من عمره. (المصدر السابق 7 / 85)

(5) صحابي جليل، شهد بدرًا والحديبية، قال المزرباني في معجم الشعراء، كان أحد فرسان قريش في الجاهلية وشعرائها، توفي سنة ثلاثين هـ في خلافة عثمان وله خمس وستون سنة. المصدر السابق، 1 / 192

(6) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد ابن سهم السهمي، أمير مصر يكنى أبا عبد الله، وأبا محمد كان الشعبي يقول: دهاة العرب في الإسلام أربع فعد منهم عمراً، وقال: فأما عمرو فللمعضلات، روى عن رسول الله ﷺ أحاديث، تولى إمارة مصر والشام وعمان، توفي سنة ثلاث وأربعين للهجرة (المصدر السابق 7 / 124)

6. وبعث سليط بن عمرو⁽¹⁾ أحد بني عامر بن لؤي، إلى تمامة بن أثال وهوذة بن علي الحنفيين، ملكي اليمن.

7. وبعث شجاع بن وهب الأسدي⁽²⁾ إلى الحارث بن أبي شمر الغساني، ملك تخوم اليمن.

فها هو النبي صلى الله عليه وسلم يبعث الرسل والسفراء إلى ملوك وحكام زمانه، معطياً القدوة الحسنة لمن يأتي من بعده من الملوك والحكام المسلمين، وهو بذلك يرسم منهاجاً أصيلاً عنوانه عالمية هذا الدين، وأنه للناس كافة مهما اختلفت لغاتهم وتعددت أقطارهم وتباعدت، وهذه العالمية لا تتحقق دون التواصل مع الأمم الأخرى، وما إرسال الرسل والسفراء إلا ترجمة لهذا المنهج القويم.

المطلب الرابع: علاقة الرسل والسفراء بعقد الأمان

الأصل في عقد الأمان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾⁽³⁾ وفي هذه الآية نداء من الله جل شأنه إلى نبيه عليه الصلاة والسلام، باستجابته لمن يطلب منه الأمان، وذلك حتى يسمع كلام الله، فتقيم عليه الحجة وهو آمن مستمر الأمان حتى يرجع إلى بلاده وداره ومأمنه⁽⁴⁾.

فالأمان مبدأ عظيم من مبادئ وقواعد السلم في الإسلام، وذلك أن هذا الدين يسعى إلى توصيل الخير للعالم أجمع، فرسالة الإسلام كما أرادها الله تعالى للناس كافة، فلا يترك المسلم فرصه إلا وقام بهذه الفريضة فكان الأمان فرصة سانحة لتبليغ دعوة الله تعالى.

⁽¹⁾ سليط بن عمرو بن مالك بن حسل العامري، أرسله النبي ﷺ إلى هوذة بن علي. (المصدر السابق 34 / 5)

⁽²⁾ هو شجاع بن وهب، ويقال ابن أبي وهب، بن ربيعة الأسدي بن صهيب بن مالك بن كثير بن غنم بن دوران بن أشد بن خزيمة الأسدي، من السابقين الأولين، كان ممن هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرًا، بعثه النبي ﷺ إلى المنذر بن الحرث الغساني وإلى جيلة، استشهد باليمامة. (المصدر السابق 50 / 5)

⁽³⁾ سورة التوبة: آية 6

⁽⁴⁾ ابن كثير، عماد الدين أبو الضرار إسماعيل، تفسير ابن كثير، ج2 ص 128، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، ط7، دار القرآن الكريم - بيروت، 1981م

يقول الإمام ابن القيم: " المستأمن هو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها وهؤلاء أربعة أقسام: رسل وتجار، ومستجبرون حتى يعرض عليهم الإسلام والقرآن، فإن شأؤوا دخلوا وإن شأؤوا رجعوا إلى بلادهم، وطالبوا حاجة من زيارة أو غيرها، وحكم هؤلاء ألا يهجرُوا ولا يقاتلُوا ولا تؤخذ منهم الجزية، وأن يعرض على المستجير منهم الإسلام والقرآن، فمن دخل فيه فذلك وإن أحب للحاق بمأمنه ألحقه به"⁽¹⁾.

فالرسول والسفير يدخلان بلاد الإسلام، ليلغا ما أرسل به من قبل الدولة التي قدما منها، فإذا وصل الرسول أو السفير بلاد المسلمين فهو في أمان المسلمين، لا يتأتى له إمضاء مهمته وإلا وهو داخل في أمان المسلمين، فالأمان لازم وحتمي لإنجاح مهمته، ومن هنا كانت العلاقة بين الرسل والسفراء وعقد الأمان.

وكذلك تبرز علاقة الرسل والسفراء بعقد الأمان بما يشمله موضوع الأمان أو مقتضى الأمان.

ومقتضى الأمان أن يتعهد المؤمن فرداً أو حاكماً بتوفير الأمن والطمأنينة لشخص أو أكثر ولو لأهل بلدة أو حصن أو إقليم، أو قطر، لأن لفظ الأمان يدل على ذلك.

ومقتضى الأمان هذا يقابله بالقانون الدولي ما يسمى بحق الأجنبي في حماية شخصه وماله، فلأجانب حق مقرر بالتمتع بحماية الدولة المقيمين على إقليمها، وعلى الدولة أن تحميهم من الإعتداء، وأن تدفع عنهم الأذى، وأن تعاقب المعتدي، وأن ترعى المعتدى عليه⁽²⁾.

إن موضوع الأمان أو مقتضاه هو ثبوت الأمان لغير المسلمين، لأن الأمان عاصم لحياة المستأمن وماله وأسرته بدون شروط عند الحنفية والحنابلة⁽³⁾ واشترط الشافعية أن يكون الأمان

(1) ابن القيم، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، أحكام أهل الذمة، ج 2 / 476، دار العلم للملايين بيروت - لبنان، ط 2، 1983 م

(2) سلطان: حامد، القانون الدولي العام 396

(3) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، المغني، 8 / 396، دار المنار، ط 3، 1367 هـ. والمرداوي أبو الحسين علي بن سلمان المقدسي، تصحيح الفروع 3 / 629، مطبعة المنار 1339 هـ. والبهوني منصور بن إدريس، كشاف القناع على متن الإقناع 3 / 85، مطبعة أنصار السنة 1366 هـ. وأبو يوسف الخراج، 188. والكمال بن المهام، فتح القدير شرح الهداية للميرغزاني 4 / 353، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة.

من الإمام خاصة⁽¹⁾ فإن كان من غير الإمام فالأمان يشمل مال المستأمن الذي يحتاج إليه، وأما ما لا يحتاج إليه وأسرته فلا بد فيها من اشتراط دخولها في الأمان. أما المالكية فقد أطلقوا اعتبار الشرط في كل ما يراد بالأمان⁽²⁾ أي لا بد وأن يذكر المستأمن كل ما يريد دخوله في الأمان، سواء أكان مالا أو أهلاً.

ويرى الدكتور الزحيلي أن مقتضى الأمان يحدده العرف والعادة بحسب كل زمان ومكان، ومن المنطقي أن يسري الأمان في المال والأهل للحاجة إليهما، وإلا لم يكن للأمان معنى. وأما التزام المستأمن بتحمل مسؤولية فعله، فإنه تحتمه ضرورة منع الإخلال بالنظام العام للأمة، ودفع الضرر عن حقوق الأفراد.

وفي القانون الدولي العام نجد مثيلاً لما تقرر في مقتضى الأمان بالنسبة لحماية شخص المستأمن وأهله. نصت المادة (32) من اتفاقية لاهاي الرابعة على أنه إذا قبل قائدُ الجيش مفاوضَ الخصم ترتب على ذلك اعتبار ذاته مصونةً، وتمتع بالحصانة كل من يصحبه.

(1) الشافعي، الأم 4 / 191، الشريبي: محمد الخطيب، مغني المحتاج شرح المنهاج 4 / 238، ط3، دار المنار 367 هـ.

(2) ابن جزى، محمد بن أحمد الكلبي، القوانين الفقهية 154، بدون طبعة، بدون تاريخ

المبحث الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة بالرسول والسفراء

قديماً وحديثاً كان للرسول والسفراء الدور المهم في توصيل رسالة الأمة التي يمثلونها للأمم الأخرى، فقد اهتمت الدول بهم قديماً وحديثاً، فالرسول أو السفير يعكس صورة شعبه أينما رحل وحيث توجه، وفي هذا المبحث سأتناول - إن شاء الله - الأحكام الشرعية المتعلقة بهم بثلاثة مطالب؛ أتحدث في المطلب الأول عن الشروط والصفات الواجب توفرها بشخص الرسول أو السفير، وفي الثاني أتحدث عن طريقة عملهم، وفي الثالث عن حقوقهم وواجباتهم.

المطلب الأول: شروطهم وصفاتهم وطرق اختيارهم

لقد سبق المسلمون غيرهم في وضع قواعد وضوابط اختيار الرسل والسفراء والمبعوثين، وما زال هذا النظام متبعاً إلى العصر الحاضر، حيث ما زالت كثير من الدول تأخذ بهذا النظام - ولو جزئياً - في اختيارها لسفرائها ومبعوثيها.

وإذا كان المسلمون سابقين في وضع هذه القواعد والضوابط فلم يكونوا الأوائل في اعتبار هذه الشروط، فقد جاء في وصايا الفيلسوف الهندي - مانو -: "يجب أن يختار السفير من بين العارفين تماماً بكل القواعد بحيث يستطيع أن يفهم حقائق الأشخاص من هيئتهم ومنظرهم وحركاتهم، وأن يكون نقي الصفات غير قابل للفساد، نشيطاً رفيع النسب"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: طرق اختيار الرسل والسفراء

وقد اتبع المسلمون طريقتين لاختيار الرسل والسفراء:

الطريقة الأولى: اختيار الرسل والسفراء والمبعوثين من أهل المكانة والنسب وممن يتصفون بالذكاء والفتنة، والقدرة على أداء المهمة التي انطيت بهم على أكمل وجه وفي أحسن صورة.

(1) فودة: عز الدين، النظم الدبلوماسية ص90، دار الفكر العربي - القاهرة 1961 م - 1391 هـ.

لقد كان رسول الله ﷺ القدوة الحسنة في اختياره لرسله وسفرائه، فقد كان عليه الصلاة والسلام يختارهم من بين الصحابة الكرام الذين شهد لهم بالمكانة والمعرفة والذكاء، فكان اختياره عليه الصلاة والسلام لبعض الصحابة دليلاً ثاقباً على هذا التوجه، فقد أرسل دحية بن خليفة الكلبي إلى قيصر الروم، وعبد الله بن حذافة السهمي إلى كسرى فارس، وحاطب بن بلتعة إلى المقوقس بمصر، وأرسل عمرو بن العاص إلى جيفر وعبد ابني الجلندي، وعمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي⁽¹⁾.

وهؤلاء الصحابة كان لهم من النباهة والحصافة ما سارت بذكره الركبان، ومن البراعة وحسن التصرف ما ذاع واشتهر.

يقول ابن الفراء في من يتم اختيارهم للسفارة " ليكن من أهل الشرف والبيوتات، ذا همّة عالية، فإنه لا بد من مقتفٍ آثار أوليته، محبٌ لمناقبها مساوٍ لأهله فيها"⁽²⁾ أي أن يكون ذا نسب رفيع وبيت نقي، قد عرف أهله بالفضل والصلاح وبعدهم عن كل ما يُشين، فإن كان كذلك فلا بدّ من أن يتأسى بهم، ويقلّد أصحاب الشأن منهم.

الطريقة الثانية: وهي للمبتدئين في هذا الميدان خاصة، وذلك بتدريب المرشحين لهذا الميدان وتعليمهم أصول المهمة وممارسات القيام بها، ثم يعقد امتحان لهم؛ فمن يوفق بالنجاح وتظهر عليه علامات الفلاح، فإنه لا بد معتمد من قبل من تولى تدريبه ومن ثم اختياره، وكان الأجدر في الإطلاع بهذا العمل الخطير، ألا وهو تولى أعمال السفارة.

ثم تطور نظام اختيار السفراء من خلال " ديوان الإنشاء " الذي يشبه في عصرنا الحاضر وزارة الخارجية من حيث أعداد السفراء وتدريبهم وإرسالهم. يقول ابن الفراء " يجب على السائس أن يجتهد في تجهيزه لهذا العمل - أي السفارة - من يصلح له، ويستقلُّ به ويجريه على وجهه، ولأن أي تقصير يقع منه سيعرض أمر السلطان لوقوع الخلل والانتشار فيه"⁽³⁾.

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، 4 / 175

(2) ابن الفراء، أبو علي الحسين بن محمد، رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة، ص34، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتب الجديدة، بيروت ط2 (1392 هـ - 1972 م)

(3) المصدر السابق، ص35

فمسؤولية اختيار السفير وتدريبه تقع على الإمام، لأنه الناطق باسمه، الممثل لشخصه، فإن قصر في أدائه لمهمته فإنه سيسيء إلى من أرسله، وربما أفسد عليه مآربه.

يقول الماوردي: "على الملك أن يتفقد أمر رسله إلى العدو، فلا يرسل إلا من رضي أن يكون صورته الممثلة عند عدوه، ولسانه الناطق بحضرته، فلا يختار لرسالته إلا رائع المنظر كامل المخبر، صحيح العقل، حاضر البديهة ذكي الفطنة، فصيح اللهجة، جيد العبارة، ظاهر النصيحة، موثقاً بدينه وأمانته، مجرباً حسن الإستماع والتأدية، كتوماً للأسرار، عفيفاً عن الأطماع غير منهمك في الفواحش والسكر والشرب، فإنه في كل هذه الخلال عوائد يعود نفعها على الملك والمملكة إذا وجدت في الرسول، وفي انحدارها ضرراً عليهما"⁽¹⁾.

وقال عمرو بن العاص: "ثلاثة دالة على صاحبها الرسول على المرسل، والهدية على المهدي، والكتاب على الكاتب"⁽²⁾.

وكان عبد الملك بن مروان إذا ولي رجلاً بريداً، سأل عن صدقه وعفته وأمانته حيث قال: "إن كذبه يشكك في صدقه، وشره يحمل على كتمان الحق، وعجلته تهجم به علي ما يندمه ويؤثمه"⁽³⁾.

من يقرأ تاريخ المسلمين يجد اهتماماً كبيراً باختيار السفراء؛ وذلك أن السفير عند المسلمين ليس فقط ممثلاً سياسياً لدولته أو لمملكته، بل هو ممثل للإسلام قبل كل شيء، وصحيح أن الرسول أو السفير يفوض لأداء مهمة سياسية، لكنه في الوقت نفسه صاحب دعوة مأمور بتبليغها بأحسن الوجوه وأنبأ الطرق، ولا شك في أن شخصية السفير الناطقة بحاله وأمانته وخلقها وتقواه هي بحد ذاتها عامل أساسي في انتشار هذا الدين.

(1) الماوردي: نصيحة الملوك، ص276

(2) ابن عبد البر، ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، بهجة المجالس 1 / 278، تحقيق محمد مرسي الخولي وعبد القادر القط، دار الكتاب العربي - بيروت.

(3) الثعالبي، ابو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل، الأمثال (الفرائد والقلائد) ص228، دار الكتب العربية،

مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1387 هـ - 1967 م

المطلب الثالث: القواعد التي يجب مراعاتها عند اختيار الرسول أو السفير

بعد هذا العرض للطريقتين التي كان يتم اختيار الرسل والسفراء المسلمين بناءً عليها لا بد أن نحدد بعض الصفات والقواعد التي وضعها المسلمون لإختبار سفراء الدولة الإسلامية ومن هذه القواعد والصفات ما يلي:

(1) الإسلام:

الإسلام هو الرسالة الخالدة التي ارتضاها الله تعالى للناس، واعتبار الرسول أو السفير مسلماً كان مما ناقشه الفقهاء، ذلك أن الرسول أو السفير عندما يقوم بمهمته نيابة عن الخليفة أو الحاكم المسلم، والخليفة أو الحاكم بدوره ينوب عن الأمة المسلمة، فالرسول أو السفير يعقد المعاهدات ويفاوض ويحاور نيابة عن الإمام، وهو يقوم بأعمال تنفيذية تشبه وزارة التنفيذ كما سماها فقهاء السياسة الشرعية.

يقول الإمام الماوردي: "الوزارة على ضربين: وزارة تفويض، ووزارة تنفيذ. فأما وزارة التفويض: فهي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضاءها على اجتهاده.

وأما وزارة التنفيذ، فحكمها أضعف وشروطها أقل، لأن النظر فيها مقصور على رأيه وتدبيره وهذا وسط بينه وبين الرعايا والولاة، يؤدي عنه وينفذ عنه ما ذكر، ويمضي ما حكم فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أمضى، وإن لم يشارك كان باسم الوساطة والسفارة أشبه" (1).

من خلال هذا العرض للإمام الماوردي يتبين أن السفير يقوم بتنفيذ ما يوكله به الإمام، وهذا مدعاة أن يطلع هذا السفير على أسرار الدولة المسلمة وخاصة أمرها، ليس هذا فحسب، بل ربما تكون له ولاية على غيره خاصة إذا كان رئيس بعثته، أو سفيراً دائماً، فهو له ولاية على

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية ص27

طاقم البعثة أو السفارة، وهو بالضرورة مطلع على أسرار الدولة المسلمة، وإن كان رئيس بعثة أو سفيراً دائماً، فإنه سيُلي أمر من معه من المسلمين.

وقد اختلف الفقهاء المسلمون في جواز تولية غير المسلمين وزارة التنفيذ أو أي منصب فيه ولاية على المسلمين أو بعضهم على رأيين:

الرأي الأول:

وهو رأي جمهور الفقهاء حيث ذهبوا إلى عدم جواز تولية غير المسلمين لوزارة التنفيذ أو أي منصب أو ولاية أو أي أمر من أمور الدولة المسلمة فيه سلطة أو ولاية أو إطلاع على شؤون الدولة الإسلامية الخاصة. وممن أشار بهذا الجصاص⁽¹⁾ من الحنفية،

والقرطبي⁽²⁾ من المالكية، وابن قيم الجوزية⁽³⁾، وابن مفلح⁽⁴⁾ من الحنابلة.

وقد استدلوا بأدلة كثيرة منها:

1. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤًا مَّا عَيْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾⁽⁵⁾.

تكاد تتعد كلمة المفسرين على عدم جواز اتخاذ غير المسلمين بطانة وأعواناً، وذلك لإجتماهم على إضرار البغضاء والعداوة للمسلمين. يقول القرطبي: " نهى الله عز وجل بهذه

(1) انظر الجصاص، أبو بكر الرازي، أحكام القرآن، ج 2، ص 36 - 37، دار الكتاب العربي - بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ

(2) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ج 4، ص 178 - 180

(3) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ص 208

(4) ابن مفلح، شمس الدين محمد، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج 2، ص 465 وما بعده، توزيع ادارة البحوث العلمية - الرياض، بدون طبعة، 1977 م

(5) آل عمران: 118

الآية أن يتخذوا من الكفار واليهود وأهل الأهواء دخلاء وولجاء يفاوضونهم في الآراء ويسندون إليهم أمورهم... ويضيف القرطبي: وقد انقلبت الأحوال في هذا الزمان باتخاذ أهل الكتاب كتبة وأمناء وتسودوا بذلك⁽¹⁾.

يقول ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية: "لا تتخذوا أولياء وأصدقاء لأنفسكم من دونكم، أي من دون أهل ملتكم ودينكم يعني غير المسلمين"⁽²⁾.

قال ابن كثير: "لا تتخذوا بطانة من دونكم أي من غيركم من أهل الأديان"⁽³⁾.

2. قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ⁽⁴⁾

أجمع المفسرون على رأي واحد، ألا وهو عدم اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، يستعين المسلم بهم ويسلم أمره إليهم. يقول الزمخشري: "لا تتخذوهم أولياء تتصرونهم وتستتصرونهم وتؤاخونهم وتصافونهم وتعاشرونهم معاشرة المؤمنين. ثم علل النهي بقوله: (بعضهم أولياء بعض) أي أنما يوالي بعضهم بعضاً لإتحاد ملتهم واجتماعهم في الكفر"⁽⁵⁾.

(1) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن ج 4 / ص 178، بلا ناشر ط 2، 1376 - 1957م

(2) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان من تأويل القرآن، 4 / 60، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط 1، 1388 هـ - 1978 م

(3) ابن كثير، أبو الفراء إسماعيل بن كثير القرشي، تفسير القرآن العظيم، 1 / 398 دار المعرفة، بيروت، 1402 هـ - 1982 م

(4) سورة المائدة: آية 51

(5) الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 1 / 619، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1385 هـ - 1966 م

وقال الألويسي في تفسير هذه الآية: "أي بعضهم أولياء بعض متفقون على كلمة واحدة في كل ما يأتون ويذرون، ومن ضرورة ذلك إجماع الكل على مصادتكم ومضارتكم، بحيث يوفونكم السوء ويبغونكم الغوائل، فكيف يتصور بينكم وبينهم مودة" (1).

وقال ابن جرير الطبري: "إن الله تعالى ذكره، نهى المؤمنين جميعاً أن يتخذوا اليهود والنصارى أنصاراً وحلفاء على أهل الإيمان بالله ورسوله والمؤمنين، فإنهم منهم في التحزب على الله ورسوله والمؤمنين، والله ورسوله منهم بريئان" (2).

يقول البيضاوي: "بعضهم أولياء بعض إيماء إلى علة النهي أي: فإنهم متفقون على خلافكم يوالي بعضهم بعضاً لاتحادهم في الدين واجتماعهم على مصادتكم (ومن يتوله منكم فإنه منهم) أي: من والاهم منكم فإنه من جملتهم وهذا للتشديد في وجوب مجانبتهم" (3).

يقول سيد قطب في معرض تعليقه على هذه الآية: "بعضهم أولياء بعض.. إنها حقيقة لا علاقة لها بالزمان.. لأنها حقيقة نابعة من طبيعة الأشياء، إنهم لن يكونوا أولياء للجماعة المسلمة في أي أرض ولا في أي تاريخ.. وقد مضت القرون تلو القرون ترسم مصداق هذه المقولة الصادقة.. لقد ولي بعضهم بعضاً في حرب محمد μ والجماعة المسلمة في المدينة. وولي بعضهم بعضاً في كل فجاج الأرض، على مدار التاريخ.. ولم تختل هذه القاعدة مرة واحدة، ولم يقع في الأرض إلا ما قرره القرآن الكريم، في صيغة الوقت الدائم، لا الحادث المنفرد.. واختيار الجملة الاسمية على هذا النحو.. بعضهم أولياء بعض.. ليست مجرد تعبير! إنما هي اختيار المقصود للدلالة على الوصف الدائم الأصيل" (4).

(1) الألويسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 6 / 157، دار

إحياء التراث العربي - بيروت

(2) الطبري، جامع البيان، 6 / 276

(3) رضا: محمد رشيد، تفسير المنار، 6 / 425، دار المعرفة، بيروت، ط2، بلا سنة طبع

(4) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ج 2، ص 911، دار الشروق - بيروت، ط 9، 1400 هـ -

1980 م

3. قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ
تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا} (1).

يرى المفسرون رأياً واحداً وذلك بعدم جواز موالاته الكفار ومصاحبتهم ومناصرتهم من دون
أهل ملة الإسلام.

يقول الطبري في تفسير هذه الآية: "يا أيها الذين آمنوا لا توالوا الكفار فتوازروهم من دون
أهل ملتكم ودينكم من المؤمنين فتكونوا كمن أوجب له النار" (2).

ويقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: "ينهى الله عباده المؤمنين عن اتخاذ الكافرين أولياء
من دون المؤمنين يعني مصاحبتهم ومصادقتهم ومناصحتهم وإسرار المودة إليهم وإفشاء أحوال
المؤمنين الباطنة إليهم" (3).

4. قال تعالى: {وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا} (4)، أي أعواناً لاتخاذهم من دون الله
شركاء له في العبادة، فإن استحقاق العبادة من توابع الخالقية والاشتراف فيه يستلزم الاشتراك
فيها، فوضع المضلين موضع الضمير ذمماً لهم واستبعاداً للإعتضاد بهم، وقيل الضمير
للمشركين" (5).

5. روى الترمذي في سننه قال: عن عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ خرج إلى
بدر حتى إذا كان بحرة الوبرة لحقه رجل من المشركين يذكر منه جرأة ونجدة فقال النبي ﷺ: "
تؤمن بالله ورسوله؟ قال. لا، قال: ارجع فلن استعين بمشرك" قال الترمذي هذا حديث حسن
غريب (6).

(1) سورة النساء، آية 144

(2) الطبري، جامع البيان، 5 / 216

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 1 / 570

(4) سورة الكهف: آية 51

(5) البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 4 / 488، مكتبة مصطفى الحلبي - القاهرة / 1388 هـ -
1968 م

(6) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر 4 / 128، دار إحياء التراث
العربي - بيروت

6. وروى ابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: "إنا لا نستعين بمشرك"⁽¹⁾.

7. وروي أنه قيل لعمر بن الخطاب ﷺ: "إن هاهنا غلاماً من أهل الحيرة حافظ كاتب فلو اتخذته كاتباً. فقال ﷺ: قد اتخذت إذا بطانة من دون المؤمنين." قال الحافظ بن كثير معلقاً على قول عمر: "ففي الأثر مع هذه الآية: لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ"⁽²⁾ دليل على أن أهل الذمة لا يجوز استعمالهم في الكتابة التي فيها استتالة على المؤمنين، وإطلاع على دواخل أمورهم التي يخشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب"⁽³⁾.

8. كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ إلى أبي هريرة ﷺ: "... وابعدهم أهل الشرك وأنكر أفعالهم، ولا تستعن في أمر من أمور المسلمين بمشرك، وساعد على مصالح المسلمين بنفسك..."⁽⁴⁾.

9. كتب عمر بن عبد العزيز ﷺ إلى عماله في الآفاق: "... فلا أعلمن أن أحداً في العمال أبقى في عمله رجلاً متصرفاً على غير دين الإسلام إلا نكلت به، فإن أعمالهم تمحو دينهم"⁽⁵⁾
يقول ابن القيم: "وهكذا مضت سنة الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من الخلفاء والملوك في منع تولية غير المسلمين أمراً من أمور المسلمين"⁽⁶⁾.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد، باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر، حديث رقم (4677)، صحيح مسلم، تحقيق علي بلطجي، ط1، دار الخير، دمشق، 1994م. وابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القرويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباسط، 2 / 245، مصطفى البابي الحلبي وشركاه - مصر، وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد، باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر، حديث رقم (4677)، صحيح مسلم، تحقيق علي بلطجي، ط1، دار الخير، دمشق، 1994م.

(2) سورة آل عمران، آية 118

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 1 / 398

(4) ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة 1 / 212 ط2، 1401 هـ - 1981م

(5) المرجع السابق، 1 / 213

(6) المرجع السابق، 1 / 208

الرأي الثاني:

وأصحاب هذا الرأي يقولون إن الأصل هو جواز تولية الذمي (المواطن في الدولة الإسلامية من غير المسلمين) جميع المناصب عدا المناصب الدينية والإمامة العظمى ومنصب القضاء على المسلمين ونحوها. وقد ذهب إلى هذا الرأي كثير من الباحثين والفقهاء المعاصرين منهم الدكتور وهبة الزحيلي⁽¹⁾ والأستاذ أبو الأعلى المودودي⁽²⁾ والدكتور عبد الكريم زيدان⁽³⁾ والأستاذ عبد السلام مدكور⁽⁴⁾ والدكتور عبد الحكيم حسن العيلي⁽⁵⁾.

استدل هذا الفريق بما يلي:

1. قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤًا مَّا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ} ⁽⁶⁾.

قالوا إن الآية لا تنهى عن اتخاذ بطانة منهم بصورة مطلقة، وإنما قيدت النهي بالقيود الواردة فيها، أي أن النهي منصب على من ظهرت عداوتهم للمسلمين، فهؤلاء لا يجوز اتخاذهم ببطانة، ومعنى هذه أن الذميين الذين لا تعرف عداوتهم للدولة الإسلامية يجوز للمسلمين اتخاذهم ببطانة، يستودعونهم الأسرار، ويستعينون برأيهم في شؤون الدولة المهمة، ومعنى هذا أيضاً جواز إسناد الوظائف العامة إليهم والتي هي دون البطانة في المركز والأهمية⁽⁷⁾.

(1) الزحيلي، وهبة، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، هامش ص 702 - 703

(2) المودودي، أبو الأعلى، نظرية الإسلام وهدية، ص 362، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1389هـ

(3) زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين، ص 78، ط2، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1396هـ

(4) مدكور، عبد السلام، معالم الدولة الإسلامية، ص 101، 104، مطبعة الفلاح، ط1، 1403هـ

(5) العيلي، عبد الحكيم حسن، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، ص 319، دار الفكر العربي- بيروت، 1394هـ

(6) سورة آل عمران: آية 118

(7) انظر زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين، ص 79، وتفسير المنار، ج 4، ص 80 - 84، العيلي، عبد

الكريم، الحريات العامة، ص 318

2. روى ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة"⁽¹⁾.

يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: هذا يفيد أن النبي ﷺ استعمل غير المسلمين في شأن من شؤون الدولة الإسلامية وهو تعليم بعض المسلمين الكتابة⁽²⁾.

3. ولما ثبت أن النبي ﷺ لما توجه إلى مكة سنة ست من الهجرة، ووصل إلى مكان يدعى (ذا الحليفة) بعث عينا من خزاعة يخبره عن قريش⁽³⁾.

قالوا: وهذا العين كان كافراً، ومع هذا أسند إليه النبي ﷺ هذه المهمة الخطيرة، ولا شك أن النبي ﷺ آمنه ووثق به واطمأن إليه، مما يدل على جواز اسناد وظائف الدولة العامة إلى الذميين، ما داموا أهلاً لها من حيث الكفاءة والثقة والأمان⁽⁴⁾.

ويقول الدكتور عبد الكريم زيدان: إن لغير المسلمين من أهل الذمة الحق في تولي وظائف الدولة كالمسلمين. إلا ما غلب عليه الصبغة الدينية كالإمامة ورئاسة الدولة والقيادة في الجيش، والقضاء بين المسلمين، والولاية على الصدقات، ونحو ذلك.

فالإمامة أو الخلافة رئاسة عامة في الدين والدنيا، خلافة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يجوز أن يخلف النبي في ذلك إلا مسلم، ولا يعقل أن ينفذ أحكام الإسلام ويرعاها إلا مسلم.

وقيادة الجيش ليست عملاً مدنيًا صرفاً، بل هي عمل من أعمال العبادة في الإسلام، إذ الجهاد في قمة العبادات الإسلامية.

(1) ابن حنبل، أحمد، المسند، ج 1، ص 247. قال الشيخ أحمد محمد شاكر: "اسناده صحيح"، ج 4، ص 47، وانظر

الشوكاني، ليل الأوطار، ج 7، ص 348

(2) زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين، ص 79

(3) البخاري، الصحيح، كتاب المغازي، الحديث رقم 4178 و4179، ج 5، ص 67

(4) انظر زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين، ص 80

والقضاء إنما هو حكم بالشريعة الإسلامية، ولا يطلب من غير المسلم أن يحكم بما لا يؤمن به، ومثل ذلك الولاية على الصدقات ونحوها من الوظائف الدينية.

واقْتِصَار هذه المناصب على الأكثرية هو ما تجده في كل المجتمعات غير الإسلامية أيضاً، فما شهد التاريخ القديم أو الحديث بأن المسلم تولى رئاسة الدولة أو الحكومة أو القضاء أو وزارة المالية في دول غير إسلامية، ولذلك فاعتبار هذا اضطراراً مسلماً بعيداً عن الإنصاف.

وما عدا ذلك من وظائف الدولة، بما في ذلك منصب السفير يجوز إسناده إلى أهل الذمة إذا تحققت فيهم الشروط التي لا بد منها من الكفاءة والأمانة والإخلاص للدولة.

وقد بلغ التسامح بالمسلمين أن صرح فقهاء كبار - مثل الماوردي في "الأحكام السلطانية" بجواز تقليد غير المسلم "وزارة التنفيذ". ووزير التنفيذ هو الذي يبلغ أوامر الإمام ويقوم بتنفيذها ويمضي ما يصدر عنه من أحكام.

وقد كان سرجون كاتباً لمعاوية بن أبي سفيان τ وصاحب أمره، كما أصبح سرجون هذا من أهم مستشاري يزيد بن معاوية⁽¹⁾، وقد تولى الوزارة في زمن العباسيين بعض النصارى أكثر من مرة، منهم عيسى بن نسطورس سنة 380هـ، كما استناب منشأ اليهودي بالشام⁽²⁾.

وقد بلغ تسامح المسلمين في هذا الأمر أحياناً إلى حد المبالغة والجور على حقوق المسلمين، مما جعل المسلمين في بعض العصور، يشكون من تسلط اليهود والنصارى عليهم بغير حق.

وقد قال المؤرخ الغربي آدم ميتز: "من الأمور التي نعجب لها كثرة عدد العمال (الولاية وكبار الموظفين) والمتصرفين غير المسلمين في الدولة الإسلامية، فكأن النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام والشكوى من تحكيم أهل الذمة في أشعار المسلمين شكوى قديمة"⁽³⁾.

(1) تهذيب الكمال الجزء الثالث ص 423، طبعة مؤسسة الرسالة، وتاريخ الطبري الجزء 3 ص 464 طبعة دار الكتب العلمية.

(2) سير أعلام النبلاء الجزء 15 ص 168، طبعة مؤسسة الرسالة.

(3) في كتابه "الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري" (الجزء الأول ص 105)

يقول أحد الشعراء المصريين⁽¹⁾ في يهود عصره وسيطرتهم على حكامه:

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
المجد فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار و الملك
يا أهل مصر، إني نصحت لكم تهودوا، قد تهود الفلك⁽²⁾

المنافشة والترجيح:

مناقشة أدلة الإتجاه الأول:-

إن هذه الأدلة هي قطعية الثبوت في جملتها، إلا أنها من جهة الدلالة لا تخلو من نظر.

فقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم...) الآية فيها قيد، وهو أن من نهي عن اتخاذهم بطانة وصفوا بأنهم لا يقصرون فيما فيه فساد ومضرة بالمسلمين، وهم يتمنون العنت والشقاء للمسلمين. فالنهي هنا ينصب على من كانت تلك صفاته.

ولا أتصور أن جميع أهل ملة الكفر متصفون بهذه الصفات، بدليل قوله تعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }⁽³⁾، وقوله أيضاً: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ }⁽⁴⁾.

(1) هو الحسن بن خاقان، كما في "حسن الحاضرة" للسيوطي 2 ص117، وانظر الحضارة الإسلامية لأدم ميتز ج1 ص

118

(2) الانترنت. www.qaradawi.net

(3) سورة الممتحنة، الآيات 8-9

(4) سورة المائدة، آية 82

فهذه الآيات تدل على أن من الكفار من يسالم ويتعاطف مع المسلمين، ومنهم من يحارب ويعادي المسلمين، فالقول بأن الكفار يضمرون البغضاء للمسلمين مطلقاً، قول مردود بنص الكتاب العزيز.

أما الآيات الأخرى فإنها تنهى عن موالاته الكافرين من دون المؤمنين والإعتضاد بهم وترك الإعتضاد بالمؤمنين، وهذا بلا شك ليس مقصوداً عندما يكلف الذمي بالسفارة، وإنما هو من باب الإستعانة به، وهو على العكس من ذلك فهو يقوم بموالاته المؤمنين عندما ينطق باسمهم وينفذ أمر خليفتهم، وهو قبل ذلك يعطي الولاء للدولة الإسلامية التي يمثلها، وبمعنى آخر اعتماده سفيراً يعني إعطاؤه الولاء والسمع والطاعة لمن أرسله لا العكس.

أما الأحاديث الواردة في النهي عن الإستعانة بالمشركين فإنها قد تحمل معاني متعددة منها:

1- أن المقصود بهم المحاربيين وليسوا المسالمين من أهل الذمة⁽¹⁾.

2- وربما يحمل النهي على الإستعانة بالمشركين من عبدة الأوثان وليس أهل الذمة.

3- وربما يحمل النهي على الإستعانة بأناس من المشركين لم يثق بهم أو لم يتأكد من صدقيتهم، وهذا محتمل؛ لأنه ثبت أن النبي ρ استعان بمشرك، حيث استعان بعبد الله بن أريقط ليكون دليلاً له ولصاحبه في الهجرة، وهذا كان مشركاً، وكذلك العين الذي بعثه ليقصى أخبار المشركين، فقد كان مشركاً أيضاً.

وأما ما اشتهر عن عمر بن الخطاب τ من نهيه عن استعمال اليهود والنصارى ونحوهم فقد نوقش بالآتي:-⁽²⁾

- أنه أنكر ذلك على سبيل الورع.

(1) انظر الطريقي، عبد الله بن ابراهيم بن علي، الإستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، ص376، مؤسسة الرسالة،

السعودية، ط2، 1414هـ

(2) انظر المرجع السابق، ص376

- أو لئلا يفتح الباب للأمرء والولاء فيستبيحون الأمر بإطلاق.
- أو أنه عمل اجتهادي، وهو متروك لولي الأمر يعمل ما يراه محققاً للمصلحة.
- أو أن الكتابة في ذلك الوقت كان لها شأن عظيم، حيث الأسرار والأمور الخطيرة، والتي يشترط في صاحبها العدالة.
- كما نوقش هذا الدليل أيضاً بأنه قد روي عن عمر خلفه، فقد كتب إلى عماله، " أما بعد: فإنه من كان قبلك كاتب من المشركين فلا يعاشره ولا يؤازره ولا يجالسه ولا يعتضد برأيه، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر باستعمالهم ولا خليفته من بعده". فهذا الأثر يدل على عدم إنكار عمر τ على عماله الذين يتخذون كتبة من المشركين، وإنما نصحهم ألا يعاشرهم ولا يؤازروهم..الخ، وقوله " إن رسول الله ρ لم يأمر باستعمالهم" قد يجاب عنه أن عدم الأمر بالشيء لا يدل على النهي عنه.

مما سبق يتبين لي أن القول بالمنع مطلقاً ليس دقيقاً، وكذلك القول بالإباحة المطلقة، وما أراه أن هذا الأمر متروك لولي الأمر، فيعمل ما يراه في صالح الأمة، فربما كان في تولية السفير من أهل الذمة ما يخدم المصلحة للدولة المسلمة، ويمضي الأمر الموكل إليه بأقل جهد، لما لأهل الذمة من قواسم مشتركة مع دول قد يشتركون معا في الدين والمعتقد، ومن ناحية أخرى فإن أهل الذمة في هذه الأيام وبعد قرون طويلة من وجودهم في ظل الدولة الإسلامية، وبعد ظهور الدولة الحديثة ذات السيادة على أرضها ومواطنيها مهما اختلفت دياناتهم، ودخول أهل الذمة الحياة الإسلامية بكل تفاصيلها من الخدمة المدنية والعسكرية ودفع الضرائب، لم يعد هناك ما يبرر المنع المطلق من تكليفهم في حالات معينة بمهمة السفارة، وخصوصاً أنه ثبت أن النبي ρ استعان بعين من خزاعة ليأتيه بأخبار المشركين في مكة⁽¹⁾، والسبب وراء اختيار النبي ρ له وهو مشرك أن ذلك أمر لا يكاد يتحققه إلا من لابس العدو وداخلهم واستبطن سرهم،

(1) البخاري، الصحيح، كتاب المغازي، الحديث رقم 4178 و 4179، ج 5، ص 67

وهذا المعنى متعذر وجوده بالمسلمين⁽¹⁾ مما يفهم منه أنه يجوز الإستعانة بأهل الذمة في انفاذ مهمة السفارة لدى البلد الأجنبي، ورغم الإختلاف بين مهمة العين ومهمة السفير إلا أن هناك قواسم مشتركة بينهما، وذلك أنهما في الحالتين ينفذ كل منهما مهمة خارجية، ويلزم من كل واحد منهما الأمانة والولاء للدولة المسلمة.

ومما يعزز القول بأن هذا من اختصاص ولي الأمر وتقديره أن الخلفاء والحكام المسلمين- عبر التاريخ- كان لهم مواقف متباينة من تقريب أهل الذمة أو إبعادهم بحسب ما يراه الواحد منهم في مصلحة الأمة أو في غير مصلحتها، وربما استعملهم بعض الخلفاء فترة من الزمن ثم قام بإبعادهم، فممن أبعاد أهل الذمة عمر بن عبد العزيز τ فقد كتب إلى عماله: "لا أعلمن أن أحداً من العمال أبقى في عمله متصرفاً على غير دين الإسلام إلا نكلت به، فإن محو أعمالهم كمحو دينهم"⁽²⁾، وممن قرب أهل الذمة واستعان بهم وولاهم دون ضوابط كثير من خلفاء بني العباس وأمراء الأندلس وسلاطين العثمانيين⁽³⁾، وممن استعان بهم في أول عهده ثم أبعدهم بعد ذلك بعض خلفاء العباسيين، كالمنصور والمهدي والرشيد والمأمون والمتوكل والراضي بالله وغيرهم⁽⁴⁾.

ويامعان النظر في تلك المواقف المتباينة يبدو أنه لم يكن هناك ميزان ضابط وقاعدة مستمرة في أغلب الأحوال، بل كانت الظروف والأحوال من قوة الذميين أو ضعفهم، ومن الإستغناء عنهم أو الحاجة إليهم، ومن حزم الولاة أو تساهلهم، ومن آراء العلماء من حيث التشدد أو التساهل في آرائهم ونصحهم للخلفاء، كانت تلك وأمثالها هي المؤثر والسبب في تقريب الذميين أو إقصائهم.

ولكن مما ينبغي الإنتباه إليه عند تكليف الذمي مهمة السفارة ما يلي:-

- وجود الحاجة في المسلمين إليه.

(1) الخطابي، حمد بن محمد بن ابراهيم، معالم السنن شرح سنن أبي داود، ج2، ص326، المكتبة العلمية، بيروت، ط2، 1401هـ.

(2) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ص213

(3) الخربوطلي، علي، الإسلام والخلافة، ص209-210، دار بيروت، 1969م

(4) الطريقي، عبدالله بن ابراهيم، الإستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، ص385

- أن يكون مأمون الخيانة.

ومما يستأنس به في هذا السياق ما رواه بعض علماء السير أن الرسول ﷺ خرج بعد وقعة أحد حتى انتهى إلى حمراء الأسد⁽¹⁾، فجاءه معبد بن أبي معبد الخزاعي⁽²⁾، وكان يومئذ مشرك، فقال له: " أما والله لقد عزّ علينا ما أصابك في أصحابك"، ثم خرج حتى أتى أبا سفيان بن حرب ومن معه وكانوا قد أجمعوا الرجعة إلى رسول الله ﷺ وأصحابه، فقال له أبو سفيان: " ما وراءك يا معبد؟ قال محمد قد خرج في أصحابه يطلبكم في جمع لم أر مثله قط، يتحرقون عليكم تحرقاً، قد اجتمع معه من كان تخلف عنه في يومكم وندموا على ما صنعوا، فيهم من الحنق عليكم شيء لم أر مثله قط" فتنا ذلك أبا سفيان وقومه⁽³⁾.

والقصة فيها ما يشير إلى جواز استعمال الكافر في مهمة السفارة، والقصة وإن لم يكن فيها ما يدل على تكليف النبي ﷺ للخزاعي بهذه المهمة، إلا أنه من المحتمل أن يكون ذلك بإذنه، وما رأيناه من الخزاعي من الأمانة والحرص على مصلحة المسلمين والنجاح في المهمة، يمكن أن يشكل سندا إضافياً يعزز الإتجاه القائل جواز تكليف المشرك بمهمة السفارة في حالات معينة.

وما لاحظته من خلال استقرائي لكتب العلاقات الدولية والقانون الدولي فإن هذا الشرط لا تعتبره إلا الدولة الإسلامية، أمّا القانون الدولي فلم يعتبر هذا الشرط، بل قد نص كثير من شارحي القانون الدولي على زوال الاعتبار الديني، وعدم اعتبار هذا يعود إلى أن النظام السياسي لهذه الدول هو نظام علماني؛ أساس الإنتماء إلى الدولة هو المواطنة لا غير، بخلاف الدولة الإسلامية التي تعتبر الإسلام هو نظامها السياسي، فلا بد لكل إنسان يشغل منصباً مهماً فيه استتالة وإطلاع على أمر المسلمين - أن يكون من أهل هذا الدين، مؤمناً برسالته مدافعاً عن أفكاره، من هنا كان الإختلاف بين وجهة النظر الإسلامية والقانون الدولي الحديث.

(1) موضع على بعد ثمانية أميال من المدينة نحو مكة. الحموي، شهاب الدين ياقوت، معجم البلدان، ج2، ص301، دار الكتاب العربي-بيروت

(2) معبد بن أبي معبد الخزاعي، كان مشركاً ثم أسلم، ولا يعرف له مواقف غير هذا. انظر الإستيعاب بهامش الإصابة ج3، ص454

(3) ابن هشام، السيرة النبوية، ج3، ص44

(2) الجنسية:

لم ينص الفقهاء المسلمون على هذا الشرط بشكل منفصل وإنما ضمن شرط الإسلام، فالإسلام هو النظام السياسي للدولة، وحيثما بسط المسلمون سلطانهم على أرض فتلك دولة الإسلام. إلا إن القانون الدولي أحلَّ الجنسية محل الدين، حيث اشترط أن يكون السفير أو المبعوث السياسي حاملاً لجنسية الدولة التي اختارته. جاء في اتفاقية فينا: "من المهم جداً أن يكون رئيس البعثة وأعضاؤها الدبلوماسيون من رعايا الدولة التي يمثلونها"⁽¹⁾.

إن الناظر في هذا النص من الاتفاقية ليدرك أنها تتحدث عن عادة دبلوماسية لا تتحدث عن قانون ملزم والواقع انه لا يوجد أي قاعدة قانونية في القانون الدبلوماسي العرفي تنفي جواز ذلك، فيجوز لأي دولة لاعتبارات خاصة بها أن تعين أجنب لتمثيلها لدى دولة أخرى، ممن لها بهم ثقة، أو ترى بتعيينهم خدمة لمصالحها، إلا أنه في الممارسة الدبلوماسية الحالية نجد أن فرضية الاستعانة بالأجنب نادرة، وخصوصاً ما يتعلق بمرتبة "رئيس البعثة"⁽²⁾.

(3) الكفاءة:

الكفاءة أمر مهم في السفير حيث لا يتم له القيام بما أوكل به من غير أن يكون كفواً قادراً على أداء مهمته خير أداء، ولا ينأتى له ذلك إلا إذا توافرت فيه الكفاءة بشقيها؛ الفطري والمكتسب، مثال الفطري: الذكاء والفطنة وسرعة البديهة واللياقة والأناقة والصبر والحلم والكرم والشجاعة. ومثال المكتسب: الاختصاص والتعلم والتدريب والإشغال بعلم السياسة. فإن اكتملت لديه هذه الصفات وأخرى تابعة، كان قادراً على النجاح في مهمته، متميزاً في أداء رسالة حكومته.

(1) اتفاقية فينا لعام 1961م، المادة الثامنة، الفقرات، 1 - 2 - 3

(2) محمود خلف، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص149، دار زهران - عمان - الأردن، 1997 م

قال ابن الفراء: " اختر لرسالتك في هدفك وصلحك ومهماتك ومناظرتك والنيابة عنك رجلاً حصيماً، بليغاً، حولاً قلباً⁽¹⁾، قليل الغفلة، منتهز الفرصة، ذا رأي جزل وقول فصل، ولسان سليط، وقلب حديد، فطناً للطائف التدبير، ومستقلاً لما ترجو أو تحاول بالحزامة وإصابة الرأي، متعقباً له بالحذر والتميز"⁽²⁾.

ويضيف ابن الفراء: " جامعاً مع هذا العلم الفرائض والسنن والأحكام والسير، ليحتذي مثال من سلف فيما يورده ويصدره، عالماً بأحوال الخراج والحسابات، وسائر الأعمال، لينظر كلاً بحسب ما يراه من صوابه وخطئه"⁽³⁾ وفي هذا القول يُجمل ابن الفراء - رحمه الله - ما ينبغي أن يكون عليه الرسول أو السفير من الفصاحة والفتنة وسرعة البديهة، وسلامة المنطق وقوة الحجة، ليس هذا فحسب، بل يجب أن يكون عالماً بكل ما يلزمه في إمضاء مهته؛ كعلم المغازي والسير، وأخبار من سبق من السفراء والرسول، ما سيجعله قادراً على أداء مهمته على الوجه الأمثل. ولا يغفل ابن الفراء تذكير الحاكم بضروة مراقبة السفير ومتابعته في سير مهمته، حتى لا يقع السفير في خطأ يعود بالمضرة على الحاكم وربما على الأمة.

إن المنتبغ للتاريخ الإسلامي يجد اهتماماً واضحاً باختيار الرسل والسفراء والمبعوثين من لدن رسول الله ﷺ إلى العصور الإسلامية المتعاقبة، وقد ضرب لنا رسول الله ﷺ المثل الأعلى في الحرص على اختيار المبعوثين من ذوي الكفاءة والمهارة وسعة الإدراك والعلم الوافر، وذلك مثل دحية الكلبي سفيره ﷺ إلى قيصر الروم، وكذلك حاطب بن أبي بلتعة سفيره إلى المقوقس بمصر وغيرهم من سفرائه عليه الصلاة والسلام ممن اجتمع لهم حسن المظهر والمخبر، فقد أظهر هؤلاء السفراء براعة وحسن تصرف في محاورتهم للملوك الذين وفدوا إليهم، ما كان له أكبر الأثر في نفوس هؤلاء الزعماء، فمنهم من أمن بالرسالة الجديدة، ومنهم من ردّ ردّاً جميلاً، ومنهم من أيقن حتمية انتصار هذا الدين رغم عناده واستكباره، كل هذا لم يكن ليحدث لولا براعة فاقت المألوف أظهرها هؤلاء السفراء.

(1) حولاً قلباً: رجل يقلب ويحتال الحيل، الزمخشري، أساس البلاغة ص518، دار الفكر، بلا طبعة، 1409هـ -

1989م

(2) ابن الفراء، رسل الملوك ص33

(3) المصدر السابق، ص34

لم يغفل المسلمون بعد رسول الله ﷺ عنصر الكفاءة عند اختيارهم للرسول والسفراء، بل كانوا حريصين أشدَّ الحرص على اقتفاء أثر النبي عليه الصلاة والسلام في اختيار السفراء من ذوي العلم والفضل والدراية في هذا المجال.

ومن هؤلاء عامر بن شراحيل الشعبي⁽¹⁾ وقد كان مرشحاً للسفارة إلى بلاد الروم لتمثيل الخلافة

الأموية، وكذلك القاضي أبو بكر الباقلائي⁽²⁾، الذي أوفده عضد الدولة في سفارة إلى ملك الروم

سنة 371 هـ، وكذلك الفقيه أبو إسحاق الشيرازي⁽³⁾ الذي بعثه المقتدر سفيراً إلى جلال الدولة ملكشاه.

ومن الأدباء كان العماد الأصبهاني⁽⁴⁾ الذي سيره نور الدين زنكي سفيراً إلى بغداد، وكان قد تولى كتابة الإنشاء عنده.

(1) هو عامر بن شراحيل بن عبد بدر ذي كبار الشعبي، وهو من حمير، كوفي تابعي جليل القدر وافر العلم، قال الزهري: العلماء أربعة: ابن المسيب في المدينة، والشعبي بالكوفة والحسن البصري في البصرة، ومكحول بالشام، توفي بالكوفة سنة أربع ومائة، وقيل بعد هذا التاريخ بسنة وقيل بثلاث سنين. (ابن خلكان، أبو العباس شمس السدين أحمد بن محمد أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 3 / 12، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1367 هـ - 1948 م، وانظر بن الأثير، عز الدين بن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب 2 / 198، دار صادر - بيروت، 1400 هـ - 1980 م

(2) هو أبو بكر محمد بن الطيب محمد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني، ولد بالبصرة، ولم يعرف تاريخ ولادته، تلقى العلم بالبصرة ثم انتقل إلى بغداد والنقى علماءها، وأقام بها، ثم رحل إلى شيراز، حيث التقى عضد الدولة، له مؤلفات قيمة منها إعجاز القرآن وغيره، كان من المتكلمين، له مصنفات في الرد على الرافضة والخوارج والمعتزلة، توفي عام 403 هـ. (انظر بن الأثير، اللباب 1 / 211، والخطيب الغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد 5 / 379، المكتبة السلفية، المدينة المنورة

(3) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أياذي الشيرازي، العلامة، الحجة، المناظر الكبير، ولد عام 393 هـ، في فيروز آباد ببلاد فارس، انتقل إلى شيراز فقراً على علمائها، ثم انتقل إلى البصرة وبغداد فنبغ في علوم الشريعة وعرف عنه أنه مناظر قوي الحجة، بني له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية على شاطئ دجلة، له مصنفات كثيرة أشهرها المذهب في الفقه الشافعي، توفي في بغداد سنة 476 هـ، وصلى عليه المقتدر بالله.

(4) هو عبد الله محمد بن محمد بن حامد بن عبد الله بن علي بن محمد الأصبهاني، ولد في أصفهان 519 هـ. (انظر: الحافظ الذهبي، العبر في التاريخ من عبر، 4 / 299، تحقيق صلاح الدين منجد، وزارة الإرشاد والأبناء - الكويت - 1963 م، وابن كثير، اسماعيل بن عمر، البداية والنهاية 13 / 30، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1399 هـ - 1979 م

ومما لا شك فيه أن غير المسلمين كان لهم اهتمام كبير في اختيار السفراء كذلك، فقد كان الرومان يختارون سفراءهم من بين الخطباء، وكانوا يسمونهم بالرسل، وحتى يتم التدقيق في اختيارهم، فقد كان مجلس الشيوخ هو الذي كان يعينهم ويزودهم بالتعليمات وأوراق الاعتماد⁽¹⁾.

أما الدول الحديثة فهي لا تقل اهتماماً عن سبقها، في اختيار ممثليها السياسيين من أهل العلم والذكاء والسيرة الحسنة واللياقة وحسن المنظر، وقد اشترطوا أن يتصفوا بالصدق والدقة والهدوء والصبر وعدم التسرع، وأن يكون السفير مخلصاً محباً لدولته مدافعاً عن مواقفها؛ شارحاً وجهه نظر بلاده بأحسن صورة وأفضل أداء⁽²⁾.

4 الأخلاق الحسنة:

الأخلاق الحسنة هي عون لصاحبها على أداء مهمته، وهي واجب شرعي على كل مسلم مهما كان عمله، وهي أكثر إلحاحاً لمن يقوم بمهمة السفير أو المرسل، ألا ترى أن الله تعالى امتدح رسوله ﷺ في كتابه حيث قال: {وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ} ⁽³⁾. فكان لأخلاقه عليه الصلاة والسلام من صدق وأمانة وصبر وحلم وعفة واستقامة الأثر في اجتماع الناس حوله، ولزوم الطريق التي جاء بها، وما هم أصحابه يحيطون به كالسوار بالمعصم، كل ذلك لرحمته بهم وحنوه عليهم، وهذا الكتاب العزيز يصف حال نبيه: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ} ⁽⁴⁾ فإذا كان الأمر كذلك وهو مؤيد بالوحي، فحاجة السفراء والمبعوثين إلى ذلك أكبر وأشد حاجة، فأخلاق محمد عليه الصلاة والسلام، هي القدوة والمثل الأعلى لكل من يريد أن يتبوأ السفارة في الإسلام.

(1) انظر هارولد نيكلسون، الدبلوماسية عبر العصور، ص28

(2) انظر درية شفيق، تطور العلاقات السياسية الدولية، ص375

(3) سورة القلم: آية 4

(4) سورة آل عمران: آية 159

وإذا كان المطلوب من الرسول أو السفير أن يتحلى بالأخلاق الحميدة، فإن ترك المذموم منها لا يقل أهمية، ولأن التزام الأخلاق الحميدة دون الإبتعاد عن المذموم منها، يعتبر من وجوه النفاق؛ والأضداد لا تجتمع إلا في منافق أو مريض، وكلاهما لا يصلح للسفارة والرسالة⁽¹⁾.

يقول ابن وهب الكاتب: " فعلى العاقل أن يستشعر هذا المعنى فيمن أرسله، فإذا أرسل من يثق بأمانته وعقله فوض إليه أن يقول عنه ما يراه أولى بالصواب عنده، وإذا لم يكن بهذه المنزلة، وصاه ألا يتجاوز قوله، وعليه أن يتميز من لا يكون فيه العيوب التي نذكرها، وذلك مثل:

" الحدة: فإن صاحبها ربما فقد عقله، وليس من الحزم أن يقيم الإنسان مقامه من يفقد عقله.

الحسد: لأن الحاسد لا يحب أن يرى لك ولا لغيرك حالاً مستقيمة، متى رأى شيئاً من ذلك حمله حسده على أن يفسده.

الغفلة: فالغافل لا يضبط ما يحمله عنك، ولا ما يعود به إليك.

العجلة: فإن صاحبها يضع الأشياء في غير مواضعها، ويسبق أوقات فرصتها، وقد قيل: (ربّ عجلة تهب ريثاً).

النميمة: فالنميمة تفسد الإخاء، وتكدر الصفاء، ولا يتم معها أمر، ولا ينجح لمستعملها طلبه.

الكذب: إذ ليس للكذوب رأي، ومن اعتمد في أمره على من يكذبه كان في ذلك شينه وعطبه.

الضجر: فليس للضجور صبر على حفظ الأسرار في رسالته، ولا تأدية أمانة.

العجب: فإن صاحبه يكون منه في غرور، وربما حمله عجه على أن يخالفك فيما يضر بك وبه.

(1) لمزيد من التفصيل انظر أبو عامر، علاء، الوظيفة الدبلوماسية، ص 132 - 141

الهدر: فإن من كثر كلامه كثر سقطه ومن أسقط لم يحفظ سرَّ صاحبه، وأبداه وإن لم يكن ذلك مغزاه»⁽¹⁾.

(5) الصفات الخَلْقِيَّة:

إذا كان اهتمام الإسلام واضحاً في الصفات الخَلْقِيَّة للسفير وكذلك الأنظمة الأخرى، فهل أهتم الإسلام بالصفات الخَلْقِيَّة الجبليَّة لشخص السفير؟، وإذا كان هناك اهتمام بهذه الصفات فهل يتعارض مع كون البشر متساوين في ميزان الله سبحانه؟.

وللإجابة على هذين التساولين، أقول: إن الإسلام لم يقدِّر لمظاهر الناس وزناً، وإنما أقام الاعتبار للتقوى، وقرب العبد من بره، والتزامه بأحكام دينه، وذلك واضح في قوله تعالى: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}⁽²⁾، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: إنما يفاضل الناس عند الله بالتقوى لا بالأحساب والأنساب⁽³⁾.

وهذا لا يعني إهمال الصفات الخَلْقِيَّة فيما لا بد من اعتبارها فيه من أمور الدنيا، إذ ليس هناك ثمة تناقض بين مبادئ الإسلام العليا في المساواة بين الناس، وبين اشتراط الحاكم بعض المواصفات الخاصة فيمن يختاره للسفارة، لأن الأمر هنا لا يتعلق بالحقوق أو الواجبات التي يسوى فيها بين الناس، ولا بالموازن التي يقاس بها المرء، ولكنه يتعلق بالأوضاع الوظيفية الإدارية التي تقول بوضع كل امرئ في المكان الذي تؤهله له طبيعته وصفاته ومؤهلاته⁽⁴⁾. ألا ترى صاحب العمل إذا أراد أجيراً فإنه يختاره لصفات خلقية وعملية تؤهله للقيام بهذا العمل، وليس هذا تمييزاً بل اختياراً اقتضته سنن الحياة ونواميس الكون.

(1) ابن وهب الكتاب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، البرهان في وجوه البيان، ص219، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، جامعة بغداد - ط1، 1387 هـ - 1967 م

(2) سورة الحجرات: آية 13

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 3 / 367

(4) فتح الباب، حسن، مقومات السفراء في الإسلام، ص900، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1397 هـ -

1977 م

ولأن النفس تأنس بصاحب الوجه الحسن والظلة البهية، ويؤكد هذا فعله عليه الصلاة والسلام والخلفاء والأمراء من بعده، فقد كانوا يختاروا رسلهم ممن عرفوا بجمال المنظر وحسن الخلق.

وإذا كانت الصفات الخلقية معتبرة، فهي مكملة للصفات الأخرى ولا ينبغي الوقوف عندها.

يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: "إذا أبردتم إلي بريدًا، فأبرده حسن الوجه حسن الاسم"⁽¹⁾.

وفي تطبيقه عليه الصلاة والسلام دليل آخر على اعتبار الصفات الخلقية، فقد كان يختار رسله ومبعوثيه من بين الصحابة الذين اتصفوا بجمال الخلق وحسن المنظر ومن هؤلاء دحية الكلبي - τ - فقد وصفه صاحب عمدة القارئ فقال: "كان من أجل الصحابة وجهاً ومن كبارهم، كان جبريل عليه الصلاة والسلام يأتي النبي عليه الصلاة والسلام في صورته"⁽²⁾.

قال الفراء: "يستحب بالرسول تمام القدر وعبالة الجسم، حتى لا يكون قمئياً ولا ضئيلاً. وإن كان المرء بأصغريه، ومخبوءاً تحت لسانه، فإن الصورة تسبق اللسان والجثمان يستر الجنان، ولذلك قال عمر بن الخطاب τ: يؤذن لكم فيقدم أحسنكم اسماً، فإذا دخلتم أقدمنا أحسنكم وجهاً، فإذا نطقتم ميزتكم ألسنتكم"⁽³⁾.

ويضاف إلى حسن الخلق حسن الصوت وحسن الرواء والمظهر، مقبول الشمائل، حسن البيان جيد العبارة، حافظاً لما يتبلغ ليؤديه على وجهه⁽⁴⁾. يتحدث ابن الفراء عن الصفات الخلقية للسير باعتبارها صفات مكملة، يستحسن وجودها فيه، مثل امتلاء الجسم، والطول، وجمال المنظر، ووضوح الصوت وحسنه، وهو يحتج على ما يقول بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث كان يعتبر هذه الصفات مما يقرب الشخص من ناظره ومحط أنظارهم.

(1) رواه البزار عن بريده، الألباني، محمد ناصر الدين، الجامع الصغير وزيادته 1 / 2132، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1388 هـ - 1969 م

(2) العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري، 1 / 80، دار إحياء التراث العربي - بيروت

(3) ابن الفراء، رسل الملوك، ص47

(4) المصدر السابق، ص34

ولا أغفل في هذا المقام حاجة السفير إلى التزين ولبس الثياب اللائقة عند مقابلة من أرسل إليه فإن ذلك مدعاة لدخول الهيبة والإحترام في نفس من يقابله، يذكر أن ملك الروم أعجب برسول الخليفة العباسي المعتصم، بما تزين به وتجمّل، فكان سبباً في احترامه وهيئته⁽¹⁾.

إن الدول الحديثة تشترط في السفير حُسن الخلق، وذلك لأن الممثل السياسي إذا كان سليم الجسم، لائق المنظر، يلقي قبولاً في الحياة الإجتماعية، بل هي أداة لازمة لعمله، ولذلك لا يتم اختيار شخص ذي عاهة أو دميمة الخلق، وللتأكيد على هذا المنحى فإن غالبية الدول تشترط لقبول الممثل السياسي نجاحه في كشف طبي دقيق⁽²⁾، وهي بذلك تتفق مع وجهة النظر الإسلامية في هذا الإشتراط، مع التنويه إلى أسبقية الإسلام في هذا الإشتراط.

(6) النَّسَب:

شرط النسب معتبر في الإسلام على اعتباره شرطاً مكماً لا أصيلاً، وسبب اعتبار هذا الشرط أن من ينتمون إلى أسرٍ عريقة في الدين والتقوى والمنزلة الإجتماعية، لا يمكن أن ينزلقوا بسهولة فيما لا يحبه المجتمع الإسلامي من الفسق والفجور والإنخداع بالغير، بل هم محافظون على أصالة عائلاتهم، متمسكون بما تربوا عليه في صغرهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن غير المسلمين ممن سيبحث إليهم السفير يهتمون كثيراً بالخلفية الإجتماعية لشخص السفير، مما يكون له أكبر الأثر في قبول السفير ونجاح مهمته، وهذا هو المحور الذي تنبني عليه مهمة السفير.

يقول ابن الفراء في هذا الصدد: "وليكن - أي سفير - من أهل الشرف والبيوتات، ذا همّة عالية، فإنه لا بد مقتف آثار أوليته، محبٌ لمناقبتها، مساعدٌ لأهله فيها"⁽¹⁾. ويقصد أن يكون من عائلة كريمة وبيت شريف، فإن كان كذلك فإنه سيقف آثار الأولين من عائلته، وهو بدوره

(1) العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري، 1 / 80، دار إحياء التراث العربي - بيروت

(2) انظر جونه، راؤول، موجز الدبلوماسية، ترجمة سموحي فوق العادة، وقاسم مردم، ص21، المطبعة الهاشمية، دمشق،

1366 هـ - 1947 م

(1) ابن الفراء، رسل الملوك، ص64

سيساعد في إضافة مجد جديد لأهله، ولا يكون ذلك إلا بالالتزامه جادة الصواب، وتفانيه في خدمة أمته ودينه.

واشترط النسب ليس مقصوراً على المسلمين وحدهم بل تعداه إلى غيرهم من الأمم والشعوب، فالمعتبر في ثقافة الغرب أن الأشخاص الذين ينتمون إلى أسر عريقة يألّفون العادات المحلية في البلاد الأجنبية بسرعة فائقة، ويحظون بمقابلة رئيس الدولة والوزراء بسهولة⁽²⁾.

والفرق بين اشتراط النسب عند المسلمين وغيرهم من الأمم والشعوب، هو أن صاحب النسب العريق عند المسلمين لا يصدر عنه إلا ما يليق، فهو يؤدي دوره بصدق وأمانة بعيداً عن الخداع والخيانة، أمّا عند غير المسلمين فهو ضرورة لا بد منها ليتمكن السفير من الاندماج في مجتمع الدولة المعتمد لديها، يمكنه هذا الاندماج من الحصول على ثقة الدولة المعتمد لديها، مما يسهل مهمته.

لا بد أن أشير قبل الإنتهاء من هذه النقطة إلى أن اشتراط النسب بدأ يتراجع في العصر الحديث وذلك لحساب اشتراطات أخرى بدأت تفرضها الدول الحديثة؛ كحصول المرشح على الشهادات العليا في هذا المجال، والخبرة والممارسة والولاء السياسي، مما يجعل هذه الإشتراطات كافية لإنبات كفاءة المرشح لمنصب السفارة.

⁽²⁾ جونة رؤول، موجز الدبلوماسية، ص 31

المبحث الثالث: حقوق السفراء وواجباتهم

المطلب الأول: حقوق السفراء

تعارفت الشعوب قديماً وحديثاً على احترام السفراء والمبعوثين، احتراماً يليق بمن أرسل هذا السفير أو الرسول، ولم يكن المسلمون مجرد حلقة من حلقات تاريخ احترام الرسل والسفراء، بل تميزوا عن غيرهم باحترامهم احتراماً غير مسبوق، حتى في الأوقات التي كان يظهر من السفير وقاحة، كما حصل مع رسولي مسيلمة الكذاب، فإن رسول الله p لم يؤذهما⁽¹⁾، وفي ذلك إشارة منه عليه الصلاة والسلام إلى وجوب إعطاء السفير حقه وعدم التتكيل به لأي سبب كان.

وسبب هذه العناية بالسفير، أن السفير يدخل بلاد المسلمين، فهو لا بد متأثر بما يلقاه من معاملة، فإن أحسن المسلمون معاملته، فإن ذلك سيرتفع انطباعاً جيداً عن الإسلام وأهله، وربما كان ذلك سبباً في إسلامه، وتلك هي الغاية الأسمى لكل علاقة المسلمين بغيرهم من الأمم والشعوب.

وفي العصر الحديث اهتمت القوانين الوضعية، والقانون الدولي بإعطاء السفير الحقوق اللائقة والتي يستطيع معها القيام بواجبه خير قيام، وكل ما نادى به هذه القوانين ما هو إلا ترجمة لما أمر به الإسلام منذ قرون خلت.

ومن أهم هذه القوانين:

1- الحصانة الدبلوماسية: وهي مجموعة من القوانين التي تطبق بالكامل على السفراء وهي الزامية، وسأبحثها - إن شاء الله - في الفصل الثالث.

2- الإمتيازات: وهي مجموعة من القوانين التي تطبق بصفة خاصة، وهي فعلياً تتبع الإرادة الحسنة لمطبقيها، وهي كما يلي:

(1) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الرسل، ج2، 289، رقم الحديث (2761)، والحديث صحيح، صححه الألباني،

صحيح وضعيف سنن أبي داود، رقم الحديث (2761)، ج6، ص261

1) الإعفاء من العشور⁽¹⁾ والضرائب: قال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة: "ولا يؤخذ من الرسول الذي بعث به ملك الروم، ولا من الذي أعطى أماناً عشراً، إلا ما كان معه من متاع التجارة، فأما غير ذلك من متاعه، فلا عشر عليه فيه"⁽²⁾.

وقال الشريبي من الشافعية: "لا يؤخذ شيء من حربي دخل أرضنا رسولاً"⁽³⁾.

وقال ابن قدامة: "ولا يؤخذ منهم من غير مال التجارة، فلو مرَّ بالعاشر منهم متنقل، ومعه أمواله، أو سائمه، لم يؤخذ منه شيء، نص عليه أحمد، وإن كان ماشية للتجارة أخذ منه نصف عشرها"⁽⁴⁾.

وتقاس على العشور الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة، لأنها في معناها.

إن الملاحظ في هذه الأحكام الإجتهدية هو المعاملة بالمثل، كما توحى بذلك أقوال الفقهاء المذكورة، وهذا ما أقره العرف الدولي في الوقت الحاضر، حيث تعتبر المجاملة والمعاملة بالمثل، هي أساس الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية⁽⁵⁾.

وذهب فقهاء القانون الدولي هذا المنحى، حيث قرروا إعفاء السفير من الضرائب التي تفرضها الدولة على المقيمين.

جاء في المادة (23) من اتفاقية فينا لعام 1961: "تعفى الدولة الموفدة ورئيس البعثة من جميع الضرائب والرسوم الوطنية الإقليمية والبلدية المفروضة على الأماكن الخاصة بالبعثة التي

(1) العشور: مفردا عشر: وهو ما تأخذه الدولة ممن يجتاز بلدًا إلى غيره للتجارة.

(2) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، ص188، دار المعرفة - بيروت، دون طبعة ودون تاريخ نشر

(3) الشريبي، محمد، مغني المحتاج 4 / 247، مطبعة الحلبي - مصر، بدون طبعة، 1377 هـ - 1958 م

(4) ابن قدامة، المغني 8 / 519

(5) الزحيلي، وهبة، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص431

تمتلكها أو تستأجرها، شريطة أن لا يتعلق الأمر بضرائب أو رسوم تجبى لقاء خدمات خاصة⁽¹⁾.

ولم تحدد الإتفاقية المقصود بالخدمات الخاصة، والأفضل إتباع ما جرت عليه العادة بين البعثات المعتمدة والدولة المعتمد لديها، وذلك باستشارة وزارة الخارجية للدولة المضيفة، والاستفسار من عميد البعثات الدبلوماسية الأكثر قدماً ومن ثم العمل بالعرف⁽²⁾.

(2) تقديم الدولة المعتمد لديها وضمن نطاق تشريعها الوطني، للبعثة الدبلوماسية تسهيلات لتملك أو شراء الأماكن اللازمة للبعثة وعند الإقتضاء مساكن لائقة لأعضائها⁽³⁾.

(3) عدم تفتيش أمتعة الممثل الدبلوماسي: تشير الفقرة الثانية في المادة 36 لاتفاقية فينا لعام 1961 م إلى ما يلي: "يعفى المبعوث الدبلوماسي من تفتيش أمتعته الخاصة، ما لم يوجد مبررات جدية تدعو للإعتقاد أنها تحوي أشياء لا تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو أشياء يكون استيرادها أو تصديرها محظوراً بمقتضى تشريع الدولة المعتمد لديها أو خاضعة للوائح الخاصة بالحجر الصحي، وفي مثل هذه الحالة يجب ألا يتم التفتيش إلا في حضور المبعوث الدبلوماسي أو ممثل المفوض عنه في ذلك"⁽⁴⁾.

(4) حرية الإتصال للبعثة الدبلوماسية والبريد الدبلوماسي، هذا ما نصت عليه اتفاقية فينا في مادتها رقم (27 / 1) واستنتجت استعمال الجهاز اللاسلكي إلا بموافقة الدولة المستقبلة للبعثة⁽⁵⁾.

(5) التسهيلات اللازمة لإقامة الدبلوماسيين وسفرهم واستناداً لذلك تتولى إدارة المراسم في وزارة الخارجية للدولة المستقبلة منح هؤلاء الدبلوماسيين وأفراد عائلاتهم بطاقات دبلوماسية، موضحاً بها المعلومات الشخصية لحاملها، ووصفه الدبلوماسي، وتبعيته، وكذلك الطلب من سلطات الأمن والجمارك تقديم المساعدة لحاملها.

(1) خلف: محمود، الدبلوماسية النظرية والممارسة، ص249، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997 م

(2) المصدر السابق، ص249

(3) خلف: محمود، الدبلوماسية النظرية والممارسة، ص248

(4) المصدر السابق، ص249

(5) المصدر السابق، ص249

تنص المادة (26) من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية على " أن تكفل الدولة المعتمد لديها حرية الانتقال في إقليمها، لجميع أفراد البعثة الدبلوماسية، مع عدم الإخلال بقوانينها وأنظمتها المتعلقة بالمناطق المحظورة أو المنظم الدخول إليها لأسباب تتعلق بالأمن القومي" (1).

6) حرية العقيدة والعبادة: هذه الميزة قديمة، وكانت من أهم أركان الدبلوماسية الإسلامية منذ فجر الإسلام، حيث كانت تعتبر حقاً طبيعياً لأي إنسان، واستمرت هكذا طيلة القرون الماضية، فالسفراء لا يلزمون باعتراف الدين الإسلامي، ولهم الحق بالتزام بتعاليم دينهم وممارسة شعائره بما لا يخل بالنظام الإسلامي، وحرية العقيدة لا تتعارض مع أحقية الدولة المسلمة بدعوة السفير إلى الإسلام، فإن رغبوا به فلا يجوز منعهم من ذلك، وإن أبوا فلا يجوز إكراههم عليه، ولنا في رسول الله أسوة حسنة، حيث روى الإمام أحمد عن أبي رافع عن أبيه عن جدّه أبي رافع قال: " بعثتني قريش إلى النبي ﷺ، فلما رأيت النبي ﷺ، وقع في قلبي الإسلام، فقلت: يا رسول الله، لا أرجع إليهم، قال: إني لا أخيس (2) العهد ولا أحبس البرد (3)، أرجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجع (4)". فهذا هو النبي صلى الله عليه وسلم يقبل إسلام السفير، وفي الوقت نفسه لا يقبل أن يكون إسلامه سبباً في خيانتة لعهد.

أما إن بقي السفير على دينه فله الحق في أن يقيم شعائره الدينية في مكان سكنه أو في مبنى السفارة، يقول الإمام محمد بن الحسن: (إن اتخذ فيه مصلًى لنفسه خاصة لا يمنع من ذلك، لأن هذا من جملة السكن...، وإنما يمنع من ما فيه صورة المعارضة للمسلمين في إظهار أعلام الدين، وذلك بأن يبنوا كنيسة يجتمعون للصلاة فيها) (5) ولذلك لا يسمح لسفراء الدول الأجنبية أن يقيموا دوراً للعبادة في بلاد المسلمين كالكنائس والكنس ومعبد البوذيين والهندوس وغيرهم، لأن السفير ومن معه من أركان سفارته ليسوا من أهل الذمة، ولا تنطبق عليهم أحكام أهل الذمة في

(1) انظر خلف: محمود، الدبلوماسية النظرية والممارسة، ص 256 - 257، وانظر علوان: محمد يوسف، القانون الدولي العام ص 430، الجامعة الأردنية، بلا طبعة، 1398 هـ - 1978 م، وانظر سرحان: محمد عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ص 205، جامعة عين شمس، القاهرة، بلا طبعة، 1401 هـ - 1981 م

(2) أخيس العهد: أي لا أنقض العهد، يقال: خاس بعهد أو بوعده إذا أخفاه، والعهد هنا هو العادة الجارية المتعارفة بين الناس من أن الرسل لا يتعرض لهم بمكروه. البناء، أحمد عبد الرحمن، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام الشيباني مع شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، ج 14، ص 118

(3) البرد: الرسول المستعجل. الزمخشري، أساس البلاغة، ص 35

(4) ابن حنبل، أحمد، المسند، وبهامشه كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال للمنتقي الهندي، 6 / 8، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 4، 1403 هـ - 1983 م

(5) الشيباني، محمد بن الحسن، شرح السير الكبير، ج 5، ص 583

هذا الشأن، كما أن إقامتهم في بلاد المسلمين مؤقتة وليست دائمة، وبناء الكنس يستمر زمناً طويلاً وفيه إظهار لدين غير دين الإسلام، وهذا منهي عنه شرعاً. فقد روى الإمام احمد عن ابن عباس أنه قال: (أيا مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه ولا يضربوا فيه ناقوساً، ولا يشربوا فيه خمرًا، ولا يتخذوا فيه خنزيراً، وأيا مصر مصرته العجم ففتح الله عز وجل على العرب فنزلوا فيه فإن للعجم ما في عهدهم، وعلى العرب أن يوفوا بعهدهم ولا يكلفوهم فوق طاقتهم)⁽¹⁾.

أما القانون الدولي فلم يتعرض لمسألة حرية العقيدة، ولم تنص عليها اتفاقية فينا، ولم يجد القانونيون الذين أشرفوا على وضع الاتفاقية أي مبرر لإيرادها، بحجة أن حصانة أماكن البعثة تغطي جميع هذه الجوانب وتضمن إقامة إي طقوس أو احتفالات تقيمها البعثة في داخلها.

المطلب الثاني: واجبات الرسل والسفراء

تعرفنا سابقاً على حقوق السفير على البلد المضيف، وسنتعرف في هذا المطلب على واجبات الرسول والسفير تجاه البلد المضيف، ومن أهم هذه الواجبات:

1- عدم التدخل في شؤون الدولة المعتمد لديها

وذلك أن المهمة الأولى والغرض الأهم في تبادل السفراء هو توطيد وشائج السلم والتعاون الدوليين، وكيف يستقيم هذا مع التدخل في شؤون الغير رغم الحساسية البالغة التي تبديها الدول نتيجة للتدخلات الأجنبية، والتي قد تعتبر تحريضاً وتخريباً على البلد المضيف، ولذلك اعتبر تدخل السفير في شؤون البلد المضيف مخالفاً لكل قواعد العمل الدبلوماسي والعرف الدولي.

وقد حفظ المسلمون - عبر تاريخهم - حقوق الدول الأخرى وشؤونها الداخلية، فلم يتدخل سفراء الدول الإسلامية يوماً في شؤون الدول الأخرى، بل كانوا مثلاً للوفاء بعهدهم، كيف لا وهم أمة الحفاظ على العهد مستجيبين لقوله سبحانه "لَوْ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً"⁽²⁾ وكثير من آيات الكتاب العزيز وسنة المصطفى تدعو للالتزام بالعهد.

(1) ابن القيم، أحكام اهل الذمة، ج2، ص674

(2) سورة الإسراء: آية 34

ولم يغفل القانون الدولي قضية منع السفراء من التدخل في شؤون الدول الأخرى، فقد نصت المادة (41) من اتفاقية فيينا: "أن على جميع السفراء احترام قوانين البلد المعتمد لديها وأنظمتها، ويجب عليهم كذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية"⁽¹⁾.

2- احترام قوانين الدولة المبعوث لديها

فربما يكون المسموح في بلد ممنوع في بلد آخر، لذلك على السفير أن يتعرف على قوانين البلد الموفد إليه، حتى لا يقع في محذور مخالفة القوانين، مما يجعله تحت المساءلة القانونية وربما ينتهي الأمر بإعلانه شخصاً غير مرغوب فيه.

فالسفير المسلم يلتزم قبل كل شيء بأحكام الشريعة، فلا يحل له الإفلات من حكمها والتزام غيرها، وخصوصاً بما تحرمه ويحلله غيرها من القوانين؛ كشرب الخمر، وأكل لحم الخنزير وغيرها.

والسفير المسلم لا يلتزم أي قانون، ولا يلبي أي دعوة فيها انتهاك لحرمة الدين، كيف لا وهو سفير الأمة التي تدعو لهذا الدين، فإذا ما خالف فعله قوله فقد خان الأمانة التي أوكل بها والله سبحانه يقول: {لَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} ⁽²⁾، ولقوله جل شأنه: {كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} ⁽³⁾ ولأنه من يخالف فعله قوله يفقد ثقة الآخرين به، مما يجعله عرضةً للإنتقاص، وهذا يؤدي إلى تراجع دور السفير المسلم.

3- عدم التعرض لدين الدولة المبعوث إليها

فعلى السفراء المبعوثين لدى الدولة المسلمة احترام دينها قولاً وعملاً، ومثال الأول: عدم الإستهزاء والجرح والطعن، ومثال الثاني: عدم مخالفة أحكام الشريعة، لأنها النظام العام للدولة

(1) علوان، محمد يوسف، القانون الدولي العام ص434،

(2) سورة الأنفال: آية 27

(3) سورة الصف: آية 3

المسلمة، يقول أبو يوسف القاضي - رحمه الله - : " فلا ينبغي أن يبيع الرسول بشيء من الخمر والخنزير ولا بالربا وما أشبه ذلك، لأن حكمه حكم الإسلام وأهله، ولا يحل أن يباع في ديار الإسلام ما حرم الله " (1).

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للسفير غير المسلم في دولة الإسلام، فإن السفير المسلم يلتزم أيضاً بعدم التعرض لدين الدولة المبعوث لديها بالسخرية والاستهزاء والظعن، لأن ذلك مخالف لقوله تعالى: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (2)، ولعموم قوله تعالى: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا} (3)، ولأن المسلم ليس بالسباب ولا بالفاحش البذيء قال عليه الصلاة والسلام: " المسلم ليس بالسباب وباللعان ولا بالفاحش البذيء " (4)، ولأن ذلك يؤدي إلى سوء العلاقات بين البلدين، وهذا خلاف المرجو من مهمة الرسول أو السفير.

وعدم التعرض لدين الدولة المبعوث لديها، لا يتعارض مع دور السفير في نشر الإسلام والتعريف به، بعيداً عن القبح والتشهير بالآخرين، وذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، وفي المقام الذي يسمح فيه بالحديث عن الإسلام؛ كالتدوات والمؤتمرات التي تقام خصيصاً لتبادل الأفكار والتعريف بالغير. وكما على السفير أن يحترم قوانين البلد الموفد إليه، عليه كذلك أن يحترم العادات والأعراف السائدة في البلد المضيف، فليس من الحكمة أن يظهر الإنسان مخالفة الأعراف السائدة في بلد ما مما يجعله منبوذاً مستغرباً (5).

4- عدم إساءة استعمال الإمتيازات:

(1) أبو يوسف، الخراج، ص367

(2) سورة العنكبوت، آية 46

(3) سورة البقرة: آية 83

(4) أخرجه الترمذي وصححه، الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق صبحي العطار، رقم الحديث (1984)، ج3، ص393، دار الفكر، بيروت، ط1، 1994م

(5) انظر عبد المجيد، احمد، أضواء على الدبلوماسية، ص147، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بلا طبعه، 1390هـ -

1970 م

يتمتع السفير بامتيازات كثيرة، ليسهل معها قيامه بواجبه خير قيام، لذلك على السفير أن يحترم هذه الإمتيازات والحقوق؛ فلا يستخدمها في غير ما وجدت من أجله، كالتهرب من القوانين ومخالفة الأنظمة أو استغلال هذه الإمتيازات لمصلحته الشخصية، ولا يحق له اتخاذ دار البعثة الدبلوماسية مقراً للفئات المعارضة للحكم في الدولة المستقبلية، ولا اتخاذها بأي شكل كان مركزاً تحاك منه الدسائس والمؤامرات ضد سلامة الدولة كما لا يجوز جعلها مأوى للمجرمين العاديين والفارين من وجه العدالة⁽¹⁾.

وإذا حدث لجوء بعض الفارين من العدالة إلى مقر البعثة الدبلوماسية، فإن من واجب السفير أن يستدعي السلطات المحلية للقبض عليهم.

5- إتباع الطرق الرسمية في جميع التعاملات

نصت المادة (41) من اتفاقية (فينا) للعلاقات الدبلوماسية على أنه: " يجب التعامل مع الدول المعتمد لديها بشأن الأعمال الرسمية التي تسندها الدول المعتمدة إلى البعثة، أن يجري مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها أو عن طريقها، أو مع أية وزارة أخرى قد يتفق عليها"⁽²⁾. وبناءً على هذا" فليس للممثل الدبلوماسي أن يراجع الدوائر السياسية أو الدينية أو الثقافية أو غيرها في الدولة المستقبلية إلى باذن وزارة الخارجية وإطلاعها"⁽³⁾ وذلك حفاظاً على سيادة الدولة واستقلاليتها.

(1) شكري: محمد عزيز، المدخل إلى القانون الدولي العام، ص331، دار الفكر، دمشق، ط1، 1393 هـ - 1973م

(2) علوان: محمد يوسف، القانون الدولي العام، ص 435

(3) شكري: محمد عزيز، المدخل إلى القانون الدولي العام، ص331

المبحث الرابع: الشروط الواجب توافرها لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة الإسلامية والدول غير المسلمة

استأصل الإسلام جذور الأحقاد والعداوات البشرية ففضى على الفوارق الجنسية (التجنس) والعصبية وتناحر الطبقات، وأحلّ محلها روح المحبة والإنسانية والتعاون والتسامح، كما أنه انتزع من فكرة القومية تلك (الأناية) الطاغية التي من شأنها أن تخلق منافسة بين القوميات المتباينة. وبالتالي نشوب حروب طاحنة بسبب النزاع على الإستتار بخيرات الأرض، ودعا الإسلام بعدئذ، ليس إلى إقامة سلام عالمي فحسب بل إلى تعايش ودي يدعم السلام ويتجاوز حدود المسالمة إلى المودة والمصاهرة، والإشتراك في القربات واختلاط الدماء، وإيجاد زمالة عالمية في ظل المبدأ الإنساني الرفيع وهو اعتبار الجنس البشري من أب وأم واحدة، وأنهم أبناء أسرة واحدة ينبغي التراحم بين أفرادها، وشيوع الألفة والعدالة في أوساطها للعمل من أجل خير الجميع⁽¹⁾.

وهذا ما ذكره القرآن بأجلى بيان في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽²⁾.

وتتوارد الآيات القرآنية في الدعوة إلى السلم ونبذ العداوات كما في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽⁴⁾ وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽⁵⁾ وفي قوله

⁽¹⁾ الزحيلي: وهبه، الفقه الإسلامي وأدلته، المجلد الثامن، ص6409، دار الفكر دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط4، 1422 هـ - 2002 م

⁽²⁾ سورة الحجرات: آية 013

⁽³⁾ سورة الأنفال: آية 061

⁽⁴⁾ سورة الممتحنة: آية 08

⁽⁵⁾ سورة النساء: آية 094

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾⁽¹⁾.

والسنة النبوية جاءت لتوضيح الغاية من القتال، وطالبت بالحرص على السلم وعدم تمني القتال.

1- قال p: "أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف"⁽²⁾.

2- قال عليه الصلاة والسلام: "تألفوا الناس وتأنوا بهم، ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم، فما على الأرض من أهل بيت من مدر ولا وبر إلا أن تأتوني بهم مسلمين، أحب إلي من أن تأتوني بأبنائهم ونسائهم وتقتلوا رجالهم"⁽³⁾.

3- قال عليه الصلاة والسلام: "الخلق كلهم عيال الله، فأحب خلقه إليه أنفعهم لعيله"⁽⁴⁾.

على الدولة المسلمة التقيد بهذه التعاليم لحماية ودعم مبدأ السلام العالمي، سواء أكان التهديد قريباً من حدودها أم بعيداً عن أراضيها لأن انفجار الحرب - لا سيما في عصرنا الحاضر - يعرض العالم كله إلى هزات عنيفة ويبعد أن تكون دولة فيه بمأمن من لظاها وتبعاتها، ولأن الإسلام يكره إراقة الدماء في أي مكان، وبالنسبة لكل إنسان إلا للضرورة⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة: آية 208

(2) رواه البخاري ومسلم وأحمد (شرح مسلم 46 / 121) (جامع الأحوال 3 / 185)، (منتخب كنز العمال من مسند أحمد)

(3) أخرجه ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، المطالب العالمة بزوائد السانيد الثمانية، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ج6، ص1151، رقم الحديث (2062)، ولم يعلق ابن حجر على هذا الحديث

(4) رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط من حديث ابن مسعود (مجمع الزوائد 8 / 191) فيه عمير وهو أبو هارون القرشي متروك، وأخرجه الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج4، ص372 وص399، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 1398هـ

(5) الزحيلي: وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، المجلد الثامن ص6411

إن هذه النظرية الإنسانية جعلت الدولة الإسلامية تقيم علاقاتها بغيرها من الدول على مبادئ أخلاقية رفيعة، أهمها استنقاذ البشرية من أحوال الضلال والانحراف، والوفاء بالعهد والميثاق واحترام الكرامة الإنسانية، والتزام الفضيلة وتقوى الله سبحانه وتعالى⁽¹⁾.

من حيث وجهة نظر القانون الدولي تطلب إقامة علاقات دبلوماسية بين دولتين ثلاثة شروط:

الأول: أن تتمتع الدولتان، الموفدة والمستقبلة، بالشخصية القانونية الدولية.

الثاني: أن تتبادل الدولتان الإعتراف فيما بينهما.

الثالث: أن يعقد اتفاق بهذا الشأن بين الدولتين المعنيتين كما نصت على ذلك المادة الثانية من اتفاقية فينا لعام 1961 م، حيث جاء فيها: "تقام العلاقات الدبلوماسية وتنشأ البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرضا المتبادل"⁽²⁾.

إن الاعترافات التي تقف وراء الاعتراف أو عدمه، هي اعتبارات سياسية في الدرجة الأولى، بمعنى أن إقرار الدولة المعترفة بوجود الدولة المعترف بها، وقبولها في المجتمع الدولي، يتمان عن طريق هذا الإجراء (أي الإعتراف)، ولكن حتى إذا تحقق الإعتراف فإن بعض الإعترافات السياسية يمكن أن تؤخر إقامة العلاقات الدبلوماسية مع دولة يبدو استقرارها غير مؤكد، أو أن الدولة المعترف بها غير راغبة بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة المعترفة، بسبب أن هذه الأخيرة قد تأخرت في إعلان هذا الإعتراف.

من الواجب إذن، أن تكون الدولتان راغبتين بإقامة علاقات ثابتة تتم عبر بعثات دائمة بين الدولتين والذي على أساسه تقام العلاقات بين الدولتين. إذن إن أساس العلاقات الدبلوماسية بين

(1) أبو عيد: عارف خليل، نظام الحكم في الإسلام، ص274، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1416 هـ - 1996 م

(2) الرضا: هاني، الدبلوماسية - تاريخها - قوانينها - أصولها، ص65، دار المنهل اللبناني - بيروت، ط1، 1418 هـ - 1997 م

دولتين هو الرضا والإتفاق، ولأن إكراه أو إرغام دولة على إقامة علاقة دبلوماسية مع دولة ثانية أمر لا يقره القانون أو العرف الدوليين⁽¹⁾.

والفقه الإسلامي لا يقر تعاقدًا قام على الإكراه، والعقد في هذه الحالة باطل لا تترتب آثاره عليه. قال تعالى: (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فقد اشترط الرضا في عقد التجارة وهو في عقد المعاهدات أولى، ولأنه متعلق بمصير الأمة.

إن الدولة الإسلامية لها تصورهما الخاص بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى أجمالها فيما يأتي:

1) أن لا تتعارض الإتفاقية التي بموجبها قامت العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى - مع الشريعة الإسلامية.

فمن شروط صحة إقامة علاقة دبلوماسية عبر المعاهدات ألا تتعارض هذه الإتفاقية مع القانون الأساسي للدولة الإسلامية، فتخالف نصاً شرعياً أو قاعدة عامة من قواعد الشريعة الإسلامية، ففي الحديث الشريف قال الرسول p: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل"⁽²⁾. فلا يجوز أن تحتوي المعاهدة شروطاً ممنوعة في الشرع، كاشتراطهم إظهار المنكر في بلاد المسلمين، أو اشتراطهم السكنى في الحجاز أو دخولهم الحرم، أو اقتطاع جزء من دار الإسلام⁽³⁾ أمّا إذا احتوت المعاهدة شرطاً باطلاً فإنه يبطل الشرط، ولا يجوز الوفاء به باتفاق الفقهاء، وتبقى المعاهدة نافذة في بقية الشروط⁽⁴⁾ وفي الحديث الصحيح، قال النبي p: "ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو ليس له، وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق"⁽⁵⁾.

(1) الرضا: هاني، الدبلوماسية - تاريخها - قوانينها - أصولها، ص 65 - 66، دار المنهل اللبناني - بيروت، ط1، 1418 هـ - 1997 م

(2) الحديث صحيح، أخرجه مسلم في كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم الحديث (3759)، ج4، ص113، و الطبراني، الجامع الصغير 2 / 77 وابن حزم، المحلى، 7 / 49

(3) ابن قدامة، المغني 8 / 506

(4) الخرخشي علي، مختصر خليل 3 / 151، وابن قدامة، المغني 8 / 506

(5) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشروط، حديث رقم (2773).

من هنا لا يعترف الإسلام بشرعية معاهدة تؤدي إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، تستباح من خلالها الشخصية الإسلامية، وتفتح للأعداء باب يمكنهم من التأثير سلباً على الأمة وعلى مقدراتها وأرضها.

(2) وجود مصلحة للمسلمين في عقد معاهدة تؤدي إلى إقامة علاقات دبلوماسية.

والمصلحة كل ما يحقق للدولة الإسلامية فائدة، كالمحافظة على أمن الدولة أو انتشار الدعوة الإسلامية، أو إعطاء الفرصة للدولة الإسلامية لبناء اقتصادها أو بناء جيشها أو غير ذلك. يقول الكاساني: "وشروط الضرورة وهي ضرورة استعداد للقتال بأن كان بالمسلمين ضعف وبالكفر قوة، ولا تجوز عند عدم الضرورة" (1) وهذا مذهب الحنفية.

وأماً مذهب الجمهور، فإن كان الصلح بمبادرة من المسلمين، فإنه يجب أن تتحقق مصلحة من خلاله، أما إن كان بطلب من الأعداء نظر فإن كان فيه ضرر ولا يحقق مصلحة للمسلمين فلا تجب إجابتهم إلى ذلك، وإن لم يكن فيه ضرر ولا يحقق مصلحة للمسلمين، فليل لا تجب أجابتهم، والصحيح أن يفوض الأمر إلى الإمام وحسن اختياره، ويتعين رعاية الأصلح (2) وعليه لا يجوز أن تخلو إقامة هذه العلاقات من مصلحة للمسلمين، كما لا يجوز أن تتضمن مضرراً بالمسلمين، وإلا اعتبر إقامة علاقات سياسية بين الدولة المسلمة وغيرها مخالف للشرع.

(3) أن يتولى إقامة هذه العلاقات الإمام أو من ينوبه: فلإمام أو من ينوبه هو المخول لإقامة هذه العلاقات لما تحتاج إلى سعة نظر وإطلاع على مصلحة المسلمين، فأى تحرك من غير الإمام لإقامة مثل هذه العلاقات لا يصح وهو افتتاحات على الإمام وعلى حقه في تولي هذا الأمر بنفسه. ولا يعقل أن يتولاها الحاكم برأيه واجتهاده وحسب؛ لأنه لا بد من مفاوضات مطولة يتولاها أهل الإختصاص، ثم بعد كمالها لا بد أن تعرض على أهل الحل والعقد في الدولة الإسلامية، وهم من يمثلون الأمة، فإذا تمت الموافقة على شروط المعاهدة، ورأوا أنها تحقق

(1) الكاساني، بدائع الصنائع، 9 / 4324، وأبو يوسف، الخراج، 225

(2) النووي، روضة الطالبين، 10 / 334

مصلحة الأمة، فإنهم يبرمونها، وإن رأوا أن فيها ما لا يحقق المصلحة أو يلحق الضرر بالأمة وبالإسلام وأهله، فإنهم يرفضونها، وهذا ما يتناسب وروح العصر الحاضر⁽¹⁾.

4) أن تكون مبنية على التراضي

وهو شرط مهم للمعاهدات التي يبني عليها علاقات دبلوماسية بين الدولة المسلمة وغيرها من الدول، فلا يصح أن يكون الأساس الذي قامت عليه هذه العلاقات قائماً على الغش أو التزوير أو الإكراه الذي يعيب الرضا، فاستعمال الحيل والخداع من طرق الأعداء لإبرام المعاهدات أو التزوير بإخفاء بعض العيوب، يبطل المعاهدة وتبعاً لذلك، فإنه يكون من حق الدولة الإسلامية إذا وجدت في نصوص المعاهدة غشاً أو تدليساً أن تفسخ هذه المعاهدة⁽²⁾.

1) أن تكون المعاهدة بينة الأهداف واضحة المعالم، تحدد الحقوق والإلتزامات تحديداً لا يحتمل التأويل والتلاعب بالألفاظ، فلا تستخدم الألفاظ التي فيها تورية أو خداع أو غش أو غموض أو التواء.. وذلك خوفاً من التنازع والإختلاف عند التطبيق.

2) أن تكون للمعاهدة مدة معينة، لأن عقدها دون تحديد مدة لإنتهائها يعطل الجهاد، وهذا الموضوع سأبحثه_ إن شاء الله_ في الفصل الثاني تحت عنوان حكم الإسلام في التمثيل الدبلوماسي الدائم.

(1) أبو عيد: عارف خليل، العلاقات الدولية في الإسلام، ص231، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1996 م

(2) الحسن: محمد علي، العلاقات الدولية، في القرآن والسنة، ص327، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، بلا طبعة، بلا

تاريخ نشر، وانظر وهبة: توفيق، الجهاد في الإسلام، ص148، دار اللواء السعودية، الرياض، بلا طبعة، بلا تاريخ

نشر

الفصل الثاني

البعثات الدبلوماسية من وجهة نظر إسلامية

المبحث الأول: مفهوم ونشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

المطلب الثاني: الدبلوماسية في تصور المسلمين

المطلب الثالث: مراحل تطور الدبلوماسية في الإسلام

المطلب الرابع: تعريف الدبلوماسية من وجهة نظر غربية

المطلب الخامس: آراء بعض الباحثين العرب في تعريف الدبلوماسية

المبحث الثاني: حكم الإسلام في التمثيل الدبلوماسي الدائم

المبحث الثالث: تاريخ نشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية

المطلب الأول: نشأة البعثات الإسلامية في العهود الإسلامية

المطلب الثاني: مراحل تطور التمثيل الدبلوماسي عند العرب

المبحث الرابع: طبيعة عمل البعثات الدبلوماسية الرسمية

المطلب الأول: تشكيل البعثة الدبلوماسية

المطلب الثاني: أقسام البعثة الدبلوماسية ومهامها

الفصل الثاني

البعثات الدبلوماسية الرسمية من وجهة نظر إسلامية

تمهيد:

عرفت البشرية منذ القدم صوراً للعلاقات فيما بينها، فتبادلت المنافع وأقامت قواعد العلاقات على أسس من الإحترام المتبادل في أوقات معينة، وسعت إلى تطوير هذه العلاقات التي تنشأ وقت السلم. وكانت هذه العلاقات تتم عبر صور وأشكال كالتقاء الرؤساء والملوك مباشرة، أو من خلال المبعوثين الذين كان الواحد منهم يرسل لإتمام مهمة معينة، وكلما تطورت الحياة الإجتماعية والسياسية، كانت العلاقات الدبلوماسية تأخذ منحىً جديداً أكثر تطوراً⁽¹⁾.

إن المهمة التي يبعث بها الرسول أو السفير في الأزمنة الغابرة، كانت تنتهي بانتهاء العمل الذي بعث من أجله، إلا أن التطور والتغير الذي دخل على الحياة الإجتماعية والسياسية وتشكل الكيانات المستقلة، وبروز شكل الدولة الحديث وتشابك المصالح بين هذه الدول، جعلت التمثيل الدبلوماسي يأخذ منحىً جديداً، تمثل في البعثات السياسية (الدبلوماسية) الدائمة، وهو ما يعرف بعصرنا الحاضر بـ (السفارات) أو (القنصليات). وقد حصل ذلك بعد اتفاقية وستفاليا عام 1678م.

وعادة ما يطلق على الهيئة التي تتولى تمثيل الدولة لدى الدولة الأخرى اسم (البعثات الدبلوماسية) ويعرفها القانون الدولي بأنها: ((جهاز من أجهزة إحدى شخصيات القانون الدولي العام معتمدة بصورة دائمة لدى شخصية أخرى من أشخاص القانون الدولي لعرض إقامة العلاقات الدبلوماسية))⁽²⁾. ويعرفها آخرون بأنها ((الوفد الدبلوماسي الذي ترسله دولة قائمة ليمثلها لدى بقية الدول))، والتمثيل الدبلوماسي هو حق لكل الدول تامة السيادة، توفد من خلال هذا الحق بعثات دبلوماسية إلى بقية الدول وتقبل منها هذه البعثات⁽³⁾. ويتحدد مستواهم وفقاً

(1) انظر الشامي: علي حسين، الدبلوماسية، ص 56، والنبراوي: فتحية، تطور العلاقات السياسية الدولية، ص 362

(2) البكري، عدنان، العلاقات الدبلوماسية، ص 68، كاظمة للنشر والترجمة - الكويت، ط 1، 1405 هـ - 985 م

(3) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج 1، ص 547-548

للعلاقات القائمة بين الدولتين، المرسل للبعثة الدبلوماسية والمستقبلة لها. ولكن من الشائع أن تكون معظم البعثات الدبلوماسية على مستوى السفارة ويرأسها ممثلون دبلوماسيون بدرجة سفراء، وتلي السفارات في المرتبة المفوضيات، ويرأسها وزراء مفوضون، وإلى جانب السفارات والمفوضيات هناك أيضاً القنصليات في المقام الأول، بالإضافة إلى هذه البعثات الدبلوماسية التي تتولى تمثيل مصالح الدولة لدى الدول الأخرى تعين الدولة بعثة دبلوماسية دائمة لها في مقر هيئة الأمم المتحدة ويكون على رأسها ممثل بدرجة سفير⁽¹⁾.

والمسلمون بدورهم قد عرفوا إرسال البعثات السياسية الرسمية في علاقاتهم مع الدول الأخرى، فقد كانت بعض السفارات الإسلامية تضم أكثر من شخص يختص كل منهم بمجال معين فواحد يهتم بشؤون السياسة وآخر بالقضايا الاقتصادية وهكذا. وقد رأت الدولة الإسلامية ضرورة زيادة إرسال البعثات الدبلوماسية بعد ازدياد علاقاتها بالدول الأخرى خاصة في عهود الفتح الإسلامي والاتصال بالدول الأخرى، وقيام الحاجة إلى توسيع دائرة العلاقات خاصة في عهد الدولتين الأموية والعباسية، إذ تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين هاتين الدولتين والدولة الإفريقية، وقامت هذه البعثات بأداء دورها في ربط العلاقات بين البلدين وقد استمرت هذه البعثات لفترات طويلة استمر بعضها لثلاثة أعوام⁽²⁾.

رغم ذلك لا أستطيع القول بأن هذا صورة مطابقة للتمثيل السياسي الدائم الحالي، فالتمثيل الدائم أو إقامة بعثات دائمة بين المسلمين وغيرهم لم يكن معروفاً حتى فتح القسطنطينية سنة 857 هـ الموافق لسنة 1453 ميلادية، بل كانت فترة هذه البعثات تنتهي بانتهاء البعثة وعودتها إلى دولتها⁽³⁾ وهذه الصورة من صور العلاقات السياسية المتعلقة في عدم ديمومة البعثات السياسية في العصور الإسلامية الأولى، ما كانت إلا تمثيلاً مع ما كان عليه النظام وقانون العلاقات الدولية في ذلك العصر. وبقي الأمر كذلك حتى وقت متأخر من تاريخ البشرية حين

(1) النبراوي: فتحية، تطور العلاقات السياسية الدولية ص 362

(2) انظر خدوري: مجيد، الحرب والسلم في شرعة الإسلام، ص 33

(3) المنجد: صلاح الدين، النظم الدبلوماسية في الإسلام، ص 68، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1403 هـ -

عمدت دول العالم إلى تجميع القواعد والسلوكيات والأعراف المتعلقة بالتمثيل السياسي وجعلت منها قانوناً عالمياً ينظم موضوع التمثيل الدبلوماسي فكانت معاهدة (وستفاليا) عام 1678 ميلادية، التي أبرمت عقب حرب الثلاثين سنة بين دول أوروبا جميعاً، هي التي أحلت السفارات المستديمة محل نظام السفارات المؤقتة الذي كان متبعاً ذلك الحين، فهو إذن من مستحدثات العصور الحديثة⁽¹⁾ وقد أصبح له اليوم كامل الأهمية واعتبر من الحقوق الطبيعية لكل دولة ذات سيادة.

وقد بلغ من أهمية التمثيل الدبلوماسي أن اتجهت هيئة الأمم المتحدة إلى تجميع قواعده، لأن تبادل السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين بين الدولتين أصبح دليلاً على حسن العلاقات بينهما وضماناً للسلام، واستدعاؤهم معناه سوء هذه العلاقات ونذير الحرب⁽²⁾.

(1) سلطان: حامد، ص 160

(2) أبو هيف، القانون الدولي العام، ص 407

المبحث الأول: مفهوم ونشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية

أتعرض في هذا المبحث لمفهوم البعثات الدبلوماسية الرسمية، وكيف تطورت هذه الكلمة (الدبلوماسية) ليصبح لها مدلولها المعاصر وكيف دخلت إلى اللغة العربية.

ومن ثم أتطرق إلى تاريخ نشأة البعثات الدبلوماسية والمراحل التي مرت بها العلاقات السياسية بين الدول حتى وصلت إلى اعتماد البعثات السياسية الدائمة، وما الذي أدى إلى اعتماد هذا النوع من العلاقات السياسية.

وقد قسمت هذا المبحث إلى أربعة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

يرجع أصل كلمة (دبلوماسية) إلى اللغة اليونانية القديمة، فهي مشتقة من كلمة (Diploma) والتي تعني: الوثيقة الرسمية المطوية مرتين، والصادرة عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كان يتكون منها المجتمع الإغريقي القديم⁽¹⁾.

وفي روما كانت كلمة (دبلوماسية) تطلق على الجوازات وتصريحات المرور التي كانت تعطى للرسول باسم مجلس الشيوخ أو الإمبراطور، وكانت تمنح حاملها الحق في السفر عبر طريق الإمبراطورية⁽²⁾ ومع مرور الزمن اتسع مفهوم لفظ (دبلوماسية) ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية، والتي تتضمن الإتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الإمبراطورية الرومانية مع القبائل والمجتمعات الأجنبية⁽³⁾ ولقد أطلق على من يقوم بهذا العمل اسم (الدبلوماسي) وعلى العلم

(1) سرحان: عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية القنصلية، ص3

(2) صباريني: غازي حسن، الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة، ص12، بلا طبعة وبلا مطبعة، الدوحة، 1986 م

(3) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص8

المختص به اسم (الدبلوماسية) نسبة للفظ (الدبلوم): وهو الصّك الصادر عن رئيس الدولة⁽¹⁾.

وقد توسع الرومان باستعمال لفظ الدبلوماسية بما يفيد طباع المبعوث أو السفير، وما تقضي به التعليمات الصادرة إليه من وجوب التزام الأدب الجم واصطناع المودة، وتجنب أسباب النقد، وهذا ما قصدت إليه كلمة (Diploma) اللاتينية، بمعنى الرجل المنافق ذو الوجهين، ومنها اشتق في اللغة الفرنسية (Depliorae) بمعنى مخادع و (Diplote) بمعنى الرياء والنفاق كذلك⁽²⁾.

وظل اصطلاح (الدبلوماسية) يعني حتى القرن الثامن عشر دراسة المحفوظات والمعاهدات، والإلمام بتاريخ العلاقات بين الدول، ومنذ التاريخ المذكور تغير هذا المصطلح، حيث أصبح يعني توجيه العلاقات الدولية⁽³⁾.

وهكذا تطور لفظ الدبلوماسية حتى انتهى إلى مفهومه المعاصر الدال على العلاقات بين الدول، ولم يعط المعاصرون تعريفاً محدداً للفظ الدبلوماسية، وقد اختلفوا فيها بين موسع لمدلولها لتشمل كل صور العلاقات الدولية، وما بين مضيق لمدلولها فيقصرها على بعض جوانب العلاقات الدولية، كالأسلوب الذي تدار به العلاقات الخارجية السياسية.

المطلب الثاني: الدبلوماسية في تصور المسلمين

لم يكن العرب قبل الإسلام بمعزل عن المحيط الذي كانوا يعيشون فيه، بل كانت لهم علاقات وثيقة مع جيرانهم، وأنشأوا البعثات الدبلوماسية بين بعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم من الشعوب، فقد كانت وحدة اللغة هي المحرك الأساسي في توثيق صلات العرب فيما بينهم، والموقع الجغرافي المتميز قد شكل الدافع على الإتصال بغيرهم من البلدان الأجنبية⁽⁴⁾.

(1) الحموي: مأمون، الدبلوماسية، ص2 ن بلا طبعة وبلا مطبعة، دمشق 1947

(2) فودة: عز الدين، ما الدبلوماسية، ص10

(3) انظر الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص8

(4) الشامي، علي حسين، الدبلوماسية، ص83، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1994م

فقد كان للعرب علاقات مع جيرانهم من الروم والفرس والمصريين والأفارقة عموماً، ومع بلدان بعيدة عنهم كالهند والصين، وكانت الوفود الدبلوماسية هي المحرك الفاعل في التواصل ما بين العرب وغيرهم.

وبعد ظهور الإسلام نشطت الحياة الدبلوماسية للعرب، حتى بدا العرب اللاعب الأساس في ميدان العلاقات الدولية لا سيما ارسال الرسل والسفراء، و لم يستخدم المسلمون كلمة الدبلوماسية بطبيعة الحال، لأن هذه الكلمة - كما أشرت - هي في الأصل غير عربية، ولم تكن في القديم ما تعنيه اليوم، إلا أن المسلمين منذ عصر النبي μ ، نظموا علاقاتهم مع غيرهم من الأمم والشعوب والقبائل، سواء في حال السلم أم في حال الحرب تنظيمًا رائدًا راعى ما كان مألوفاً من قيم العلاقات الدولية والتي لا تتعارض ومفاهيم الدين الجديد، مع إضافة بعض القيم التي كان يفتقدها عرف العلاقات الدولية الذي كان سائداً آنذاك، فقد مارس المسلمون الدبلوماسية، بالمعنى والمضمون من خلال المفاوضات وإبرام المعاهدات وتبادل المصالح، وما اتسمت به هذه العلاقات من فن الفطنة والذكاء والكياسة.

فها هو النبي μ حينما قرأ كتاب (مسيلم الكذاب) ومدى رده التعسفي ؛ سأل صاحبيه (عبد الله بن النواحة، وابن أثال) عن رأيهما فيما قال صاحبهما على الرغم من شركه البين، فقالا: نقول كما قال؛ فردَّ النبي μ قائلاً: ((أما والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما))⁽¹⁾.

ولو تأملنا هذا الرد لرأيناه رداً دبلوماسياً بليغاً، فقد كان بمقدوره عليه الصلاة والسلام أن يقتلها أو يحبسهما، لكنه أعطى لنا وللبشرية كلها درساً مستفاداً في معاملة الموفد، رغم غطرسته وخروجه على حد اللياقة في الحديث، فله في الإسلام حق الحماية والأمن⁽²⁾.

(1) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج3، ص139، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان 1991م. والسيوطي، الدر المنتور، ج3، ص79، دار الفكر، بيروت، دون طبعة، ودون تاريخ نشر، وأخرجه الهندي في كنز العمال، حديث رقم (30315) و(18287)، دار التراث الإسلامي، بيروت، دون طبعة، ودون تاريخ نشر.

(2) عبد اللطيف: أحمد توني، العلاقات الدبلوماسية للخلافة العباسية، ص54، مركز الاسكندرية للكتاب، بلا طبعة،

ويؤكد لنا ابن القيم هذا المعنى بقوله: ((وكانت تقدم عليه رسل أعدائه، وهم على عداواته فلا يهيجهم ولا يقتلهم))⁽¹⁾.

لقد كان الرسول ρ القدوة، والمعلم الأول في فن الدبلوماسية، فقد اتبع عليه الصلاة والسلام أرقى أساليب التعامل وأفضلها في علاقاته مع الزعماء والملوك، فقد كان يستخدم العبارات المؤثرة، وأسلوب الخطاب الملائم الذي يليق بمقام من يرسل إليهم، ففي رسالته إلى الملوك كان يصدر رسالته من محمد عبد الله ورسوله إلى عظيم الروم أو الفرس أو القبط.

ولقد كانت كتب رسول الله ρ ، بأسلوبها ومنهجها ومحتواها تدل على حكمة مرسلها، فهي هو (المقوقس) عظيم القبط في مصر يعبر عن حكمة رسول الله ρ التي ظهرت من خلال الرسالة والمُرسل حيث قال لحاطب بن أبي بلتعة τ : ((أحسنت، أنت حكيم من عند حكيم))⁽²⁾.

وكما كان الرسول ρ ينتقي للرسالة من بين الصحابة ما اكتملت به صفات المُرسَل من جميع جوانبها، وكان يحسن استقبال السفراء ويكرم وفادتهم، ((فقد كان ρ إذا قدم الوفد لبس أحسن ثيابه، وأمر أصحابه بذلك))⁽³⁾.

والنبي ρ يلتزم ما تعارف عليه الملوك لإنفاذ مهمة الإرسال، فهو ليس بدعاً من البشر، فقد اتخذ عليه الصلاة والسلام خاتماً حين علم أن الملوك لا تقرأ الكتاب إن لم يكن مختوماً، فقد روى البخاري، قال، حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا شعبة بن قتادة، قال: سمعت أنساً τ يقول: ((لما أراد النبي ρ أن يكتب إلى الروم قيل له: إنهم لا يقرأون كتاباً إلا إذا كان مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة، فكأنني أنظر إلى بياضه في يده ونقش فيه محمد رسول الله))⁽⁴⁾.

(1) ابن القيم، زاد المعاد، ص 138 - 139

(2) الحلبي: علي بن برهان، السيرة الحلبية، 3/ 296، دار المعرفة - بيروت، بلا طبعة، 1400 هـ

(3) المقرئ: نقي الدين أحمد بن علي، إمتاع الأسماع، 1 / 509، الشؤون الدينية - قطر، ط1، 1401 هـ - 1981م

(4) العسقلاني: علي بن حجر، فتح الباري، 3 / 296

وهذا يدل على أن المسلمين قد طبقوا مفهوم الدبلوماسية وإن لم يستخدموا المصطلح ذاته، وهذا لا يقلل من دور الإسلام الرائد في ترسيخ مبادئ الدبلوماسية، إذ لا مشاحة في الإصطلاح، وخصوصاً أن هذا الإصطلاح دخله التغيير والتبديل ولم يحمل هذا المدلول إلا في القرن الثامن عشر الميلادي⁽¹⁾.

ولا بد هنا أن أشير إلى أن الدبلوماسية عند المسلمين لا تعني الخداع والنفاق وقلب الحقائق - كما يراها بعض المفكرين الغربيين⁽²⁾، وإنما تعني فن التعامل مع الآخرين بحكمة وفطنة ولباقة، كل ذلك وفق المنهج القويم الذي رسمه الإسلام العظيم، كل هذا لأن الهدف الأسمى للدبلوماسية عند المسلمين الدعوة إلى الإسلام وهو هدف نبيل يحتاج إلى وسيلة نبيلة كذلك، قال تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} ⁽³⁾.

والملاحظ أن الشريعة الإسلامية كانت هي السبّاقة لابتكار نظام التمثيل الدبلوماسي، وتحديداً نظام العمل الدبلوماسي، رغم أن الشريعة ظهرت قبل ظهور القانون الدولي بنحو عشرة قرون.

المطلب الثالث: مراحل تطور الدبلوماسية في الإسلام

والمنتبج لنظام العمل الدبلوماسي الإسلامي يجد أنه قد مرّ بمرحلتين، أولهما: مرحلة العمل السريّ، ثم الدبلوماسية العلنية المؤقتة.

(1) انظر عبد اللطيف: أحمد توني، العلاقات الدبلوماسية للخلافة العباسية، ص3، مركز الاسكندرية للكتاب، بلا طبعة، 2004 م

(2) انظر عبد المجيد: أحمد، أضواء على الدبلوماسية، ص9

(3) النحل: 125

ففي عصر الرسالة الأولى، كان للرسول p ممثلين سريين في الأقاليم المختلفة، ينصبُّ جلُّ عملهم على مدِّ الرسول p بالمعلومات عن الأقاليم التي أوفدوا إليها⁽¹⁾.

وأعقب هذه المرحلة، مرحلة الدبلوماسية المؤقتة العلنية، المتمثلة في المبعوثين الرسل الذين حملوا الكتب والرسائل التي بعث بها الرسول p إلى الملوك والأمراء في كافة أنحاء المعمورة والتي دعاها فيها إلى الإسلام، ولم يكن إرسال هؤلاء المبعوثين إلا ترجمة لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ} ⁽²⁾.

وقد تجلت دبلوماسية النبي p في تعامله مع الدول والكيانات السياسية المحيطة سواء العربية أو غير العربية، والتي أجملها في ما يأتي:

1- استقباله للوفود، فقد استقبل النبي p أكثر من سبعين وفداً في فترة زمنية قصيرة، كان منهم وفد النصارى من الحبشة وهو في مكة، وعرض عليهم الإسلام بعد ما سمع حاجتهم فأسلموا⁽³⁾ واستقبل سهيل بن عمرو سفير قريش في الحديبية⁽⁴⁾، وفي سنة تسع للهجرة استقبل النبي p وفودا كثيرة حتى سمي ذلك العام بعام الوفود، فقد استقبل وفد بني تميم، وقد تحاور معهم حوارا طويلا وأنشدوا شعرا يمجدهم وحالهم وقومهم وقد ردَّ عليهم حسان بن ثابت رضي الله عنه أحسن رد، وانتهى الوفد بإعلان إسلامه⁽⁵⁾، واستقبل ضمام بن ثعلبة، وكان سفيرا لبني سعد بن بكر، واستقبل الجارود بن عمرو في وفد عبد القيس، وكذلك وفد بني حنيفة ومعهم مسيلمة الكذاب، وكذلك وفد طيئ، وغيرهم الكثير⁽⁶⁾.

(1) الغنيمي، محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم، ص769، منشأة المعارف - الاسكندرية، بلا طبعة، 1970 م

(2) سورة المائدة: آية 67

(3) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2 ص28

(4) المرجع السابق، ج3 ص202

(5) المرجع السابق، ج4، ص139-140

(6) انظر ابن هشام، السيرة النبوية، ج4، ص139-153

2- إرسال الرسل والكتب إلى ملوك وحكام زمانه، يدعوهم فيها إلى الإسلام، ويبشر بالدين

الجديد

3- قبوله للهدايا، فقد كان عليه الصلاة والسلام يقبل الهدية ويثيب عليه، فقد قبل هدية

المقوقس ملك مصر.

4- اتبع النبي ρ أسلوب التفاوض والحوار لحل المنازعات، ولم يلجأ النبي ρ الى الحرب

إلا عندما يفشل الحل السلمي، وقد ظهر ذلك جلياً في مفاوضاته عليه الصلاة والسلام في الحديبية، وقبلها في خيبر عندما قبل اقتراح اليهود بالجلء عن خيبر مقابل حقن دمائهم، وبعد ان طمع اليهود برحمة النبي ρ عرضوا عليه بقاءهم في أرضهم مقابل نصف ثمارهم.

5- المعاهدات، فقد كان اول عمل دبلوماسي قام به النبي ρ بعد وصوله المدينة هو عقد

المعاهدات مع القبائل التي كانت تسكن ما بين المدينة وساحل البحر الأحمر، مثل جهينة وبنو ضمرة وغفار، وقد كان صلح الحديبية نموذجاً حياً فيما اشتمل عليه من شروط وأجل، وهو دليل قاطع على تفضيل النبي ρ الدبلوماسية على الحرب.

ما سبق ذكره يشير إلى النمط السياسي الذي كان يتبعه النبي ρ ، والذي يعبر عن دبلوماسية

فائقة، فما استقبله للوفود وإرساله للرسل والسفراء وقبوله الهدايا وتغلبه للغة التفاوض والسلم وعقده للمعاهدات إلا دليل ثاقب على دبلوماسيته عليه الصلاة والسلام.

ولم تقتصر أهداف الدبلوماسية العلنية المؤقتة في عهد الرسول ρ والخلفاء الراشدين من

بعده على الدعوة إلى الإسلام، بل اتخذوها وسيلة لإدارة الشؤون الخارجية للدولة الإسلامية، كالتفاوض لإبرام معاهدات التحالف ووقف الحرب، وأخذ الجزية، وتدعيم الروابط الإقتصادية والعسكرية⁽¹⁾.

وفي العصر الأموي لم يطرأ تغيير على أهداف العمل الدبلوماسي المؤقت، فقد انتشرت

الرسالة الإسلامية والتنظير إليها، ولكن ما يسجل للدبلوماسية الإسلامية في هذه الحقبة، هو تطور أسلوب عملها وطابعها وتنظيمها وتشعب ميدانها بفعل امتداد حدود الدولة الإسلامية وانفتاحها على الحضارات الأخرى⁽²⁾.

(1) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص21

(2) المصدر السابق، ص21

وقد قدم لنا معاوية بن أبي سفيان τ وصفاً دقيقاً وشاملاً للدبلوماسية التي كان يحتذيها في إدارة شؤون بلاده داخلياً وخارجياً، فهو يحافظ بشدة على العلاقة بينه وبين رعيته، كما يحافظ أيضاً على علاقاته بالدول الأخرى، وعندئذٍ كان يكسب موقف خصومه، ويرفع من رصيد أصدقائه، بما يحقق التوازن والاستقرار لدولته⁽¹⁾.

والأدلة على دبلوماسية معاوية τ كثيرة، ومنها ما ذكره اليعقوبي: ((حينما أحضر الناس لبيعته تقدم أحدهم قائلاً له: والله يا معاوية إنني لأبئعك وإني لكاره لك، فرد عليه معاوية بقوله: ((إن الله جعل في المكروه خيراً كثيراً))⁽²⁾ وهو رد دبلوماسي يدل على مدى حنكة ودربة معاوية، فقد كان بمقدوره أن يأمر بالقبض عليه، أو يعنفه على أقل تقدير، ولكنه آثر الرد الدبلوماسي، فربما يكسبه إلى جانبه⁽³⁾.

ويمكن القول أن العصر العباسي، كان العصر الذهبي للدبلوماسية الإسلامية وكان هذا الإزدهار الدبلوماسي انعكاساً لازدهار الدولة الإسلامية وتوطد أركانها، فقد غدت إحدى أكبر دولتين في العالم إلى جانب الدولة البيزنطية، الأمر الذي اقتضى زيادة عدد رسلها لتغطية نشاطها السياسي الدبلوماسي، ناهيك عن الحاجة لمزيد من الرسل لتسوية الخلافات والمسائل العالقة التي لم تجد لها حلاً خلال الحقب السابقة أو قبل توطد أركان الخلافة العباسية⁽⁴⁾.

من خلال هذا الإستعراض الموجز للعمل الدبلوماسي عند المسلمين، يتبين لنا أن المسلمين قد مارسوا الدبلوماسية وطوروا في أدواتها، وفي ذلك ردٌ واضح على بعض فلاسفة الغرب الذين قالوا بأن العالم لم يعرف الدبلوماسية إلا من خلالهم، وأن سائر الأمم والشعوب قد أخذت الدبلوماسية عنهم.

(1) عبد اللطيف: أحمد توني، العلاقات الدبلوماسية للدولة العباسية، ص5

(2) اليعقوبي: أحمد بن واضح، تاريخ اليعقوبي، المجلد الثاني، ص216، بيروت، دار صادر، بلا طبعة، 1960م.

(3) للمزيد من معرفة دبلوماسية معاوية τ ، انظر: العلاقات الدبلوماسية للخلافة العباسية، ص 5 - 20

(4) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عصر متغير، ص21

المطلب الرابع: تعريف الدبلوماسية من وجهة نظر غربية

تعددت التعريفات للدبلوماسية، تبعاً لتعدد جهات نظر العلماء الذين عرفوها، ونظراً لاختلاف مدلول اللفظ من فترة إلى أخرى، فمنهم من نظر إلى الدبلوماسية كعلم وقانون ومنهم من نظر إليها كممارسة تطبيقية في ميدان العلاقات الدولية، ومنهم من نظر إليها كمهنة، فيقال موظف دبلوماسي، وكصفة فيقال رجل ذو صفات دبلوماسية.

وقد ذهب العلماء الغربيون في ذلك إلى عدة آراء، أهمها:

الرأي الأول:

1- ((هي حق تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة، وكرامتها محترمة في الخارج، وإدارة الأعمال الدولية بتوجيه المفاوضات السياسية ومتابعة مراحلها وفقاً للتعليمات المرسومة، والسعي في تطبيق القانون في العلاقات الدولية كما تصبح المبادئ الحقوقية أساس التعامل بين الشعوب))⁽¹⁾. هذا التعريف رغم شموله للجانب السياسي والقانوني للدبلوماسية، إلا أنه أغفل جوانب أخرى للعمل الدبلوماسي كالتبادل التقني والتعاون العلمي، عدا كون التعريف طويلاً ولا يتلاءم مع ضرورة الإختصار في التعريف، وهو ما تنبه إليه كالفو في التعريف الآتي.

2- وإلى هذا الرأي ذهب (كالفو)⁽²⁾ الذي عرفها: ((علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الإتفاقات))⁽³⁾.

(1) جونة: راؤول، موجز الدبلوماسية، ص1

(2) هو سياسي ونائب إسباني، شغل عدة مناصب في إسبانيا. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج5، ص51.

(3) فوق العادة اسموحي، الدبلوماسية الحديثة، ص2، دار اليقظة العربية - بيروت، ط1، 1973 م

3- وعرفها (فييلب كاييه) بأنها: ((الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة بطريق المفاوضة))⁽¹⁾. يركز (كاييه) في هذا التعريف على الناحية القانونية والتي من خلالها يستطيع الدبلوماسي القيام بواجبه كممثل لبلاده. وقد أخذت المعاجم الدولية بأراء كثير من هؤلاء العلماء الغربيين في تعريفهم للدبلوماسية:

1- جاء في معجم (الليترية) وهو أقدم المعاجم في اللغة الفرنسية أن الدبلوماسية هي: ((معرفة العلاقات الدولية، ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول))⁽²⁾. فمن خلال هذه المعرفة يتمكن الدبلوماسي من القيام بمهمته. ولا يخفى التجوز في هذا التعريف، فإن مجرد العلم بالشيء لا يعني ضرورة اتقانه.

2- جاء في معجم أكسفورد بأن الدبلوماسية: ((هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، والأسلوب التي تنظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، وعمل الدبلوماسي وفنه))⁽³⁾. يتميز هذا التعريف بجمعه بين علم الدبلوماسية وفن التنفيذ، ويعرف الدبلوماسي المتميز من غيره إذا اجتمعت له هاتان الصفتان.

3- وجاء في الموسوعة البريطانية بان الدبلوماسية: ((فن إدارة العلاقات الدولية))⁽⁴⁾. هذا التعريف يركز على البراعة في التنفيذ إذ الأمور بالنتائج.

4- أما موسوعة العلوم الإجتماعية فقد عرفت الدبلوماسية بأنها: ((الأسلوب الشائع اليوم للاتصال بين الحكومات))⁽⁵⁾. وهذا ليس تعريفاً بقدر ما هو وصف للعمل الدبلوماسي، حيث اعتبر ما يحصل بين الحكومات من اتصالات ما هو إلا الدبلوماسية بعينها.

(1) فودة: عز الدين، النظم الدبلوماسية، ص 51

(2) فودة: عز الدين، ما الدبلوماسية، ص 20

(3) أبو هيف: علي صادق، القانون الدبلوماسي، ص 12

(4) فودة: عز الدين، ما الدبلوماسية، ص 20

(5) المصدر السابق، ص 20

الرأي الثاني:

وقد رأى فريق آخر من العلماء الغربيين تضيق مفهوم الدبلوماسية حيث اقتصروا في تعريفهم لها على تمثيل الدولة والمفاوضة، وهؤلاء قد تأثروا بالواقع الذي كانت عليه العلاقات الدولية قديماً وذلك قبل ظهور واستعمال كلمة الدبلوماسية، حيث كانت كلمة التفاوض هي التعبير المتداول للعلاقات الدولية فقد نظروا إلى الدبلوماسية في هذا الإطار. ومن أشهر من عرفوا ذلك: العالم الفرنسي (ديفيه)، فقد عرّف الدبلوماسية بأنها: ((علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات))⁽¹⁾. وهو التعريف الأكثر دقة وشمولاً، وهو يحمل في الوقت ذاته ملامح التعريف الصحيح من حيث الوضوح والإيجاز.

الرأي الثالث:

توسع أصحاب هذا الرأي في إعطاء تعريف للدبلوماسية، مما يجعلها أشمل من ميدان التفاوض والتمثيل، بحيث تتسع لتشمل جوانب متعددة من المعاني، ومن أشهر هذه التعريفات ما ذهب إليه الدبلوماسي السوفيتي (زورين)⁽²⁾ حيث عرفها: ((هي ما تقوم به أجهزة العلاقات الخارجية ووفود الدول الممثلة لها لدى الأخرى من نشاط بقصد الوصول عن طريق المفاوضات وغيرها من الوسائل السلمية إلى تحقيق أغراض ومهام سياستها الخارجية كما تحدها مصالح الطبقة الحاكمة والحامية لحقوقها ومصالحها في الخارج بطريقة سلمية))⁽³⁾.

الرأي الرابع:

وأصحاب هذا الرأي ينظرون إلى الدبلوماسية نظرة قانونية، باعتبارها التطبيق العملي للقانون الدولي ومن هؤلاء الأستاذ (جينت) الذي عرف الدبلوماسية بأنها: ((فرع من فروع

(1) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص12

(2) دبلوماسي روسي، عمل سفيراً لبلاده في ألمانيا الغربية، ثم في الأمم المتحدة عام 1960م، الكيالي، عبد الوهاب

وآخرون، الموسوعة السياسية، ج3، ص51

(3) فودة: عز الدين، ما الدبلوماسية، ص29

القانون العام، الذي يهتم على وجه الخصوص بتوجيه وتنظيم العلاقات الخارجية للدول وبشرط تمثيل هذه الدول في الخارج وإدارة المسائل الدولية وكيفية توجيه المفاوضات⁽¹⁾. وإلى مثل هذا التعريف ذهب الأستاذ (توجوروان) حيث عرفها بقوله: ((الدبلوماسية هي القانون الدولي في التطبيق))⁽²⁾.

المطلب الخامس: آراء بعض الباحثين العرب في تعريف الدبلوماسية

1- عرّف د. عدنان البكري الدبلوماسية بأنها: ((عملية سياسية تستخدمها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي))⁽³⁾. فهو يضع الدبلوماسية في إطارها السياسي فقط دون التطرق إلى الجوانب الأخرى للعمل الدبلوماسي كالتبادل الثقافي والعلمي وما إلى ذلك.

2- وينظر د. عبد العزيز سرحان إلى الدبلوماسية نظرة قانونية فيعرفها بأنها: ((فرع القانون الدولي العام الذي يضم القواعد القانونية التي تهتم بتنظيم العلاقات السلمية بين أشخاص القانون الدولي العام))⁽⁴⁾.

3- ويرى د. علي يوسف الشكري أنّ للدبلوماسية جانبين أحدهما مادي، والآخر بشري، لا يمكن أن تنهض الدبلوماسية بأحدهما دون الآخر، فهي علم (مادي) لأنها تقتض ممن يمارسها أن يكون على إطلاع كامل بعلم العلاقات الدولية والدبلوماسية، ومحيطاً بطبيعة العلاقات القانونية والسياسية التي تربط دولته بالدول الأخرى.

(1) سرحان: عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ص7، وانظر الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في

عالم متغير، ص11

(2) فودة: عز الدين، ما الدبلوماسية، ص19

(3) البكري: عدنان، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ص42

(4) سرحان: عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية، ص9

أمّا الجانب البشري للدبلوماسية، فيتمثل في قدرة الدبلوماسي على التأثير في الجانب الآخر وإقناعه، الأمر الذي يتطلب منه قدر من الذكاء واللياقة والمهارة والإحاطة بقواعد وأصول التفاوض والإحاطة التامة بلغة الدولة التي يتعامل معها أو يمثل دولته فيها⁽¹⁾.

4- ويعرفها د. بطرس غالي⁽²⁾ بأنها: ((عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إرادتها لعلاقتها الدولية))⁽³⁾. فهو يحصر الدبلوماسية في اطار التمثيل والتفاوض، وربما كان ذلك لأنهما الأبرز في وظيفة الدبلوماسي، ولا يخفى أن هذا التعريف ليس جامعاً ولا مانعاً.

أما التعريف الذي أختره فهو: ((علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات)) إن هذا التعريف المحدد المختصر يسلط الضوء على كون التمثيل الدبلوماسي علم وفن، حيث لا ينجح السفير في أداء مهمته إلا اذا كان قد توفرت لديه العلوم اللازمة لإنفاذ المهمة وكذلك المهارة واللباقة في الأسلوب الذي تنفذ فيه المهمة. وكذلك فإن هذا التعريف يسلط الضوء على العنصرين الأكثر أهمية في عمل الدبلوماسي ألا وهما التمثيل والتفاوض.

(1) الشكري، علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص12

(2) سياسي وأكاديمي مصري، عمل أستاذاً للقانون الدولي في جامعة القاهرة، وهو والد الشخصية الدولية المعروفة بطرس بطرس غالي الذي شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة في بداية التسعينات من القرن الماضي.

(3) غالي: بطرس ومحمد عيسى، المدخل في علم السياسة، ص315، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، بلا طبعة،

1979م

المبحث الثاني: حكم الإسلام في التمثيل الدبلوماسي الدائم

عرفنا فيما سبق أن المهمة التي يبعث بها الرسول أو السفير في الأزمنة الغابرة، كانت تنتهي بانتهاء العمل الذي بعث من أجله، إلا أن التطور والتغير الذي دخل على الحياة الإجتماعية والسياسية وتشكل الكيانات المستقلة، وبرز شكل الدولة الحديث وتشابك المصالح بين هذه الدول، جعلت التمثيل الدبلوماسي يأخذ منحىً جديداً، تمثل في البعثات السياسية (الدبلوماسية) الدائمة، وهو ما يعرف بعصرنا الحاضر بـ (السفارات) أو (القنصليات). وقد حصل ذلك بعد اتفاقية وستفاليا عام 1678م. وقد بدأ بالإننتشار بعد ذلك، حتى أصبح اليوم السمة المميزة والأبرز على مستوى العلاقات بين الدول، وهو مقياس لقوة العلاقات أو هشاشتها، حتى إن استدعاء السفراء يُعدّ مؤشراً خطيراً على مستقبل السلم بين الدولتين.

والتمثيل الدبلوماسي الدائم لا يتم ولا يعتبر قائماً إلا من خلال ما يعرف بالبعثات الدبلوماسية ويعرفها القانون الدولي بأنها: ((جهاز من أجهزة إحدى شخصيات القانون الدولي العام معتمدة بصورة دائمة لدى شخصية أخرى من أشخاص القانون الدولي لغرض إقامة العلاقات الدبلوماسية))⁽¹⁾. ويعرفها آخرون بأنها: ((الوفد الدبلوماسي الذي ترسله دولة قائمة ليمثلها لدى بقية الدول))، والتمثيل الدبلوماسي هو حق لكل الدول تامة السيادة، توفد من خلال هذا الحق بعثات دبلوماسية إلى بقية الدول وتقبل منها هذه البعثات⁽²⁾. فالمقصود بالتمثيل الدبلوماسي الدائم استمرار مهمة السفير وتواجده على أرض الدولة المستقبلية له من دون تحديد فترة تواجده بمهمة معينة، واستمرارية التمثيل الدبلوماسي غير مرتبطة بشخص السفير بقدر ماهي مرتبطة بالإتفاق المتبادل بين الدول في بقاء التمثيل الدبلوماسي، وهذا يعني أن الفترة الفاصلة بين استبدال السفير بآخر لا تعتبر تعليقاً أو إلغاءً للتمثيل الدبلوماسي.

(1) البكري، عدنان، العلاقات الدبلوماسية، ص68، كازمة للنشر والترجمة - الكويت، ط1، 1405 هـ - 1985 م

(2) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، ص547-548

إذا كان التمثيل الدبلوماسي الدائم بهذه الأهمية وهذا الإنتشار، فهل يمانع الإسلام هذا النوع من التمثيل الدبلوماسي؟ وهل يجوز للدول الإسلامية أن تتبادل البعثات الدبلوماسية الدائمة مع غيرها من الدول؟.

نص فقهاؤنا على وجوب تأمين الرسل والسفراء إذا دخلوا دولة الإسلام، وهم يتمتعون بهذا الأمان حتى انقضاء مهمتهم وتبليغهم المأمّن⁽¹⁾ محتجين بقوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ} ⁽²⁾ وبجمله من الأحاديث سقتها في معرض حديثي عن مشروعية إرسال الرسل والسفراء واستقبالهم.

وقبل بيان الحكم الشرعي للتمثيل الدبلوماسي الدائم لا بد من الحديث أولاً عن أجل الأمان، متى يبدأ؟ ومتى ينتهي؟ وذلك لارتباطه الوثيق بشرعية وجود السفير على أرض الدولة الإسلامية.

يحدد أجل الأمان ببدهه وانتهائه فيبدأ الأمان بعلم المستأمن بإيجاب المؤمن عند الجمهور، وبحصول القبول عند الشافعية.

وقد اختلف الفقهاء في وقت إنتهاء الأمان على النحو التالي:

1) ذهب الحنيفة والزيدية إلى أن مدة الأمان لا تبلغ سنة، وإنما ينتهي بانقضاء الحاجة منعاً أن يصبح المستأمن عينا على المسلمين، وعوناً عليهم، فإن أقام المستأمن سنة فرضت عليه الجزية، وصار ذمياً بعد تنبيه الإمام عليه في ذلك⁽³⁾.

واستدلوا بالنظر إلى ضرورة التعامل التجاري، وما يحتاجه المستأمن من إقامة يسيرة في ديار الإسلام، وهذه الضرورة مقدره بمراعاة الأصل العام وهو أنه لا يسمح للحربي بالإقامة

(1) انظر بن نجيم، البحر الدائق، 5 / 109، الشيباني: شرح السير الكبير، 1 / 296، ابن جزى: محمد بن أحمد، قوانين الأحكام الشرعية، ص174، دار العلم للملايين - بيروت، 1399 هـ - 1979 م

(2) سورة التوبة: آية 6

(3) السرخي: محمد بن أحمد بن أبي سهل. شرح السير الكبير 1 / 320، ط1، 1335 هـ، وجماعة من العلماء الهند برئاسة عبد الرحمن الحنفي الجراوي، الفتاوى الهندية 2 / 234، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1310 هـ

الدائمة في دار الإسلام إلا بالجزية لكيلا يلحق المسلمين مضرة بالتجسس على مصالحهم، وإعانة الأعداء عليهم.

2) ذهب المالكية إلى أن الأمان المطلق أو الذي تحدد مدته بأقل من أربعة أشهر تكون مدته أربعة أشهر، أما إن حدد الأمان بأمدة معينة كان موقوفاً على أمده ما لم ينقض العهد⁽¹⁾ كما هو صريح القرآن الكريم { فَاتَّمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ }⁽²⁾.

3) ذهب الشافعية إلى أنه لا ينبغي أن تزيد مدة الأمان على أربعة أشهر إن لم يكن المستأمن سفيراً أو رسولاً، فتنتهي مدة السفير بانتهاء مهمته، وذلك سواء أكان الأمان من الإمام أم غيره⁽³⁾.

استدلوا بقولهم إن الأمان كالهدنة، ومدة الهدنة التي أعطاها الشارع للمشركين هي أربعة أشهر بنص الكتاب العزيز { فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ }⁽⁴⁾ وهادن الرسول p صفوان بن أمية⁽⁵⁾ تلك المدة فقط.

4) ذهب الحنابلة إلا أنه يجوز عقد الأمان بدون جزية لكل من المستأمن والرسول مطلقاً، أو مقيداً بمدة سواء أكانت طويلة أم قصيرة قال الإمام أحمد: إذا أمنتها فهو على ما أمنتها، قال هذا رداً على ما بلغه عن الأوزاعي أنه لا يترك المشرك في دار الإسلام إلا أن يسلم أو يؤدي الجزية⁽⁶⁾.

(1) ابن جزى، القوانين الفقهية 154، أحكام القرآن، 2 / 883

(2) سورة التوبة: آية 4

(3) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، 4 / 111 رواية الربيع بن سليمان المراوي، المطبعة الأميرية، مصر 1321 هـ، والغزالي: أبو حامد محمد بن محمد، والوجيز، 2/194، القاهرة، بلا طبعة، والهيتمي، أحمد بن حجر، تحفة المحتاج، 8 / 61، مطبعة الحلبي، ط1، 1352 هـ

(4) التوبة: 4

(5) صفوان بن أمية بن وهب الجمحي القرشي المكي، صحابي جواد، كان من أشرف قريش في الجاهلية والإسلام، توفي سنة 41 هـ

(6) ابن تيمية الحراني، مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، المحرر في الفقه، 2 / 365، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ، 1999 م، وابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمود، المغني والشرح الكبير، 10 / 436 دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1403 هـ / 1983 م، وابن مفلح، شمس الدين المقدسي أبو عبد الله محمد بن مفلح، الفروع، 6 / 250 عالم الكتب، بيروت، ط4، 1405 هـ - 1985 م.

مناقشة:

إن تمسك الحنفية بالأصل الذي يقضي بعدم جواز إقامة الحربين في بلاد الإسلام إلا بالجزية تمسك غير منطقي، لأنه يجوز أن يقيم غير المسلم بالأمان، وتدفع مضرته بمراقبته كما يراقب الأجانب اليوم، فإذا أخل بالأمن أو أضر بالمصالح العامة أمكننا إبعاده أو النبذ إليه كما هو اصطلاح الإسلام، قال تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾⁽¹⁾، والمعروف أن الإبعاد حق للدولة في وقت السلم والحرب، وكل ما أحاطه العرف الدولي من ضمانات هو ألا يتعسف في استعماله في حال السلم، وكونه حقاً للدولة صادرٌ من حقها في البقاء وصيانة النفس ومراعاة الأوضاع الإقتصادية والمحافظة على النظام العام، لذا فإنه أجزى لها إبعاد رعايا العدو أو أي من الأجانب الذين ترى في وجودهم تهديداً لأمنها وسلامتها. ولكن الإبعاد في القانون يستعمل ولو تعرض الشخص المبعد للهلاك أو كان في غير مصلحته، بخلاف الشريعة التي توجب إبلاغه المأمّن⁽²⁾.

أما قياس الشافعية الأمان على الهدنة فهو قياس غير سليم، وذلك لأن الفقهاء توسعوا في باب الأمان حتى يتاح انتشار الدعوة بالطرق السلمية، وأما الهدنة فإنها لم تجز إلا لمدة ضيقة لإعتبارات تتعلق بالسياسة الحربية دفعاً للفساد وانتشار الفتنة إذا أقام المهادنون في بلاد الإسلام⁽³⁾.

مما تقدم أرى أنه يمكن الإعتماد على مذهب الحنابلة والمالكية في تجويز الأمان لأي مدة بحسب ما يراه الإمام من الحاجة والمصلحة، وهذا ما ذهب إليه كثير من الفقهاء المعاصرين، يقول د. وهبة الزحيلي: إن تزايد العلاقات الدولية الحديثة، وتشابك المصالح فيما بين رعاياها يستلزم ترجيح هذا المذهب، وفي ذلك متسع لقبول التمثيل الدبلوماسي الدائم وتبادل القناصل. فقد نص الرازي على ذلك فترك تحديد مدة الأمان للعرف، ويقول الرازي في تفسيره لقوله تعالى:

(1) سورة الأنفال: آية 58

(2) عودة: عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، 1/ 307، ط1378، 2 هـ - 1960 م

(3) الزحيلي، وهبة، آثار الحرب، ص305، دار الفكر، دمشق، ط4، 1412 هـ - 1992 م

{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ...} (1) (ليس فيها ما يدل على مقدار هذه المهلة المعطاة للمستأمن كم تكون، ولعله لا يعرف مقداره إلا بالعرف) (2) وعرف اليوم كما تشاهد قائم على أن بقاء مهمة المبعوث السياسي تستوجب البقاء في الدولة، إذن فلا يشترط في أمان السفراء بقاؤهم لسنة واحدة، وإنما يتعلق ذلك بقيام الحاجة والمصلحة. ويضيف الدكتور وهبة الزحيلي: ولا نعدم أن نجد مبرراً للتمثيل السياسي الدائم في غير هذا المذهب، بناءً على ما أجازته الحنفية والشافعية من تجديد الأمان سنة بعد سنة، بحسب ما تقتضيه مصالح العمل وحاجات التجارة. ولكن يلاحظ أن تجديد الأمان عندهم مشروط بعودة الحربي إلى بلاده، فإن عاد إلى بلاد الإسلام جدد له الأمان.

ويعتقد الزحيلي أن هذا أصبح اليوم مجرد أمر شكلي، فإذا لم نأخذ بهذه النظرية أمكننا الأخذ بنظرية المذاهب الأخرى التي تجيز للرسول والسفراء مدة مطلقة. وعلى كل حال فقد قرر الفقهاء: أن الرسول والسفراء وكذلك التجار لا يحتاجون إلى عقد أمان، ويبقون في دار الإسلام بحسب الحاجة، ونحن نلاحظ أن الحاجة اليوم أصبحت قائمة مع الزمن، فضلاً عن اعتبار أثر المعاملة بالمثل لسفرائنا في بلادهم (3).

وقد ذهب فريق من الفقهاء منهم الحنابلة، إلى جواز إعطاء الرسول أو السفير الأمان وحق الإقامة دون تحديد بمدة معينة، قال ابن قدامة: ((ويجوز عقد الأمان لكل واحد منهما - الرسول والمستأمن - مطلقاً ومقيداً بمدة سواء أكانت طويلة أم قصيرة)) (4).

من هنا يتبين لي جواز إقامة علاقات دبلوماسية دائمة متمثلة في تمثيل دبلوماسي دائم، حيث اعتبر التمثيل الدبلوماسي الدائم صورة من صور سيادة الدول، إذ لا تتمتع الدولة بإقامة بعثات رسمية على أرضها أو إرسالها إلى الدول الأخرى إلا إذا كانت كاملة السيادة.

(1) سورة التوبة: آية 6

(2) الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، تفسير الرازي، 4 / 399، مطبعة الأوقاف الإسلامية 1335 هـ

(3) الزحيلي: وهبة، آثار الحرب، ص 308 - 310

(4) ابن قدامة، المغني، 8 / 400

وقد أخذ القانون الدولي بهذا المبدأ، واعتبر أن من حق الدول أن تقيم علاقات سياسية متمثلة بالتمثيل الدبلوماسي الدائم بينها وبين الدول الأخرى، فقد نصت المادة الثانية من اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية على أن: ((تقام العلاقات الدبلوماسية، وتنشأ البعثات الدائمة بالرضا والتبادل))⁽¹⁾.

إن تبادل البعثات الدبلوماسية هي التعبير الفعلي عن وجود علاقات بين الدول، وهي مؤشر على حسن هذه العلاقات، وإن حجم هذه البعثات وعدد العاملين بها مؤشراً أيضاً على متانة أو ضعف العلاقة بين هذه الدول.

رغم التوافق بين آراء الفقهاء، والقانون الدولي العام حول موضوع البعثات الدبلوماسية الرسمية إلا أنني وجدت سبق الإسلام إلى تقرير هذه القواعد، والتعاطي المبكر مع القضايا الدولية، مما كان له أظيب الأثر في التوجه الدولي لإقرار قواعد التمثيل السياسي الدائم واعتمادها لتصبح قانوناً دولياً عاماً.

(1) علوان، محمد يوسف، القانون الدولي العام، ص426

المبحث الثالث: نشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية

المطلب الأول: نشأة البعثات الدبلوماسية في الدولة الإسلامية

كان المسلمون هم الأوائل في إرسال البعثات الدبلوماسية التي تستمر فترة طويلة لدى الدول الأخرى، حيث يعد مقدمة لنظام البعثات الدبلوماسية الدائمة، ففي الدولة الإسلامية في مختلف عهودها - خاصة العباسية والأندلسية - كانت بعض السفارات تستمر سنتين أو ثلاث سنوات، وكانت بعض السفارات الأجنبية تقيم في الدول الإسلامية مثل هذه المدة، فقد استمرت السفارة التي أرسلها ملك الإفرنج (بيبن) إلى الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور عام 148 للهجرة وقتاً طويلاً حيث أقامت هذه السفارة ثلاث سنوات في بغداد⁽¹⁾.

أمّا سفارة هشام بن هذيل التي أرسلها الخليفة الأندلسي عبد الرحمن الناصر إلى الإمبراطور البيزنطي (قسطنطين) فقد دامت سنتين⁽²⁾.

والملاحظ أن الشريعة الإسلامية وعلى حدّ سواء مع كافة النظم الأخرى كانت هي السّابقة لابتكار نظام التمثيل الدبلوماسي، وتحديدًا نظام العمل الدبلوماسي وإن لم يكن يسمى بهذا الاسم، بالرغم من أن الشريعة الإسلامية ظهرت قبل ظهور القانون الدولي بنحو عشرة قرون⁽³⁾.

المطلب الثاني: مراحل تطور التمثيل الدبلوماسي عند الغرب

وقد بدأت أول محاولة لإرسال بعثة دبلوماسية دائمة في المدن الإيطالية في القرن الخامس عشر الميلادي، وفي مقدمتها مدينة البندقية أو (فينيسيا)، قد يفسر ذلك أن هذه المدن كانت خارج النظام الإقطاعي الديني، وكانت تربطها مصالح مشتركة لا حصر لها، بينما كانت المنافسات بينهما - في نفس الوقت - على أشدها وكان همها الدائم على السيطرة، وشغلها الشاغل عقد الإتفاقات والمحالفات التي تعزز مركزها وتزيد قوتها وتمكنها من هذه السيطرة،

(1) عنان: محمد عبد الله، مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، ص210، مؤسسة الخانجي - القاهرة، ط4، 1382 هـ -

1962 م

(2) المصدر السابق، ص225

(3) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص20

وكان لا بد تبعاً لذلك من الإستعانة بدبلوماسية منظمة قديرة تعمل على وجه مستمر لتوحيد صلات كل مدينة بحليقاتها من ناحية ولمواجهة النشاط السياسي لفرقاتها من ناحية أخرى⁽¹⁾.

ومن إيطاليا انتقل نظام البعثات الدبلوماسية إلى باقي البلدان الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، ولكن ما يميز البعثات الفرنسية في هذه المرحلة أنها كانت مؤقتة، ولم تأخذ فرنسا بنظام التمثيل الدبلوماسي الدائم إلا في أواخر القرن السابع عشر الميلادي⁽²⁾.

ومما دفع إلى إقامة علاقات دبلوماسية دائمة في أوروبا، هو حاجتها لمواجهة المد الإسلامي القادم من الجنوب، حيث أدت الفتوحات التي قامت بها الدولة العثمانية إلى تداعي الدول المسيحية لمواجهة الدولة العثمانية، خاصة بعد فتح (القسطنطينية)⁽³⁾ عام 1453 م الذي تمّ على أيدي العثمانيين. وحين فشلت الجهود العسكرية في صد حملات الفتح الإسلامي لجأت الدول المسيحية الأوروبية إلى استخدام الأساليب الدبلوماسية والتحالف السياسي لمواجهة الدولة العثمانية فأقامت البعثات الدائمة بينها، حتى تستطيع أن تؤدي دوراً هاماً في خدمة العلاقات بين الدول الأوروبية، وكذلك في تحسين العلاقة مع الدولة العثمانية⁽⁴⁾.

وبقي نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة يتطور حتى جاءت معاهدة (وستفاليا) عام 1648 م، لتضع القواعد والأسس لإنهاء الحروب بين الدول الأوروبية وإقامة علاقات ودية دائمة بينها، ثم سادت هذه القواعد معظم العلاقات بين دول العالم.

واستمر نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم بالتطور بعد هذه المرحلة وقد شهد تنظيمًا جديدًا لقواعده وأصوله، حيث بدأ البحث عن نظام يحكم إرسال البعثات الدبلوماسية الدائمة ويضع القواعد للحقوق والواجبات وينظم شؤون العاملين في هذه البعثة، لذلك جاء مؤتمر (فيينا) عام

(1) أبو هيف: علي الصادق، القانون الدبلوماسي والقنصلي، ص80، وانظر الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص26

(2) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص27

(3) كانت عاصمة الدولة البيزنطية، ثم أصبحت عاصمة الخلافة العثمانية، وهي ذات موقع حيوي مهم يربط قارتي آسيا وأوروبا، وهي ما تعرف اليوم بإسطنبول

(4) البكري: عدنان، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ص26

1815 م لبحث هذه المسألة وانتهى إلى اتفاقية تتناول مهام الدبلوماسيين وشؤونهم، ثم جاء مؤتمر (إكس لاشابل) عام 1818 م ليعدل اتفاقية (فيينا) ويعيد تصنيف الدبلوماسيين⁽¹⁾.

وتعتبر هذه الإتفاقية هي النظام الدبلوماسي الدولي الأول الذي تعارفت عليه جميع الدول بعد أن كان لكل دولة نظامها الدبلوماسي الخاص.

وقد استمرت هذه المرحلة حتى الحرب العالمية الأولى⁽²⁾، حيث نيهت هذه الحروب دول العالم إلى ما يكتنفها من أخطار الدمار بسبب الحروب، فتوجهت جهودها الدبلوماسية لإحلال السلم مكان الحرب، كما أنصبت جهود الدول لتتقيا الحياة الدبلوماسية مما علق بها قبل الحرب، حيث كان الدبلوماسيون، وما يمارسونه من أعمال التجسس والكيد والمؤامرات، سبباً من أسباب قيام الحرب العالمية الأولى

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أخذت الدول بمبدأ (الدبلوماسية المفتوحة)⁽³⁾ التي تعمل بوضوح، حتى يتجنب العالم الدخول في اتفاقيات سرية، وتحالفات عسكرية، تؤدي إلى قيام حرب عالمية ثانية.

إن هذه الجهود - في الحقيقة - لم تكن إلا نظرية، والممارسات العملية على خلاف ذلك، وليس أدل على ذلك من نشوب الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾؛ الأمر الذي دعا دول العالم إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة بدلاً من عصبة الأمم، والتي فشلت هذه الأخيرة في كبح جماح الحرب العالمية الثانية، وقد عملت هذه المنظمة من جديد على إحلال لغة السلم بين دول العالم.

فشجعت الدبلوماسية الجماعية التي تقوم على مشاركة أكبر عدد ممكن من دول العالم في مناقشة القضايا التي تهم الإنسانية جمعاء كالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فانبتت عن منظمة

(1) شكري، محمد عزيز، المدخل إلى القانون العام وقت السلم، ص 723، دار الفكر - دمشق، ط2، 1393 هـ - 1973 م

(2) في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين

(3) المقصود أن تجري العلاقات بين الدول، بعيداً عن النكتم والسرية المثيرة لحفيظة الدول الأخرى، فالإجتماعات على كافة المستويات تعقد بمواعيد علنية وجدول أعمال يفصح السياسيون عن فحواه لوسائل الإعلام، بشكل لا يؤثر على سير أعمال الإجتماع

(4) نشبت هذه الحرب عام 1939م - 1940م، بين الحلفاء بقيادة بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة لاحقاً، ضد دول المحور بقيادة ألمانيا

الأمم المتحدة كثير من المنظمات الدولية التي تهتم بالشؤون العالمية، كالمنظمة الدولية للثقافة والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لإغاثة اللاجئين وغيرها من المنظمات، وأصبح لكل دولة ممثلين في هذه المنظمات⁽¹⁾.

من خلال هذه المنظمات بدأت دول العالم تمارس النشاط الدبلوماسي والإقتصادي والثقافي، وغيرها من الجوانب ذات الهم الدولي المشترك.

وقد شهدت هذه الفترة إعادة النظر في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة للشؤون الدبلوماسية، وقد عقدت لذلك عدة مؤتمرات كان من أشهرها (مؤتمر الأمم المتحدة للعلاقات والحصانات الدبلوماسية) الذي عقد في (فيينا) عام 1961، وتمّ فيه وضع اتفاقية العلاقات الدبلوماسية. وتراجع العرف إثر صدورها إلى المرتبة الثانية بعد أن انفرد بحكم العلاقات الدبلوماسية لفترة طويلة⁽²⁾.

إنني أرى رغم التطور الكبير في منظومة العمل الدبلوماسي العالمي، ورغم تقنين هذه الأنظمة لتصبح محل توافق عالمي، إلا أنها تبقى في كثير من الأحيان نظرية، حيث لا يسع الدول الكبرى ذات الطموح الإستعماري أن تتعامل مع الدول الضعيفة على قدم المساواة، فتلجأ هذه الدول الإستعمارية إلى ليّ القوانين العالمية وتسخير المنظمات الدولية لخدمة مصالحها الخاصة، رغم أن هذه القوانين قامت لحفظ السلام العالمي، ولإيجاد أرضية للتعاون الدولي المشترك، ولإحلال لغة الدبلوماسية مكان لغة الحرب وسفك الدماء... إن هذه الأهداف النبيلة التي قامت عليها الأمم المتحدة، لا نجد لها صدى إلا في أروقة الأمم المغلوبة والمقهورة، أما الدول صاحبة النفوذ الدولي فإنها تتعامل مع هذه المنظمات الدولية كأداة لتنفيذ مخططاتها... فإذا ما تلكأت هذه المنظومة الدولية عن لعب دور الجلاذ لهذه الدول فإنها - أي دول الاستعمارية - تتجاهل هذه المنظمة وتعمل بمفردها مع حلفاء باعوا أنفسهم لإرضائها، وما حدث للعراق من غزو أكبر شاهد، وما يحدث له الآن من تصفية لشعبه وثرواته لدليل مستمر على ما أقول.

(1) الشكري، علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 99

(2) انظر: الشكري: علي يوسف،، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 99

المبحث الرابع: طبيعة عمل البعثات الدبلوماسية الرسمية

البعثة الدبلوماسية هي وسيلة الإتصال البشري بين الدولة الموفدة لها، والدولة الموفد إليها، فمن خلال البعثة تقيم الدولة علاقاتها الدبلوماسية، وتتبادل من خلالها الآراء ووجهات النظر بشأن القضايا التي تهم البلدين، أو التي تتعلق بالعلاقات والأوضاع الدولية عموماً. وغالباً ما يكون أعضاء البعثة من مختصين في الشؤون الدبلوماسية سواء أكانوا ممن تدرجوا في المناصب الدبلوماسية أم ممن تم إعدادهم خصيصاً لهذا الغرض⁽¹⁾ لكن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الوظائف الدبلوماسية مقصورة على الفئات المذكورة، فكثيراً ما تلجأ الدول إلى زج بعض العناصر ذات الكفاءة في هذا الميدان للاستفادة من خبراتهم، لا سيما من المختصين في حقل القانون الدولي⁽²⁾.

وإذا كان إقامة العلاقات الدبلوماسية حقاً من حقوق الدولة التي تنفرع عن سيادتها الكاملة، فإنه من الناحية العملية ليس للدولة أن تباشر حقها هذا إلا إذا كانت حكومتها معترف بها من جانب الدولة الراغبة في إقامة العلاقات معها، فالإعتراف شهادة بوجود حاله واقعية وتوطيداً لمبدأ استمرارية الدولة. ويثار التساؤل، هل يشترط في الإعتراف أن يتخذ شكلاً معيناً لاستمرار العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الجديدة، أم أن أي شكل يصلح لذلك؟ أشير ابتداءً إلى أن الإعتراف بالحكومة الجديدة يتخذ إحدى صورتين، فإما أن يكون اعترافاً قانونياً (صريحاً) أو فعلياً، حيث لا تتخذ الدولة أي قرار واضح بل تكفي باستمرار العلاقات مع الحكومة الجديدة، الأمر الذي يعد اعترافاً ضمناً⁽³⁾.

(1) تنشئ بعض الدول معاهد خاصة لاعداد الدبلوماسيين، ومن بين هذه الدول مصر والعراق قبل الاحتلال وفرنسا،

وتختص هذه المعاهد باعداد الكوادر الدبلوماسية القادرة على تمثيل الدولة في الخارج

(2) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 86

(3) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 84

وقد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين: أتحدث في الأول عن تشكيل البعثات الدبلوماسية الرسمية، وفي الثاني أتحدث عن أقسام البعثة الدبلوماسية والمهام الموكلة بكل قسم.

المطلب الأول: تشكيل البعثة الدبلوماسية

تتشكل البعثة الدبلوماسية من مجموعة من الدبلوماسيين والموظفين، يقوم كلٌ منهم بدور ومهمة، تتسجم هذه الأدوار لتشكل دور البعثة الدبلوماسية، وهذا ما سأحدث عنه بالتفصيل في الفرع الثاني.

أما عدد العاملين في البعثة الدبلوماسية، فلا يوجد حدًا أقصى لعدد أفرادها، وإنما يتوقف عددهم على طبيعة العلاقة بين الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها من حيث القوة والضعف، وتشابك المصالح أو قلة، فالدول التي بينها علاقات وثيقة⁽¹⁾ وواسعة ومتعددة الجوانب تحتاج إلى عدد كبير من العاملين في البعثة ليتولوا إدارة شؤون العلاقات كلٌ في ميدان تخصصه، وقد تحتاج البعثة الدبلوماسية إلى أن تفتح أحياناً فروعاً تسمى (القنصليات) أو (الملحقيات)، وربما تفتح مراكز ومؤسسات ثقافية، أو تجارية، أو صحية، أو غيرها تتولى شؤون هذا الجانب من العلاقات برعاية السفارة، أو البعثة الرسمية وإشرافها.

أما إذا كانت العلاقات بين الدولتين ضعيفة، ولا تحتاج إلى عدد كبير من العاملين، فإن الدولة تكتفي بإرسال عدد محدد من العاملين في البعثة، وفي كثير من الأحيان لا يكون لهذه البعثة رئيس بدرجة سفير، وإنما يتولى إدارتها من هو أقل منه رتبة، وأحياناً يرأسها (سفير غير مقيم) أي أنه يقيم في بلد مجاور أو قريب من الدولة التي بها بعثته، ويدع إدارة الشؤون اليومية في البعثة لمن ينيبه، سواء كان قنصلاً أو غيره.

(1) تتحدد قوة العلاقات بين الدولتين بمؤثرات كثيرة منها: الجوار، التاريخ المشترك، اتحاد الدين، اتحاد اللغة، اتحاد

العرق، وحدة الهدف، وحدة الموقف السياسي والفكري

وقد يحدث أحياناً أن يكون العدد كبيراً في البعثة الرسمية، ما يستدعي الريبة والشك فتعمد الدولة المضيضة إلى طلب التقليل من هذه العدد. وقد أعطت اتفاقية (فينا) للعلاقات الدبلوماسية الحق للدول المضيضة أن تطلب ذلك، فجاءت المادة (11) من هذه الإتفاقية: ((يجوز للدولة المعتمد لديها، عند عدم وجود اتفاق صريح بشأن عدد أفراد البعثة، الإحتفاظ بعدد أفراد البعثة في حدود ما تراه معقولاً وعادياً، مع مراعاة الظروف والأحوال السائدة في الدولة المعتمد لديها، وحاجة البعثة المعينة))⁽¹⁾.

وتحديد عدد أفراد البعثة عائد إلى تخوف الدولة المضيضة من الأعداد الزائدة والتي يمكن أن تقوم بأعمال التجسس لصالح الدولة الموفدة أو غيرها من الدول⁽²⁾.

المطلب الثاني: أقسام البعثة الدبلوماسية ومهامها:

لا تختلف مهمة البعثات الدبلوماسية الرسمية من حيث الأساس عن مهمة الرسول أو السفير، إذ تؤدي هذه البعثات دوراً مشابهاً في الجوهر دور الرسول أو السفير، لكن تشابك المصالح بين الدول، وازدياد عدد الدول في العالم، والإنتفاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي، والتقدم التكنولوجي وما رافقه من سرعة الإتصال والإنتقال، جعل المصالح بين الدول أكثر إلحاحاً وأشدّ تعقيداً، ما جعل قدرة الرسول أو السفير - وحده - محدودة لحل جميع العوالم بين الدول، ما حدا بالدول إلى ابتكار البعثات الدبلوماسية ذات الفروع المختصة كل منها في مجال معين، ويرأس هذه الفروع جميعاً (رئيس البعثة) السفير أو الرسول أو المبعوث، فهو يتولى الإشراف عليها وعلى العاملين فيها، وهو - أي السفير - يتولى المسؤولية الأهم والدور الأبرز لهذه البعثات وهو الصلة الرسمية مع الدولة الموفد إليها.

(1) علوان: محمد يوسف، القانون الدولي العام، ص428

(2) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص103

وحتى نتعرف على المهام والوظائف التي تؤديها البعثة الدبلوماسية كان لزاماً علينا أن نتعرف على تشكيلة هذه البعثات وأقسامها من ثم التعرف على مهمة كل قسم من أقسامها

1- رئاسة البعثة (قسم العلاقات السياسية): حددت اتفاقية (فيينا) لعام 1961 م في المادة

الثالثة منها، المهام التي تضطلع بها البعثة الدبلوماسية وهي:

تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها: وتعد هذه المهمة من أهم المهام التي تضطلع بها البعثة الدبلوماسية، بل إن جانب من الفقه القانوني ذهب إلى أن هذه المهمة هي الغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بإرسال البعثة الدبلوماسية إلى الخارج.

ويتولى هذه المهمة التمثيلية رئيس البعثة ذاته (الرسول أو السفير) أو من ينوبه في حالة غيابه، فيتولى تمثيل دولته في المناسبات الرسمية التي يدعى إليها، أو التي تقام باسم دولته، ويمثل دولته في الإحتفالات والإستقبالات الرسمية التي تدعى إليها هيئات التمثيل الدبلوماسي الأجنبية، ويقدم التهاني والتعازي للدولة المضيضة ويتقبل منهم التهاني والتعازي.

وهو وسيط حكومته لدى حكومة البلد المضيف فيعبر عن رغبتهم ويبلغ قراراتها وتصريحاتها الكتابية للبلد المضيف وممثلي الحكومات الأجنبية، وهذه المهمة هي التي دعت الفقه الدولي إلى إسباغ وصف التمثيل بمعناه الحديث على الممثل الدبلوماسي، فالمبعوث الدبلوماسي هو عنوان الدولة وكرامتها.

2- القسم القنصلي:

كانت الوظيفة الدبلوماسية قديماً تعد وظيفة مستقلة عن العمل الدبلوماسي، إلا أن اتساع مهام الدبلوماسية وتطور وسائلها، والتشابك المتزايد ما بين السياسة والإقتصاد - كل ذلك جعل من الشؤون القنصلية قسماً أساسياً من أقسام البعثات الدبلوماسية، حيث يقوم هذا القسم بأعمال الشؤون القنصلية التي تقوم على رعاية مصالح الدولة الموفدة في الدولة المضيضة.

ويقوم هذا القسم بعدة وظائف منها:⁽¹⁾

أ- حماية مصالح الدولة الموفدة:

لم ينشأ نظام التمثيل القنصلي أصلاً إلا لرعاية مصالح الدولة ورعاياها الإقتصادية والإدارية في الخارج، فتضطلع البعثة بمهمة تنمية العلاقات التجارية والإقتصادية والثقافية والعلمية بين الدول الموفدة والدولة الموفد إليها، وتوثيق علاقات الصداقة بينها وفقاً لنصوص اتفاقية (فيينا)⁽²⁾.

كما تتولى الإستعلام بجميع الطرق المشروعة عن ظروف وأسباب وأساليب تطوير الحياة التجارية والإقتصادية في الدولة الموفدة إليها وإرسال التقارير عن ذلك إلى دولتها للإستفادة منها في تطوير نظمها في المجالات المختلفة⁽³⁾.

ب- الإشراف على مصالح رعايا الدولة:

فتلتزم البعثة بإصدار جوازات ووثائق سفر لرعاياها وتمنح التأشيرات والمستندات اللازمة للأشخاص الراغبين في السفر إلى الدولة الموفدة⁽⁴⁾ وتتولى القيام بتوثيق الولادات والوفيات وعقود الزواج والعقود المختلفة الأخرى لرعاياها⁽⁵⁾ وتشرف على تصفية تركات رعايا الدولة في الخارج في حدود ما تقضي به قوانين وأنظمة ولوائح الدولة المضيفة⁽⁶⁾ وترعى مصالح القصر، وناقصي الأهلية من رعايا الدولة وتشرف على تعيين الولي والوصي والقيم وتتابع إجراءات وضع ورفع الحجز على أموال القصر⁽⁷⁾.

(1) انظر الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 201 ولقراءة المزيد عن طبيعة عمل رئيس البعثة الدبلوماسية، انظر: طبيعة عمل الرسل والسفراء من المبحث الثاني - الفصل الأول.

(2) المادة (5 / ب) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م

(3) المادة (5 / ج) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م

(4) المادة (5 / د) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م

(5) المادة (5 / 9) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م

(6) المادة (5 / ز) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م

(7) المادة (5 / ح) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م

ب- الإشراف على مصالح الدولة الملاحية:

خولت الفقر (ك) من المادة الخامسة من اتفاقية (فيينا) القائم بالأعمال القنصلية صلاحية الإشراف والرقابة على سفن الملاحة البحرية والنهرية والطائرات المسلحة الحاملة لجنسية الدولة والإشراف على طاقمها. وفي حدود هذه الصلاحية تتولى البعثة الإشراف على السفن التي تحمل علمها أثناء دخولها وخروجها من وإلى الموانئ الواقعة في دائرة اختصاصها، والإطلاع على مدى التزام الربان بأداء الواجبات الملقاة عليه بموجب القانون البحري والقوانين الأخرى كالتحقق من حمولة السفينة، وطبيعتها وعدد المسافرين على متنها، واتخاذ الإحتياطات اللازمة لمواجهة الطوارئ والتحقق من كادر السفينة ومؤهلاتهم والإطلاع على دفتر اليومية والحوادث والقرارات المدونة فيه، والإطلاع على أوراق السفينة ووثائق الشحن وسند الإيجار وقائمة الحمولة وسند الملكية⁽¹⁾.

ث- القيام بأي مهام أخرى تعهد بها إليه الدولة الموفدة:⁽²⁾

بشرط أن لا تكون هذه الأعمال محظورة بموجب قوانين ولوائح الدولة الموفدة إليها البعثة، ولا تعترض عليها الأخيرة ولا تكون مخالفة للاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها البعثة⁽³⁾.

3- القسم التجاري والاقتصادي:

كانت الشؤون التجارية والاقتصادية من المهام الرئيسية للبعثة القنصلية، إلا أن التشابك والتداخل بين المسائل الاقتصادية والمسائل السياسية، انعكس إيجابياً على مهام البعثات القنصلية، فأصبح القسم التجاري في البعثة الدبلوماسية أو القنصلية يتولى رعاية تنظيم وتنمية العلاقات بين الدول.

(1) انظر الشكري: علي يوسف، مبادئ القانون البحري الليبي - دراسة مقارنة، ص 143 - 146، مطبعة الوثيق

الخضراء، ليبيا، بلا طبعة، 2003 م

(2) المادة (5 / م) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، عام 1961 م

(3) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 205

وهذا التنظيم وتلك الرعاية للشؤون الاقتصادية والتجارية، تمثلت فيما يلي: (1)

أ- مراقبة ومتابعة تنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات الإقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية ومعاهدات الملاحة والصيد والطيران... وغيرها من المعاهدات التي تدخل في ميدان العلاقات الإقتصادية وتكون معقودة بين دولة البعثة والدولة الموفدة لها، كما يقوم القسم بالتدخل لدى الدولة المضيفة في حالة الإخلال بنصوص هذه المعاهدات والإتفاقيات.

ب- التدخل لدى السلطات المحلية للدولة المضيفة في حالة نشوب نزاع بين المؤسسات الإقتصادية - غير الحكومية - والتجار المحليين في الدولة المضيفة، وكذلك لدى مؤسسات البلدين لحفظ حقوق الأطراف، وحلّ الخلاف بما يكفل حقوق الأطراف ويحفظ للعلاقات بين الدولتين مكانتها.

ت- مراقبة الأوضاع الاقتصادية والتجارية في الدولة المضيفة، والتعرف على مختلف الجوانب في ذلك، ورفع تقرير إلى الجهات المختصة في دولة البعثة لدراستها، واتخاذ الخطوات المناسبة للاستفادة من ذلك.

ث- السعي لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال تزويد كلا الطرفين بمعلومات وافية عن الحالة الاقتصادية في كل بلد، وعرض جوانب التعاون بين البعثة والدولة المضيفة، وتيسير التبادل التجاري وزيارة الوفود والتعاون بين المؤسسات الإقتصادية في كلا الطرفين.

ج- إصدار المستندات الإقتصادية بين البلدين، وكذلك شهادات المهنة، وشهادات المنشأ (أي شهادات الإنتاج المحلي) وغيرها من الشهادات والمستندات القانونية.

ح- الإشراف على تبادل العاملين بين الدولتين، وقد اهتمت الدول بهذا الأمر مؤخراً خاصة بعد انتقال أعداد كبيرة من دولها للعمل لدى الدول الأخرى، مما أوجد حاجة إلى من يتولى الإشراف على هذا الأمر، حين يقوم القسم بدراسة شؤون العمال من فنيين مهرة وموظفين، بل ذهبت بعض الدول إلى أفراد هذا الأمر بقسم خاص بالبعثة.

(1) انظر المهيري، سعيد عبد الله حارب، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، ص 351

إن هذه الأقسام جاءت نتيجة للتطور الكبير الذي شهدته الحياة الإدارية، سواء في السياسة أم في الإقتصاد أم في الحياة الإجتماعية، وهذه الأقسام تسهل عمل البعثة الدبلوماسية وتسرع في عملها وتزيد في حجم الإنجاز كما وكيفاً، وهي بالتالي أصبحت لا غنى عنها، ولا نتصور بعثة دبلوماسية فاعلة بدون هذه الأقسام، لذا فإنني لا أرى مانعاً شرعياً من التعاطي إيجاباً مع هذه الأقسام، وخصوصاً أنها تيسر عمل الرسل والسفراء، والشريعة الإسلامية أمرت بالتيسير ورفعت الحرج، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، حيث لا نتصور بعثة دبلوماسية فاعلة بشخص السفير وحده، فاقضى الحال أن يكون للسفير معاونون ينتظم عملهم في أقسام محددة ومعلومة الإختصاص، حتى لا يقع التعارض والتضارب بين أركان البعثة، وهذه الأقسام للبعثات الدبلوماسية أصبحت عرفاً دولياً، وهذا العرف لا يتعارض مع الشرع، فيمكن للمسلمين اعتماد هذا التقسيم، لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، وهذا التقسيم أصبح عادة، والعادة محكمة.

المطلب الثالث: أغراض الدبلوماسية

الرسول أو السفير أو ما يعرف حديثاً بالمثل الدبلوماسي، يقوم بعمل كبير ووظيفة جلييلة، إذ هو حلقة الوصل بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، وهو إذ يعرض وجهة نظر بلاده، فإنما هو ينطق باسمها، فهو الصورة المشرقة لبلاده، والتي ينبغي أن تكون كذلك، فإذا أحسن انعكس إنجازها إيجابياً على بلده، وإن أساء انعكس ذلك سلبياً على بلده والبلد الموفد إليه، من هنا يتبين لي أن مهمة السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين مهمة غاية في الأهمية قديماً وحديثاً.

ولا ينبغي الوقوف طويلاً عند قول بعض الأساتذة المتخصصين بأقول عهد الدبلوماسية النشطة والمؤثرة⁽¹⁾ وذلك بفضل الطفرة التكنولوجية الكبرى التي عرفها العالم في مجال المواصلات والإتصالات، بحيث أصبح في مقدور رؤساء الدول والحكومات حل المشاكل والخلافات مباشرة وعلى وجه السرعة من خلال ممارساتهم لدبلوماسية القمة⁽²⁾، التي سلبت

(1) انظر شفيق، درية، العلاقات السياسية الدولية، ص368

(2) دبلوماسية القمة: اجتماع رؤساء الدول من أجل التوصل إلى اتفاقيات معينة، ولا يتم انعقاد القمم الدبلوماسية إلا في

الأمر الهامة جداً لكل الدول المشاركة في القمة

الدبلوماسيين التقليديين جزءاً من اختصاصاتهم وقيدت حريتهم في المناورة والتفاوض وطرح الحلول. بالرغم من هذه الطفرة التكنولوجية التي تأثرت بها وظيفة السفراء والمبعوثين، إلا أنها ما زالت تؤدي دوراً مهماً كبيراً نلمس أثره من خلال المهام الكبيرة التي يقوم بها الرسل والسفراء وهي كما يلي:

1. الوظيفة الدبلوماسية الأولى: تمثيل الدولة

وتعد هذه الوظيفة من المهام التقليدية والجوهرية التي يمارسها الدبلوماسي، فهو يمثل دولته في الخارج، يوقع على الوثائق الهامة، كما يعقد الإتفاقيات والمعاهدات نيابة عنها، هذا فضلاً عن سعيه لتحسين صورة بلده لدى المسؤولين في الدول المستقبلية للبعثة الدبلوماسية، مع تفسير منطقي ومقبول للأسس التي تنص عليها السياسة الخارجية للدولة التي ينتمي إليها، وحتى ينجح الدبلوماسي في مهمته تلك، لا يكفي تمتعه بمزايا شخصية تؤهله للعب دور ممثل الدولة بل يلزم عليه التعرف على البنية النفسية لمواطني الدولة المضيضة، حتى يحسن اختيار الأسلوب الأنسب في مخاطبتهم والتأثير فيهم⁽¹⁾.

ويتولى هذه المهمة التمثيلية الرسول أو السفير، فيتولى تمثيل دولته في المناسبات الرسمية التي يدعى إليها، أو التي تقام باسم دولته، ويمثل دولته في الإحتفالات والإستقبالات الرسمية التي يدعى إليها السفراء الأجانب، ويقدم التهاني والتعازي للدولة المضيضة ويتقبل منهم التهاني والتعازي.

وهو وسيط حكومته لدى حكومة البلد المضيف، فيعبر عن رغبتهما ويبلغ قراراتها وتصريحاتها الكتابية للبلد المضيف وممثلي الحكومات الأجنبية، وهذه المهمة هي التي دعت الفقه الدولي إلى إسباغ وصف التمثيل بمعناه الحديث على الممثل الدبلوماسي، فالمبعوث الدبلوماسي هو عنوان الدولة وكرامتها.

(1) شفيق: درية العلاقات السياسية الخارجية، ص 369

يقول ابن الفراء " يجب على السائس أن يجتهد في تجهيزه لهذا العمل - أي السفارة - من يصلح له، ويستقلُّ به ويجريه على وجهه، ولأن أي تقصير يقع منه سيعرض أمر السلطان لوقوع الخلل والانتشار فيه " (1). فمسؤولية اختيار السفير وتدريبه تقع على الإمام، لأنه الناطق باسمه، الممثل لشخصه وللدولة، فإن قصر في أدائه لمهمته فإنه سيسيء إلى من أرسله، وربما أفسد عليه مآربه، وربما أدى إلى تأزم العلاقات بين الدولتين، وهو خلاف المقصود من إرسال الرسل والسفراء.

يقول الماوردي: " على الملك أن يتفقد أمر رسله إلى العدو، فلا يرسل إلا من رضي أن يكون صورته الممثلة عند عدوه، ولسانه الناطق بحضرته، فلا يختار لرسالته إلا رائع المنظر كامل المخبر، صحيح العقل، حاضر البديهة ذكي الفطنة، فصيح اللهجة، جيد العبارة، ظاهر النصيحة، موثقاً بدينه وأمانته، مجرباً حسن الإستماع والتأدية، كتوماً للأسرار، عفيفاً عن الأطماع غير منهمك في الفواحش والسكر والشرب، فإنه في كل هذه الخلال عوائد يعود نفعها على الملك والمملكة إذا وجدت في الرسول، وفي انحدارها ضرراً عليهما " (2) والماوردي- رحمه الله - لا يتحدث عن هذه الشروط ويشدد عليها عبثاً، بل لأنه يعلم أن السفير إنما يقوم بمهمته نيابة عن الإمام، وممثلاً لدولته، فلا تحتل هذه المهمة إلا رجالاً يؤدي دورهم على أكمل وجه وأسمى طريقة. ويؤكد هذا المنحى قول عمرو بن العاص: " ثلاثة دالة على صاحبها الرسول على المرسل، والهدية على المهدي، والكتاب على الكاتب " (3).

وحتى يتسنى للسفير تمثيل دولته على أكمل وجه فإن الاتجاهات الدولية الحديثة عمدت إلى إقامة السفراء في البلدان التي يوفدون إليها، فإقامة السفير لدى الدولة المبعوث إليها واشتراكه باسم دولته في الإحتفالات والإجتماعات الرسمية، يمكنه من شرح وجهة نظر حكومته ببلاغة ووضوح وإقناع، وبذل الجهد المستمر لتوثيق أو اصر الصداقة والتفاهم بين البلدين (4).

(1) ابن الفراء: رسل الملوك، ص35

(2) الماوردي: نصيحة الملوك، ص276

(3) ابن عبد البر، ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، بهجة المجالس 1 / 278، تحقيق محمد مرسي الخولي وعبد القادر القط، دار الكتاب العربي - بيروت.

(4) انظر محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام، ص326، دار الفكر، دمشق، ط2، 1393 هـ -

2. الدعوة إلى الإسلام:

إن المتتبع لمهمة السفراء في عهد النبي μ يجد أنها كانت تقوم ابتداءً على نشر الدين الإسلامي، إذ أن دولة الإسلام دولة عقيدة وشريعة، وهي إذ تنشئ علاقاتها مع غيرها من الدول، فإنها تسعى جاهدةً لنشر هذا الدين الذي أمرنا الله تعالى بتبليغه للناس كافة، والرسول والسفراء يلقي على عاتقهم مزيداً من المسؤولية في تبليغ هذا الدين بالوسائل المتاحة والتي لا تعتبر خرقاً لقواعد التمثيل السياسي، وذلك من خلال شخص السفير أولاً، فعليه أن يبرز القدوة من خلال تصرفاته ومنهجه في الحياة المستمد من تعاليم الدين الحنيف، وكذلك عبر وسائل الإتصال المتاحة مع جماهير الدولة المضيفة، من عقد دورات واجتماعات وندوات ومحاضرات كلها تعرف بالإسلام وتدحض التهم الموجهة إليه وما أكثرها في العصر الحديث، وتزِيل الغموض الذي قد يكتنف بعض التعاليم الإسلامية، وإصدار النشرات التي توضح رأي الإسلام في قضايا معاصرة، والإستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة بإنشاء مواقع على الشبكة العالمية - الانترنت - تعرف بالإسلام، ونشر مقالات وأبحاث لعلماء مسلمين مترجمة إلى لغة البلد الموفد إليها السفير.

إن نشاط السفير في هذا المجال سيكون له أطيّب الأثر في نشر الفكر الإسلامي بين مواطني الدولة المضيفة، ولا يقتصر هذا الدور على المواطنين، بل يتعداه إلى المسؤولين في الدولة بالطرق التي يراها السفير مناسبة ولا تتعارض مع قواعد العمل الدبلوماسي.

والسفير المسلم وهو يمارس هذا النشاط الدعوي ليس بدعاً من البشر، فإن كل الدول العقائدية وغيرها، تمارس نفس الدور عبر ممثلها، وهذا ما يتضح الآن من محاولة القوى العالمية المهيمنة أن تنشر فكرها عبر مسميات كثيرة مثل الديمقراطية وحقوق المرأة والحريات المدنية وحقوق الإنسان، وهي مسميات تخفي وراءها الكثير من الكيد بالإسلام وأهله، وهي لا تهدف إلى نشر هذه القيم بقدر ما تهدف إلى تمزيق الأمة وتمزيق حالها، ونهب ثرواتها وما مثال العراق وأفغانستان عنا ببعيد.

أما الأمر بالنسبة للدولة المسلمة فالأمر مختلف، فهي تتطلق من عقيدة السماء، وتدعو إليها بوضوح، بعيداً عن حب السيطرة والتخريب وإلغاء الآخر ونهب ثرواته، والدعوة إلى الإسلام هي واجب شرعي على المسلم مهما كانت طبيعة عمله، وواجب السفراء في هذا السياق كشف الشبه التي يثيرها أعداء الإسلام حول الأحكام الشرعية، وتوضيح وجهة النظر الإسلامية في القضايا المستجدة، وتجلية الفكرة الإسلامية والدعاية لها، والتركيز على أن ما ندعوا إليه من فكر ما هو إلا دين الله إلى الناس كافة، وأن هذا الفكر ليس من صنيعتنا كبشر، وما نحن إلا مبلغين عن رب العالمين، تلك هي رسالة الإسلام من لدن محمد عليه الصلاة والسلام، إلى العصور المتأخرة، ما كانت إلا رحمة للعالمين.

3. التفاوض:

السفير أو الممثل السياسي هو وسيلة اتصال بين دولته والدولة المعتمد لديها، فهو يعبر عن رغبات دولته، ويطرح وجهة نظرها، ويجتهد لتحقيق مصالح دولته وذلك عبر التفاوض مع ذوي الشأن في الدولة المعتمد لديها، وغالباً ما تكون وزارة الخارجية.

إن عبارة التفاوض تعني في الأساس بحث أو معالجة مسألة أو قضية مع الآخرين، فالرسول أو السفير يفاوض، أي يناقش قضايا سياسية أو اقتصادية، أو لتقديم الحماية لمصالح مواطني دولته⁽¹⁾.

والمفاوضات تجري بطريقتين: إما شفهيّاً أو خطياً، ولا تتعارض بينهما، بل العكس فإنهما متكاملتان لما لكل منهما من مزايا:

فالمفاوضات الشفوية تمتاز بمرونتها؛ لأنها تسمح للمتفاوضين بطرح الإنتقادات المختلفة، ووجهات النظر الشخصية، والأخذ والرد، والمناورة، ومحاولات جس النبض للطرف الآخر.

(1) أبو عامر، علاء، الوظيفة الدبلوماسية، ص87، دار الشروق - رام الله، ط1، 2001 م

أما المفاوضات الكتابية فهي بلا شك، أكثر بطناً وأقل مرونة، ولكنها تسمح بدراسة كاملة وهادئة للمسائل المتعلقة⁽¹⁾.

وتهدف مهمة التفاوض إلى تحقيق غايات أهمها⁽²⁾:

(3) التوصل إلى اتفاق موسع يرسخ علاقات التعاون السائدة بين الدولتين، كإبرام اتفاق تجاري يضاعف حجم التبادل السلعي بين الدولتين على سبيل المثال.

(4) صياغة اتفاق هدفه تطبيع العلاقات بين الدولتين ووضع حدٍّ لحالة التوتر - إذا كان هناك حالة توتر - كالتوقيع على معاهدة وقف إطلاق النار، لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي.

(5) إبرام اتفاقية تنشئ مؤسسات جديدة تضم الدولتين معاً تدعياً لوشائج التعاون فيما بينهما.

(6) إبرام اتفاق يعيد توزيع القوى بين الدولتين، وعادة ما تبرم مثل هذه الإتفاقيات بين دولة منتصرة ودولة مهزومة، بهدف إعادة توزيع الأقاليم والنفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري بين الطرفين المتفاوضين، على ضوء النتائج المترتبة على الحرب التي وقعت بينهما.

ويهدف الدبلوماسية أساساً وهو إزاء أدائه لوظيفة التفاوض، إلى تحقيق التوازن بين ما هو مطلوب من دولتين وما يود هو أن يحصل عليه لصالح دولته، فأية مفاوضات لا بد أن تشتمل على عنصرين محددين، أولهما: المصالح المشتركة، وثانيهما: نقاط الخلاف الثائرة بين الطرفين المتفاوضين، فبدون حدٍّ أدنى من المصالح المشتركة لا مجال لبدئ التفاوض من الأصل، وبدون نقاط خلاف لا داعي للدخول في المفاوضات أصلاً.

لا بد من الإشارة إلى أن الجانب الأكبر من عملية التفاوض يقوم على المسامحة بين الطرفين، لذا فعلى الرسول أو السفير أن يبدأ مفاوضاته بتقديم مطالب تفوق الحجم الحقيقي الذي يسعى إليه، حتى يفسح له المجال لتقديم تنازلات ومن ثم كسب رضى الطرف الآخر، وحتى

(1) خلف، محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 211

(2) شفيق: درية، العلاقات السياسية الدولية، ص 372

يبعد عن نفسه تهمة التعنت والتصلب في الرأي، فالمفاوضات لا تنجح إذا لم يعتقد كافة أطرافها أنهم محققون بها قدراً مقبولاً من المنفعة والفائدة (1).

ولا أنسى أن أقول أن نجاح المفاوضات يتوقف على مدى الدقة التي وضع بها جدول أعمال المفاوضات، وعلى درجة السرية التي أحيطت بها بنود ذلك الجدول (2).

4. رعاية مصالح دولته

على الدبلوماسي حماية مصالح دولته السياسية والإقتصادية والعسكرية لدى الدولة المضيفة، ووسيلة الدبلوماسي إلى ذلك هي التأثير من خلال قنوات الإعلام العادية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون، فإذا ما وقعت مشكلة ما في دولة الدبلوماسي فإنه يقع عليه تفسير تلك المشكلة، وتبرير أسباب قيامها، وتبرير مسلك دولته منها (3).

وعليه أيضاً أن يحفظ مصالح مواطنيه المتواجدين على إقليم الدولة المضيفة، وتذليل الصعاب التي تعترض نشاطهم في شتى جوانبه وتحول دون بلوغهم لمقاصدهم ويندرج تحت هذا العنوان قيامه بدعم علاقة بلاده بالدول الصديقة، وأن يسعى إلى تحييد القوى المعادية لها (4).

والسفير بدوره يقوم بحفظ المصالح الاقتصادية والتجارية لدولته، فإن كانت دولته لديها فائض في الإنتاج فعليه أن يعتمد إلى فتح أسواق لمنتج بلده، وإن كان هذا السوق مفتوحاً فعليه المحافظة عليه، وكذلك إذا احتاجت بلاده لمنتج من البلاد المضيفة عليه أن يسعى إلى توفيره لبلاده معتمداً بذلك على ما يعرف بدبلوماسية الغذاء (5).

(1) شفيق، درية، العلاقات السياسية الدولية، ص372

(2) خلف، محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 212

(3) انظر زكي، فاضل، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، ص 22، مطبعة شفيق - بغداد، ط 3، 1393هـ - 1973م

(4) انظر خلف، محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص216

(5) شفيق، درية، العلاقات السياسية الدولية، ص374، وانظر زكي: فاضل، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، ص22

5. إرسال التقارير الدبلوماسية

والتقرير الدبلوماسي هو رسالة (تحريرية أو شفوية) يجري إعدادها في نطاق الجهد الدبلوماسي بقصد ابلاغ جهة معينة تحددتها طبيعة العمل الدبلوماسي، والقواعد المنظمة له بالوقائع أو المواقف أو الآراء، التي تتصل بشكل عضوي باهتمامات ومجالات العمل السياسي، التي تحددتها وزارة الخارجية، وتضع أسبقيتها⁽¹⁾.

هذه الوظيفة أصبحت من أهم المسؤوليات التي يباشرها الدبلوماسي فهو يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة لدولته، بقصد التعرف على اتجاهات ونوايا الدولة المضيفة إذا لم تكن واضحة بالقدر الكافي، وهو أيضاً المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات الخاصة بسياسة دولته تجاه الدولة المستقبلة للبعثة الدبلوماسية.

وكلما تمتع الدبلوماسي بإدراك عميق وواع لمجريات الأمور السياسية الاقتصادية والعسكرية في الدولة التي يمارس فيها نشاطه، كلما تميزت تقاريره المرسله إلى دولته بالدقة والموضوعية على نحو يساعدها إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي الملائم، من هنا يتضح أن التطور الكبير الذي طرأ على مجال الإتصالات لم يقلص من مهام النشاط الدبلوماسي، بل على العكس أتراه بعد أن أصبح السفير مستشاراً لدولته في كثير من شؤون السياسة الخارجية، وأن ضعفت وظيفته التفاوضية بعض الشيء⁽²⁾. ولا تقتصر وظيفة السفير على نقل الخبر فحسب، بل التعليق على الخبر وكشف خباياه، ومراقبة ردود الفعل الرسمية والشعبية عليه⁽³⁾.

ما تشمله التقارير التي يرسلها الدبلوماسي إلى دولته حسب رأي القانون الدولي:

أ- الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية للدولة المضيفة⁽⁴⁾.

(1) أبو عامر، علاء، الوظيفة الدبلوماسية، ص258

(2) شفيق، درية، العلاقات السياسية الدولية، ص369

(3) خلف، محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص213، وانظر الجاسور، ناظم عبد الواحد، أسس العلاقات الدولية

والقنصلية، ص96

(4) المصدر السابق، ص212

ب- الأوضاع ذات الأهمية الخاصة بدولته التي تسود الدولة المضيفة⁽¹⁾.

ت- الإضرابات التي تقع في الدولة المستقبلة؛ كالحروب الأهلية، والإضرابات، والمظاهرات، وغيرها من أعمال العنف، لما لها من تأثير في تحديد موقف حكومته من الدولة المضيفة⁽²⁾.

و يعتمد الدبلوماسي في تقريره على عدة مصادر منها:

2. وزارة الخارجية في الدولة المضيفة للبعثة الدبلوماسية.

3. القنصليات المتواجدة في مدن عديدة والتي تزوده بما يحتاجه من بيانات تجارية واقتصادية.

4. المؤتمرات الصحفية والندوات.

5. المقابلات التي يجريها السفير مع المسؤولين في الدولة المضيفة، مثل الرئيس، أو رئيس الحكومة، أو أحد الوزراء⁽³⁾.

ومما ينبغي الإنتباه إليه أن لا يتدخل السفير في شؤون الدولة الموفد إليها، وهو بصدده ممارسته لمهامه، وإذا ما دعي إلى الحديث في مناسبة عامة، فمن الحكمة ألا يخوض في مسائل محل الخلاف بين الدولتين، ونظراً لتباين القيم والمفاهيم تبعاً لتباين الحضارات التي ينتمي إليها أعضاء البعثات الدبلوماسية المختلفة المتواجدين على إقليم الدولة المستقبلة، يقع على عاتق السفراء تنمية وجوه الصداقة والتفاهم فيما بينهم منعاً لسوء الفهم والإلتباس في الموقف⁽⁴⁾.

6. التهنئة والتعزية

وهذا من باب المجاملة وأساسه قوله تعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} ⁽⁵⁾ ولا شك أن

(1) الجاسور، ناظم عبد الواحد، أسس العلاقات الدولية والقنصلية، ص 96

(2) شفيق، درية العلاقات السياسية الدولية، ص 396

(3) المصدر السابق، ص 370

(4) شفيق، درية العلاقات السياسية الدولية، ص 370

(5) سورة الممتحنة، آية 8

التهنئة والتعزية من صور البر إليهم وهي أيضاً من صور تكريم الأدمي، فالإمتناع عن المجاملة فيه إهانة لجنس الأدمي إلا إذا اقتضى الحال عدمها لمبرر.

فقد عرف المسلمون هذا الدور للسفراء فتبادلوا مع غيرهم من الأمم والشعوب السفراء لأداء مهمة التعزية والتهنئة، فقد كتب صلاح الدين الأيوبي إلى الملك الإفرنجي (بردويل) معزياً له بوفاة أبيه، وحمل الكتاب سفيره العميد مختار الدين⁽¹⁾.

وقد تلقى المسلمون التعزية والتهنئة من قبل غيرهم، فقد ذكر أن الخليفة المهدي حين ولي الخلافة سنة 158 هـ، وفدت عليه رسل الروم بالتهنئة، وأدنى الخليفة رئيس البعثة وتحدث معه، فقال السفير: إني لم أقدم على أمير المؤمنين لمال ولا لغرض، وإنما قدمت شوقاً إليه وإلى النظر إلى وجهه، فسرَّ المهدي سروراً عظيماً بلباقة السفير البيزنطي، وأمر بإكرامه⁽²⁾.

(1) انظر القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، *صبح الإعشى في صناعة الإنشاء*، 7 / 116، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر

(2) العدوي: إبراهيم، *السفارات الإسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى* ص15، بلا طبعة، دار المعارف، مصر

1957م

الفصل الثالث

الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية الرسمية

تمهيد

المبحث الأول: حقيقة الحصانة الدبلوماسية

المطلب الأول: الحصانة الدبلوماسية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: العلاقة بين أمان الرسل والحصانة الدبلوماسية

المبحث الثاني: الأدلة على مشروعية الحصانة والتأصيل الفقهي لها

المبحث الثالث: المبررات الفلسفية للحصانة الدبلوماسية

المبحث الرابع: أنواع الحصانات

المطلب الأول: الحصانة الشخصية للأفراد

1- رئيس البعثة

2- موظفو البعثة أو أعضاؤها: وهم ثلاث طوائف

أولاً: الموظفون الدبلوماسيون

ثانياً: الموظفون الإداريون والفنيون

ثالثاً: مستخدمو البعثة الدبلوماسية

رابعاً: الخدم الخصوصيون

المطلب الثاني: الحصانة القضائية

المطلب الثالث: حصانة المؤسسات

الفصل الثالث

الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية الرسمية

تمهيد:

تشكل الحصانات الدبلوماسية أهم الركائز الأساسية للعلاقات الدولية، وهي تهدف إلى تأمين الأداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية على أكمل وجه، وهذا يؤمن أهداف الدبلوماسية القائمة على إدارة الشؤون الخارجية للأطراف الدولية، وتعزيز علاقاتها على أسس ومبادئ المساواة، وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتمتع المبعوث بالحصانة أمر لا غنى عنه لتمكينه من أداء عمله على أكمل وجه، هذا إضافة إلى أن منحه الحصانة نوع من التكريم لرئيس دولته باعتباره ممثلاً له ولشخصه أيضاً، الأمر الذي يقتضي منحه قدرًا من الرعاية والإحترام.

لقد عرفت المجتمعات منذ القدم مبدأ تبادل الرسل والسفراء والمبعوثين، وأقرت لهم حصانات وامتيازات شكلت القواعد الأولى لظهور الممارسة الدبلوماسية والتعامل بين الدول. ومع تطور العلاقات الدولية والممارسة الدبلوماسية، تطورت قواعد الحصانات الدبلوماسية والمفاهيم النظرية التي تبرر منح هذه الحصانات.

والجدير بالذكر أن تمتع المبعوث بالحصانة أمر ليس من مستحدثات القانون الدولي المعاصر، بل يعود إلى أقدم الأزمنة، ففي اليونان القديمة كانت ذات المبعوث مصنونة والمساس به جريمة يعاقب عليها القانون⁽¹⁾.

وعند الرومان كان المساس بشخص المبعوث هو بمثابة العدوان على قانون الشعوب، والعقاب على ذلك كان يتلاءم وخطورة هذه الجريمة، بل إن هذه الجريمة تبرر تسليم مرتكبها لدولة المبعوث المعتدى عليه لتتولى معاقبته بنفسها⁽²⁾.

(1) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 114.

(2) انظر راتب: عائشة عبد الرحمن، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، ص 127 وما بعدها، دار النهضة العربية - القاهرة،

بلا طبعة، بلا سنة طبع

ولم يكن العرب قبل الإسلام بمعزل عن المحيط الذي كانوا يعيشون فيه، بل كانت لهم علاقات وثيقة مع جيرانهم، وأنشأوا البعثات الدبلوماسية بين بعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم من الشعوب، فقد كانت وحدة اللغة هي المحرك الأساسي في توثيق صلات العرب فيما بينهم، والموقع الجغرافي المتميز قد شكل الدافع على الإتصال بغيرهم من البلدان الأجنبية⁽¹⁾.

وأحاط الإسلام المبعوث بهالة من الإحترام، ووفر له قدرًا من الحماية لم توفرها له أي من الشرائع والقوانين القديمة، فحرمت الإعتداء عليه ومنحته حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية على أرض الإسلام، كما أفرد له ولاية أمر المسلمين محل إقامة خاص ومتميز، يتناسب والمكانة التي كرمه بها الإسلام، كما وتقدم له الهدايا إذا كانت من دولة صديقة أو يحمل معه البشرى⁽²⁾.

وقد قامت الدولة الإسلامية بتقرير مبدأ تأمين الرسل والسفراء والمبعوثين، تقديرًا منهم للدور الذي يقومون به، ومساعدة لهم في أداء مهمتهم وتبليغ رسالتهم، وبناءً عليه يرى الإسلام أن قتل السفراء غدر لا يجوز للمسلمين أن يتصفوا به بأي حال، ذلك أن الرسول أو السفير يدخل بلاد المسلمين بالأمان، والأمان عهد لا يصح نقضه، ونقضه غدرٌ نهى الله المسلمين عنه. قال رسول الله ﷺ: ((آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوّتمن خان))⁽³⁾.

لذلك حظي الرسل والسفراء في الدولة الإسلامية بحماية ورعاية لم يحظ بها أقرانهم في الدول الأخرى، حيث كانت المعاملة مع السفير أو المبعوث قبل الإسلام تخضع (لإلتزامات) حاكم الدولة التي يُوفد لها السفير، فهو عرضة لأي اضطهاد أو تعذيب إن غضب عليه الحاكم!، بل قد يصل الأمر إلى قتل السفير غدراً، أو تعرضه للسجن والتعذيب والاضطهاد كما كان يحدث عند الرومان أو الفرس قديماً⁽⁴⁾.

(1) الشامي، علي حسين، الدبلوماسية، ص 83، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1994م

(2) خدوري، مجيد، الحرب والسلم في شرعة والإسلام، ص326، دار المتحدة للنشر - بيروت، ط1، 1973م

(3) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب آية المنافق ثلاث، حديث رقم(107)، ج1، ص236، رواه البخاري،

كتاب الإيمان، الحديث رقم 33

(4) سرحان: عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية، ص49

والفرق بين الرعاية التي حظى بها الرسل قبل الإسلام، وما حظى به الرسل في الإسلام، أن الحكام كانوا يعطون الأمان من تلقاء أنفسهم، فإذا ظهر للحكام قتل السفير أو التنكيل به لأي سبب كان فإنه يقتله من غير رادع من دين أو خلق، ((فحين قدم سفراء أردشير - ملك فارس - برسالة إلى بلاد القيصر (سيوررس إسكندر) تقول: إن على الرومان أن يقنعوا بأوروبا، وأن يتركوا بلاد الشام بطولها للفرس، غضب القيصر غضباً شديداً، وأمر بسجن هؤلاء السفراء.

وحين قدم (ديزل) سفير الأتراك الإيلخانيين إلى بلاد الملك العادل (أنو شروان) حاملاً اقتراحاً بعقد تحالف، لم يعلن (أنو شروان) رأيه بالسلب أو الإيجاب، ورأى من الأفضل قتل السفير بالسبب في صمت.

وحين أدت انتصارات (خسرو) ملك الفرس إلى القضاء تقريباً على الإمبراطورية الرومانية في آسيا وأفريقيا، وخرجت الشام وفلسطين ومصر وآسيا الصغرى كلها من الدين الروماني، حتى إن جيوش فارس حين وصلت إلى (قاضي كوي) أمام القسطنطينية، أرسل (هرقل)⁽¹⁾ سفيره إلى (خسرو) طالباً الصلح، لكن (خسرو) قام بسلب رئيس السفراء حياً وسجن بقية الرسل ثم أرسل إلى هرقل رسالة كان عنوانها: (من خسرو الرب الأكبر المهيم على العالم إلى هرقل الأحمق الذليل العبد)⁽²⁾.

أما حماية الرسل والسفراء والمبعوثين، عند المسلمين، فلم تكن التزاماً بحكم العادة والعرف وكفى، بل كانت التزاماً بأمر الله تعالى الذي أمر المسلمين حكماً ومحكومين بعدم الغدر والحفاظ على العهد وتبليغ المأمون. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾⁽³⁾.

ولم يتخلف المسلمون يوماً عن تأمين الرسل والسفراء، بل كانوا دائماً مثلاً يحتذى في احترام الرسل والسفراء وتقديرهم، فهذا هو الخليفة العباسي المأمون يستقبل رسول الملك

(1) لقب كان يطلق على ملك الروم

(2) المصدر السابق، ص 185

(3) سورة التوبة: آية 6

(ليون)، فبادر السفير إلى النطق بعبارات نابية، فيها قذف وشتم للمأمون، ومديح وإطراء لملك الروم، وبعد الترجمة العربية للخطبة التي ألقاها المبعوث، أشار المأمون إلى المبعوث أن يشرح موضوع مهمته، وهو بيتسم دون أن يلحق به أذى⁽¹⁾.

إذا كان المسلمون بحق هم واضعو اللبنات الأساسية لنظام الحصانة الدبلوماسية، فإن القوانين الوضعية الحديثة قد جاءت بتفاصيل هذه الحصانة، وقد تعدت هذه الحصانة إلى مرافقي السفير ومكان إقامته، وهذه هي الإضافة الجديدة التي لم ينص عليها فقهاء الإسلام الأوائل لكنها وجدت متسعاً رحباً لدى فقهاء العصر الحديث فتناولوها بالتفصيل موضحين أحكامها ووجهة نظر الإسلام فيها⁽²⁾.

(1) سرحان: عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية، ص18، جامعة عين شمس - القاهرة، بلا طبعة، 1406هـ -

1986 م

(2) انظر الزحيلي: وهبة، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص311

المبحث الأول: حقيقة الحصانة الدبلوماسية

أتحدث في هذا المبحث عن الحصانة لغة واصطلاحاً، وعن العلاقة بين أمان الرسل والحصانة الدبلوماسية، كما يلي:

المطلب الأول: الحصانة الدبلوماسية لغة واصطلاحاً:

الحصانة لغة:

من الحصن، وهو كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه، نقول: درع حصين، أي محكم⁽¹⁾.

جاء في القاموس المحيط: أصل كلمة حصانة يرجع لكلمة حصن، والحصن واحد الحصون، يقال حصن حصين، وحصن القرية تحصيناً أي بنى حولها، وتحصن العدو⁽²⁾. والحصن هو المكان، وحصانة معناها المنع، وتحصن أي اتخذ له حصناً ووقاية⁽³⁾.

ومن الدلالات اللغوية للكلمة يفهم أن مادة حصن تدور على معاني الوقاية، والمنع من إلحاق الضرر بالمحصن، فيكون المعنى اللغوي بجميع أطرافه يشير إلى الدلالة المفهومية للكلمة، غير أن المعنى اللغوي يبقى عاماً ما لم يرد ما يقيد من نعوت أو صفات، وهو ما يستبعد، وعند تقييد كلمة الحصانة بصفة الدبلوماسية، تنتقل الدلالة من الإطلاق إلى التقييد المفيد في تعيين الدلالة وتمييز حدودها.

مفهوم الحصانة اصطلاحاً:

من الملاحظ أن كلمة حصانة تعني من الناحية التاريخية الإعفاء المالي - الضريبي، وأن مجموعة الحصانات المختلفة تتمحور حول كلمة الحصانة المالية التي هي الأصل لكل الحصانات⁽⁴⁾.

(1) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ص 1190، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط7، 2003م

(2) الرازي: محمد بن أبي بكر ابن عيد القادر، مختار الصحاح، 59/1، مكتبة لبنان - بيروت، طبعة جديدة، 1992م

(3) الزيات، أحمد حسن وآخرون، المعجم الوسيط، 180/1، المكتبة الإسلامية - استنبول، دون طبعة، دون تاريخ نشر

(4) الشامي، علي احسين، الدبلوماسية، ص 418، دار العلم للملايين - بيروت، ط2، 1994 م

غير أن الحصانة لم تعد تقتصر على الحصانة المالية فقط، بل تتعداها إلى ما هو أشمل ؛ حيث بات ينصرف معنى الحصانة إلى عدم جواز التعرض لذات المبعوث، وحمائته من أي اعتداء يوجه إليه، أو فعلٍ فيه مساس بشخصه أو امتهانه لصفته⁽¹⁾.

فالمقصود بالحصانة الحماية والأمان الشخصي الذي يتمتع به السفير أو الرسول، والذي توفره له الدولة المضيفة، وهي ملزمة بذلك. ويذهب أستاذ القانون الدولي علي صادق أبو هيف إلى القول: ((بضرورة حماية المبعوث الدبلوماسي من الإعتداء عليه والحفاوة به))⁽²⁾.

وعرفها القاموس السياسي بأنها: ((إعفاء بعض الأشخاص أو الهيئات من ولاية القضاء التي يتمتع بها رؤساء الدول الأجنبية وممثلوهم السياسيون، كما يشمل هذا الإستثناء الهيئات الدولية أو المنظمات الإقليمية المعترف بها في نطاق عضويتها))⁽³⁾.

وهذا التعريف يضع الحصانة في إطار قضائي⁽⁴⁾ معتمداً بذلك على بعض الآراء القانونية غير الإسلامية والتي تعفي السفراء من ولاية القضاء في الدولة المعتمدين لديها، وهو لا يلتقي مع وجهة النظر الإسلامية .

إن ظهور مصطلح الحصانة الدبلوماسية مرتبط بظهور مصطلح الدبلوماسية نفسها، حيث سجل لنا التاريخ البشري - في جانبه السياسي - تطور العلاقات السلمية بين الدول من خلال الإبتعاث والإستقبال للرسول والسفراء، وكانت هذه البعثات المؤقتة لا تغادر بلادها إلا وهي تحمل معها وثائق من ملوكها وسلطينها تمنحهم امتيازات وحصانات من التعرض لهم أثناء

(1) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 114

(2) أبو هيف: علي صادق، القانون الدبلوماسي، ص 156

(3) عطية الله: أحمد، القاموس السياسي، ص 580

(4) أي يسلط الضوء في تعريفه للحصانة الدبلوماسية على الزاوية القضائية، حيث يرى كثير من شارحي القانون الدولي ضرورة إعفاء السفراء من المثل أمام قضاء الدولة المعتمدين لديها، وهو بطبيعة الحال لا يتفق بالإطلاق مع وجهة النظر الإسلامية

أداء مهمتهم وتسهيل مرورهم، وهذه الوثيقة نجد لها مقابلاً في أدوات العمل الدبلوماسية الحالي حيث أنها تشبه إلى حد كبير جواز السفر الدبلوماسي⁽¹⁾.

إن الإسلام يقر لهؤلاء بالحماية التامة، فلا يجوز لأحد أن يتعرض لهم بالأذى أو القتل أو المنع في أداء مهمتهم، سواء أكان هذا التعرض من أجهزة الدولة الرسمية أو من أحد المسلمين، بل يجب على الإمام أن يمنح السفير الحماية التامة⁽²⁾. وقد اتفق جمهور فقهاء المسلمين على حق الرسل والسفراء في التمتع بالحصانة مهما كان موقف هؤلاء السفراء ومهما كانت الرسالة التي يؤدونها، وتستمر هذه الحصانة مدة بقائهم على أرض الدولة الإسلامية إلى أن يغادروها، وسأبحث في المبحث التالي الأدلة على هذه الحصانة واتفق الفقهاء عليها إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: العلاقة بين أمان الرسل والحصانة الدبلوماسية:

عبارة الحصانة الدبلوماسية هي مصطلح حديث يحمل معاني تعرضت لها في تعريف الحصانة الدبلوماسية، لكن الفقهاء المسلمين استخدموا مصطلح الأمان للدلالة على حالة معينة يكون فيها المستأمن آناً على نفسه وماله وأهله ومساعديه، فهل هناك علاقة تربط بين المصطلحين؟ وهل يحملان دلالات مشتركة؟

(1) الجواز الدبلوماسي هو جواز تصدره وزارة الخارجية لأشخاص يتولون مهام دبلوماسية ولأفراد عائلاتهم، ويذكر في هذا الجواز صفة حامله ووظيفته، ولا تتعدى مدة حيازته فترة القيام بالوظيفة الدبلوماسية، ويكتفى بمنحه للأشخاص الذين يتولون وظائف دبلوماسية فعلية بغض النظر عن مركزهم الرسمي، الجواز يمهّد لصاحبه الحصول على امتيازات وحصانات معينة، أساس إقرارها وظيفي لا شخصي، فالهدف من منح الجواز الدبلوماسي تسهيل أداء الوظيفة الدبلوماسية لا خدمة حامله. جابر، عاصم، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة، ص 884، منشورات اعويدات - بيروت، ط 1، 1986 م

(2) انظر الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 7 / 107 ندار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1406هـ - 1986 م

الفرع الأول: تعريف أمان الرسل في الفقه الإسلامي

إن تعريف أمان الرسل في الفقه الإسلامي ضروري في كشف النقاب عن هذا المصطلح الإسلامي والذي عده كثير من الباحثين المعاصرين مرادفاً للحصانة الدبلوماسية في القانون الدولي، ولذلك سأنتظرق لمعنى أمان الرسل من خلال التعريف بمفهوم الأمان لغة واصطلاحاً ومن ثم التعريف بأمان الرسل في الإسلام.

أ. الأمان لغة:

عرف اللغويون كلمة الأمان تعريفات متقاربة فقد عرفه ابن منظور في لسان العرب بقوله: استأمن إليه أي: دخل في أمانه، وقد أمنه وآمنه، والمأمن: موضع الأمان، والأمن: المستجير ليأمن على نفسه⁽¹⁾.

ويقول ابن فارس: أمن، أمنت، فأنا آمن، وآمنت غيري إذا أعطيته الأمان⁽²⁾.

وعرف المعجم الوسيط الأمان بقوله إنه ضد الخوف، أمن أي: اطمئن ولم يخف فهو آمن وأمن، ويقال: لك الأمان أي قد آمنتك⁽³⁾.

يقول القرطبيّ الأمان مرادف للجوار والإجارة الذي كان معروفاً عند العرب، وقد كان لحق الجوار حرمة مشهورة في تاريخهم، فكان من أخلاقهم حماية الجار والدفاع عنه، حتى صاروا يسمون النصير جارا⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم، لسان العرب، جزء 13، ص22، دار صادر - بيروت، دون طبعة، 1968 م

(2) ابن فارس، أبو الحسن أحمد، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، جزء 1، ص 102، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 2، 1986

(3) الزيانت: أحمد حسن وآخرون، المعجم الوسيط، جزء 1/ 28

(4) القرطبي: أبو عبد الله محمد ابن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، جزء 8، ص75، دار الكتاب العربي - القاهرة، ص 1976

ب. الأمان اصطلاحاً:

عرف العلماء في القديم والحديث الأمان بعدة تعريفات متشابهة في المعنى وإن اختلفت العبارة في ذلك. فقد صنف ابن جزى العقود التي تفيد الأمان إلى ثلاثة: أمانٌ وجزية وهدنة⁽¹⁾، والجزية والهدنة ينفرد بعقدتهما الإمام أو نائبه، أما الأمان فيعطى من أي مسلم عاقل بالغ⁽²⁾.

ووصفه الإمام الغزالي بقوله: إن الأمان من مكاييد القتال ومصالحه، وإن كان تركاً للقتل ولكن قد تمس الحاجة إليه، وينقسم إلى عام لا يتولاه إلا السلطان، وإلى خاص يستقل به الآحاد⁽³⁾.

وعرفه الماوردي بقوله: ما بذله الواحد من المسلمين أو عدد يسير لواحد من المشركين أو لعدد كثير⁽⁴⁾.

وقال أبو عبد الله المغربي الأمان: هو رفع استباحة دم الحربي ورقه وماله حين قتاله أو الغرم عليه مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما⁽⁵⁾.

ويضيف المغربي قائلاً: والإستئمان هو المعاهدة على تأمين حربي ينزل بنا لأمر ينصرف بفضائه⁽⁶⁾.

(1) الأمان هو ما يمنحه الإمام أو من ينوبه أو آحاد المسلمين لغير المسلم إذا دخل ديار المسلمين، والجزية ما يدفعه أهل الذمة للدولة المسلمة مقابل حصولهم على المواطنة في الدولة، أما الهدنة فهي وقف الأعمال الحربية زمنياً محدداً لأسباب إنسانية غالباً

(2) ابن جزى: محمد بن أحمد الكلبي، القوانين الفقهية، ص134، دون طبعة ودون تاريخ نشر

(3) الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد، الوسيط، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، جزء 7، ص 43، دار السلام - القاهرة، ط1، 1417 هـ

(4) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب أبي الحسن، الحاوي الكبير، تحقيق علي معوض وعادل عبد الواحد، جزء 14، ص296، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1414 هـ

(5) المغربي: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل، جزء ثلاث، ص 360، دار الفكر - بيروت، ط 2، 1398 هـ

(6) المرجع السابق، جزء 3، ص 360

أما تعريف الأمان عند الفقهاء المعاصرين فيختلف عن تعريفه عند الفقهاء القدامى، فقد عرفه صادق عفيفي بأنه (عقد يقضي ترك القتل والقتال مع الحربيين وعدم استباحة دمهم أو مالههم أو استرقاقهم، والتزام الدولة الإسلامية بتحقيق حالة الأمان والحماية لمن لجأ إليها من هؤلاء الحربيين واستقر تحت حكمها الإسلامي مدة محدودة - أي مؤقتة - لا تزيد على سنة قمرية)⁽¹⁾.

وعرفه احسان الهندي بأنه: عهد مؤقت لا تزيد مدته في العادة عن سنة واحدة، يعقده المسلمون مع الحربيين (أي مواطني دولة العدو) الذين يطلبون الأمان، وإذا حصلوا عليه يسمون عندئذ المستأمنين⁽²⁾.

ومن أحدث التعريفات للأمان أنه التزام تتعهد بموجبه دولة ما بحماية رعايا دولة أخرى مع السماح لهم بالإقامة في أراضيها مدة ما، متمتعين بالحقوق الإنسانية الأساسية⁽³⁾. وهو تعريف جامع مانع، حيث يسلب الضوء على الوضع القانوني للمستأمن، فهو ليس مواطناً، بل هو من مواطني دولة أخرى سُمح له بالدخول إلى أراضي الدولة المستقبلة له، مما ينشأ عن هذا السماح بالدخول التزام الدولة بتوفير الحماية والأمان له.

ج. تعريف أمان الرسل:

من خلال الإستعراض السابق لتعريف الأمان لغة واصطلاحاً تتجلى صورة أمان الرسل في الفقه الإسلامي، وهو نوع من أنواع الأمان الخاص، الذي بموجبه يحصل الرسل على الحماية والرعاية، ويضمن لهم الإمام أو نائبه عدم التعرض لهم بالسوء من قتل أو نهب أو مضايقة، يقول السرخسي: (إذا وجد الحربي في دار الإسلام فقال أنا رسول الملك، فإن أخرج كتاباً عرف أنه كتاب ملكهم كان امناً حتى يبلغ رسالته ويرجع، لأن الرسل لم تنزل أمانة في الجاهلية

(1) عفيفي، محمد الصادق، تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام، ص 15، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط 1، 1986 م

(2) الهندي، احسان، الإسلام والقانون الدولي، ص 49، طلاس لدراسات والترجمة والنشر - دمشق، ط 1، 1989 م

(3) سباط، حسام محمد سعد، اللجوء السياسي في الإسلام، ص 21، دار البيارق - بيروت، ط 1، 1997 م

والإسلام، ولأن أمر القتال والصلح لا يتم إلا بالرسول، فلا بد من أمان الرسل ليتوصل إلى ما هو المقصود، ولما تكلم رسول بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بما كرهه قال: لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتك، وفي هذا دليل أن الرسول آمن حتى لو لم يتمكن من إقامة البينة على أنه رسول، فلو كلفناه ذلك أدى إلى الضيق والحرج، وهذا مدفوع، فلماذا يكتفى بالعلامة، والعلامة أن يكون معه كتاب يعرف أنه كتاب ملكهم، فإذا أخرج الكتاب فالظاهر أنه صادق، والبناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته⁽¹⁾.

ويقول النووي: أنه إذا اطلعنا على كافر في دارنا فقال: دخلت لسماع كلام الله أو لرسالة صدق، ولا يتعرض له سواء كان معه كتاب أم لا⁽²⁾. فالأمر هنا يتعلق بوجود الأمان مطلقاً بكل أنواعه ويدخل فيها الأمان العام الذي يمثله ادعاء المستأمن أنه داخل إلى حرم الدولة الإسلامية ليسمع كلام الله، أي دون أن يكون بمهمة رسمية تقتضي منحه الأمان، كما يدخل فيها الأمان الخاص الذي يعمل به حين ادعاء المستأمن أنه مرسل من جهة معينة لأداء رسالة، سواء أكانت مكتوبة أم شفوية، والإكتفاء هنا بالإدعاء دون التمحيص في صدق دعواه باشتراط أن يكون حاملاً لكتاب، دليل على سعي الإسلام إلى منح الأمان بأوهى الحجج، حتى لا تسفك دماء الناس أو يتعرض لهم بسوء في أبدانهم وأموالهم⁽³⁾.

فالأمان حق مكتسب يتمتع به من دخل بلاد المسلمين، يصبح من خلال هذا الحق مصون النفس والمال والأهل حتى يغادر ديار المسلمين.

مما سبق يتبين لي أن الحصانة الدبلوماسية ما هي إلا مصطلح عالمي حديث يحمل نفس الدلالة التي يحملها المصطلح الإسلامي (أمان الرسل)، وهما يلتقيان في المعنى دون اللفظ، فإن كان الأمر كذلك فاستخدام مصطلح (الحصانة الدبلوماسية) لا يغير من طبيعة الأمان الممنوح للرسول والسفراء، إذ لا مشاحة في الإصطلاح.

(1) السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج10، ص92، تصنيف الشيخ خليل الميس، دار المعرفة، بيروت، 1406هـ، 1986م

(2) النووي، روضة الطالبين، جزء 1 / 299

(3) با عمر، أحمد سالم، الفقه السياسي للحصانة الدبلوماسية، ص 85، دار النفائس - الأردن، ط1، 1425 هـ -

المبحث الثاني: الأدلة على مشروعية الحصانة الدبلوماسية والتأصيل الفقهي لها:

أتناول في هذا المبحث الأدلة الشرعية للحصانة الدبلوماسية والتأصيل الفقهي لها من وجهة نظر الفقه الإسلامي مبيناً أسبقية الإسلام في إقرار الحصانات الدبلوماسية للرسول والسفراء. لم تكن السفارة الدبلوماسية أمراً مهماً في الفكر السياسي الإسلامي طوال عهده الأولى والمتوسطة والأخيرة، إذ شهد التاريخ للعرب والمسلمين بعمل دبلوماسي نشط⁽¹⁾.

وإن ما يظنه بعض الباحثين أن الحصانة الدبلوماسية أو تأمين الرسل هو وليد القرون المتأخرة، هو مجرد تخرص لا يقوم على دليل، حيث سيلاحظ كل من يتناول التاريخ الإسلامي بموضوعية، أن الدولة في الإسلام قد عاملت الرسل والسفراء المعاملة الحسنة منذ وقت مبكر، ووفرت لهم كل أشكال الحماية والرعاية المطلقة، فالتأصيل الفقهي للحصانة الدبلوماسية يجد مشروعيته في كثير من النصوص الشرعية، والتي توضح بجلاء مدى أسبقية الإسلام في ممارسة الحصانة الدبلوماسية، وفي ذلك رد صريح على بعض أولئك العاملين في الحقل الدبلوماسي، الذين قالوا إن الحصانة الدبلوماسية تشكلت وتطورت في بيئات فكرية مباينة للبيئة الإسلامية، وهذا اعتقاد خاطئ، والحقيقة أن هؤلاء لا بد إلا وأن يكونوا أحد الأصناف التالية:

أولاً: إما أن يكون هؤلاء من المستشرقين أو ممن يسير في طريقهم ولهم في ذلك القول مآرب يبتغونها، ومن هذه المآرب رمي النظرية الإسلامية دائماً بالقصور والتخلف، وخاصة في مجال العمل الدبلوماسي.

ثانياً: وقد يكون هؤلاء ممن ليس لهم اطلاع على التراث الإسلامي الزاخر، وما حوته النظرية الإسلامية السياسية في جانب العلاقات الدبلوماسية، فلو قرأوا التراث الإسلامي، وخصوصاً الكتب التي تزخر بطرح النظريات السياسية الشرعية، مثل كتاب (السير الكبير)

(1) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد الجاوي، ج 3، ص 212 - 213،

دار النهضة - القاهرة، دون طبعة، 1383 هـ

للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وكتاب (رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة) لابن الفراء_ لتغيرت نظرتهم للدبلوماسية الإسلامية وما حوته من اسهام كبير للبشرية جمعاء.

ثالثاً: كما يعود ذلك إلى أن علماءنا المعاصرين لم يعطوا الفقه الدبلوماسي حقه من الدراسة والتحليل، والتي تحتاج إلى امعان النظر في التقنيين والتنسيق والمقارنة، لإبراز معالم النظرية الدبلوماسية الإسلامية⁽¹⁾.

إن الناظر والمتأمل في الدولة الإسلامية الأولى، يجد أنها سجلت نشاطاً دبلوماسياً خصوصاً ما يسمى حديثاً بالحصانة الدبلوماسية أو أمان الرسل قديماً، ويلاحظ أن تقدير السفير، ورفع مكانته والإحتفاء به، وإعطاء الأمان له ولأمواله، كل ذلك كان من آثار العمل الدبلوماسي المتواصل في مراحلها الأولى، والتاريخ خير شاهد على تلك الممارسات الدبلوماسية، والتي كان أولها صدر الإسلام، وأخرها ما نلمس آثاره تطبيقاً عملياً لكثير من مبادئ الإسلام في العرف والقانون الدوليين الحديثين.

يعد الرسول ﷺ أول من سن السفارة في الإسلام، حيث بعث رسلاً وسفراء كثيرين إلى ملوك وحكام زمانه⁽²⁾. ولم يكتف النبي ﷺ بإرسال الرسل والسفراء، بل كان يستقبلهم من ملوك وأباطرة البلدان الأخرى المجاورة والبعيدة، وتابعه في ذلك الخلفاء والحكام المسلمون، وظلت حماية الرسل وحصانتهم سنة مضت الدول الإسلامية على التمسك والتقيّد بها.

وفي خضم هذا العمل المتزايد في الإرسال والإستقبال وضع الرسول الكريم قواعد خلاقة للوظيفة الدبلوماسية، بحيث غدت هذه القواعد نبزاسا يهتدى به حتى يومنا هذا، فالذي قاله الرسول ﷺ في القرن السابع الميلادي، وما أشار إليه فقهاء المسلمين من اجتهادات فقهية

(1) با عمر، أحمد سالم، الفقه السياسي للحصانة الدبلوماسية، ص 96 - 97

(2) انظر ابن هشام، السيرة النبوية، ج 6، ص 15 - 16. كذلك الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 2، ص 644. الكلاعي الأندلسي، ابن ربيع بن سليمان بن موسى، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، ج 2، ص 373 - 378، عالم الكتب - بيروت، ط 1، 1997 م. ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل، الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحي الدين مستو، ج 1، ص 139 وما بعدها

بخصوص تأمين السفراء لم تعرفه القوانين الوضعية والدبلوماسية الحديثة إلا في القرن السابع عشر الميلادي وما بعده.

ومن أهم القواعد التي استمرت الممارسة الدبلوماسية الحديثة في التمسك بها، هي أمان الرسل أو ما اصطلح عليه حالياً بالحصانة الدبلوماسية، التي تمنح بموجبها الرسل والسفراء القادمين إلى الدولة الإسلامية حماية وضمناً في عدم التعرض لهم، تقديراً واحتراماً لدورهم في خدمة السلم الدولي والحفاظ على علاقة طيبة بين الشعوب، يقول المرادي: الرسول يلين القلب ويخشنه ويبعد الأمر ويقربه ويصلح الود ويفسده، وبه يستدل على عقل مرسله، ومنه يسترق ما خفي من خبره⁽¹⁾. لذلك اهتم المسلمون بدور الرسل والسفراء باعتبارهم مفتاحاً للخير إذا وجهوا توجيهاً صحيحاً، أو مفتاحاً للشر إذا أسئى اختيارهم وتوجيههم.

والمَنْصَف يلاحظ بجلاء الصورة المشرقة لعظمة الإسلام في هذا الجانب، ويد السبق له في الأخذ بالحصانة الدبلوماسية للرسل وإعطائها للشرعية الإسلامية⁽²⁾.

إن التاريخ يسجل هذه الأسبقية للإسلام في معرفة أمان الرسل والمبعوثين منذ صدر الإسلام الأول، وإذا ما أردت أن أقدم دليلاً للشاكرين أو الطاعنين في مسألة تأصيل الحصانة الدبلوماسية وشرعيتها الفقهية، فإنه يمكنني القول أن كثيراً من النصوص تسعفني بالقول إن أمان الرسل أو الحصانة قد وضع الفقه الإسلامي أساسها ونظامها نصاً وعملاً، وما جاءت به اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية حديثاً، ما هو إلا رسم وهيكل قانونية للحصانة وأنواعها وأحكامها، وهي بذلك لم تخرج كثيراً عما قررته الأحكام الفقهية في جانب تأمين الرسل، أو ما يسمى بالحصانة الدبلوماسية.

(1) المرادي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإشارة، تحقيق سامي النشار، ص 151، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط 1، 1984 م

(2) انظر العدوي، إبراهيم أحمد، السفارات الإسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، ص 47 - 49، دار المعارف - مصر، ط 1، 1957

تدعيماً لما قلت أورد بعض الشواهد الشرعية للحصانة الدبلوماسية من الكتاب العزيز
والسنة الغراء وأقوال العلماء من المفسرين والفقهاء:

أولاً: قال تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ
مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ} (1). بموجب هذه الآية ينبغي ألا تمس حصانة الرسل والسفراء
ولا تنتهك؛ حيث أجمعت أقوال المفسرين على أن المستجير أو المستأمن له الأمان والحماية
طوال مدة إقامته في الدولة الإسلامية (2).

يقول ابن الجوزي معلقاً على هذه الآية: (قال المفسرون: وإن أحد من المشركين الذين
أمرتك بقتلهم قد استأمنك بينغي أن يسمع القرآن وينظر في ما أمر به ونهى عنه فأجره، ثم أبلغه
الموضع الذي يأمن فيه) (3).

ويقول الإمام الطبري في تأويل هذه الآية: (وإن استأمنك يا محمد من المشركين الذين
أمرتك بقتالهم بعد انقضاء الأشهر الحرم أحد لسماع كلام الله منك وهو القرآن الذي أنزله الله
عليك فأجره) (4).

ويرى الإمامان الشريبي والخطابي، أن السبب الذي أدى إلى الكف عن إهدار دم الرسول
أو السفير هو أن الله سبحانه وتعالى قال هذه الآية، فحقن له دمه حتى يبلغ المأمن، ويعود
بجواب ما أرسل به فتقوم به الحجة على مرسله (5).

(1) سورة التوبة: آية 6

(2) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد عبد العليم البردوي، ج 8، ص 75،
كذلك ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن عمر، تفسير القرآن الكريم، ج 2، ص 338، دار الفكر - بيروت، دون طبعة،
1401 هـ. ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، ج 3، ص 399،
المكتب - الإسلامي - دمشق، دون طبعة، 1986 م

(3) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج 3، ص 399

(4) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، ج 10، ص 79، دار الفكر - بيروت، دون طبعة،
1405 هـ

(5) الشريبي، مغني المحتاج، ج 4، ص 236، الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، معالم السنن بهامش ابن داود، ج 3،
ص 193، دار الكتب العلمية - بيروت، دون طبعة، 1981 م

قال سعيد بن جبير - رحمه الله - (جاء رجل من المشركين إلى علي بن أبي طالب τ فقال: إن أراد الرجل منا أن يأتي محمداً بعد انقضاء الأربعة أشهر فيسمع كلام الله أو يأتيه بحاجة قتل؟، فقال علي بن أبي طالب τ : لا ؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: (وإن أحدًا من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه)⁽¹⁾. ومن الملاحظ أن الإمام علياً τ استدل على حماية الرسل القادمين إلى دار الإسلام بهذه الآية.

ويقول الإمام أبو يوسف: (إن الولاة إذا ما لقوا رسولاً يسألونه عن اسمه، فإن قال أنا رسول الملك، بعثني إلى ملك العرب، وهذا كتابه معي، وما معي من الدواب والمتاع والرقيق فهدية له، فإنه يصدق ولا سبيل عليه، ولا يتعرض له ولا لما معه من المتاع والسلاح والرقيق والمال، وكذلك لو أن المسلمين أخذوا مركباً في البحر ومن فيه، فقالوا: نحن رسل بعثنا الملك، فلا يتعرض لهم)⁽²⁾. ويؤكد هذا صاحبه الإمام محمد بن الحسن بقوله: (ولو أن رسول أهل الحرب جاء إلى معسكر المسلمين، فهو آمن حتى يبلغ رسالته، فهو بمنزلة مستأمن جاء للتجارة)⁽³⁾.

ويؤكد بعض العلماء المعاصرين هذا المنحى بالقول: إن قاعدة حصانة المبعوثين الدوليين في حالتها السلم والحرب وتأمين المجير، قاعدة قررها الدستور السماوي قبل ألف وأربعمئة سنة⁽⁴⁾ في قوله تعالى: (وإن أحدًا من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه)⁽⁵⁾.

(1) الطبري، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، ج 8، ص 76 - 77

(2) أبو يوسف، الخراج، 203

(3) الشيباني، شرح كتاب السير الكبير، ج 2، ص 515

(4) عفيفي، محمد الصادق، تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام، ص 78، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط 1،

1986م

(5) سورة التوبة: آية 6

ثانياً: أرسل مسيلمة الكذاب كتاباً إلى الرسول p مع رسولييه ابن النواحة وابن أثال، فسألهم النبي p: (أتشهدان أنني رسول الله؟) قالوا: نشهد أن مسيلمة رسول الله، قال الرسول p: آمنت بالله ورسوله، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما⁽¹⁾.

استعمل الرسول p آلتين لغويتين تسعفان في تقوية الإستدلال الشرعي على حرمة قتل الرسل في الإسلام، حيث استعمل لفظة (لو) الدالة على امتناع التحقق في الوجود، ويشير هذا إلى أن قتل الرسل ممتنع وجوباً ولا سبيل إلى افتراض غير ذلك. واستعمل أيضاً كلمة (رسولاً) نكرة، والنكرة تفيد العموم، بحيث ينسحب الحكم على أفراد المحكوم فيه على سبيل الإطلاق، وإذا تضافر امتناع التحقق الوجودي مع عموم حكم هذا الإمتناع دل على أن قتل الرسل ممنوع بأوضح الوسائل البيانية في الشرع⁽²⁾. ويقول الشوكاني: (الحديث يدل على تحريم قتل الرسل الواصلين من الكفار، وإن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام أو سائر المسلمين)⁽³⁾.

إن السند الشرعي الذي اعتمده الفقهاء لمنح الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية للممثل السياسي هو ذلك الحوار السياسي الذي دار بين الرسول p ورسول مسيلمة الكذاب، حيث إن مسيلمة الكذاب بعث كتاباً إلى الرسول p جاء فيه: (من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله، سلام عليك، فإني قد أشركت في الأمر معك، وإن لنا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض، ولكن قریشا قوما يعتدون)⁽⁴⁾.

وقد حمل هذا الكتاب رسل مسيلمة، وقد جاء في مسند الإمام أحمد أنه قال: حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا أبو النصر حدثنا المسعودي حدثنا عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: جاء ابن النواحة وابن أثال رسولا مسيلمة إلى النبي p فقال لهما: أتشهدان

(1) أخرجه أبو داوود، كتاب الجهاد، باب في الرسل، ج2، 289، رقم الحديث (2761)، والحديث صحيح، صححه الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داوود، رقم الحديث (2761)، ج6، ص261

(2) با عمر، أحمد سالم، الفقه السياسي للحصانة الدبلوماسية، ص 107
(3) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، 8 / 182، دار الجليل - بيروت، بلا طبعة، 1393 هـ - 1973 م

(4) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بسبوني، ج2، ص 162، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1410 هـ

أني رسول الله؟ قالوا: نشهد أن مسيلمة رسول الله، فقال: وبعد أن سمع رسول الله ρ ما تلفظ به رسل مسيلمة، قال النبي ρ: آمنت بالله ورسله، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما⁽¹⁾.

وقد رد النبي ρ على كتاب مسيلمة وبعثه مع رسولييه وقد جاء في الكتاب (بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد فإن الأرض لله يرثها لمن يشاء من عباده والعاقبة للمتقين)⁽²⁾.

وعلى ضوء هذا يقرر الإمام الشوكاني تحريم قتل الرسل الواصلين من الكفار وإن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام أو سائر المسلمين⁽³⁾.

ثالثاً: روى الإمام أحمد عن أبي رافع عن أبيه عن جدّه أبي رافع قال: "بعثتني قريش إلى النبي ρ، فلما رأيت النبي ρ، وقع في قلبي الإسلام، فقلت: يا رسول الله، لا أرجع إليهم، قال: إني لا أخيس⁽⁴⁾ العهد ولا أحبس البرد⁽⁵⁾، أرجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجع⁽⁶⁾". قال الشوكاني بعد أن ذكر الحديث: "الحديث يدل أنه يجب الوفاء بالعهد للكفار كما

(1) ابن حنبل، أحمد، المسند، ج 1، ص 396. أبو داود، السنن، ج 3، ص 191. وقد ورد الحديث بألفاظ متشابهة في كتب السنن تدور حول هذا المعنى.

(2) البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، ج 2، ص 162، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1410 هـ.

(3) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، ليل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح ملتقى الأخبار، ج 8، ص 182، دار الجليل - بيروت، بدون طبعة، 1973 م.

(4) أخيس العهد: أي لا أنقض العهد، يقال: خاس بعهده أو بوعده إذا أخفاه، والعهد هنا هو العادة الجارية المتعارفة بين الناس من أن الرسل لا يتعرض لهم بمكروه. البناء، أحمد عبد الرحمن، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام الشيباني مع شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، ج 14، ص 118.

(5) البرد: الرسول المستعجل. الزمخشري، أساس البلاغة، ص 35.

(6) ابن حنبل، أحمد، المسند، وبهامشه كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، 6 / 8، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 4، 1403 هـ - 1983 م.

يجب للمسلمين، لأن الرسالة تقتضي جواباً يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد العهد⁽¹⁾.

رابعا: روى أبو داود قال: حدثنا محمد بن كثير، أنبأنا سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب أنه أتى عبد الله - أي ابن مسعود - فقال: "ما بيني وبين أحد من العرب حنة وأناي (وأنا) مررت بمسجد لبني حنيفة فإذا هم يؤمنون بمسيلمة، فأرسل إليهم عبد الله، فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: لولا أنك رسول لضربت عنقك، فأنت اليوم لست برسول، فأمر قرظة بن كعب، فضرب عنقه في السوق، ثم قال من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة قتيلاً في السوق"⁽²⁾، وفي هذا الحديث دلالة واضحة على فهم الصحابة الكرام وتطبيقهم مبدأ الحصانة للسفراء، فهذا هو عبد الله بن مسعود τ يأمر بقتل المرتد بعد زوال صفة السفير عنه، هذه الصفة ذاتها التي منعت النبي ρ من قتله بالرغم من رده المستبحة لدمه.

خامسا: قال تعالى: (أَنْتُمْ مَنْ قَتَلْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلْتُمْ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)⁽³⁾. ومعنى ذلك أن المستند الإسلامي في تأمين الرسل يرجع إلى علة أصلية (مبدئية) يتم استصحابها في كل ظرف، ومدار هذه العلة على مبدأ الحرمة الأصلية للقتل.

إن الإسلام يراعي المبدأ الإنساني في تأمين الرسل، وهذه علة أصلية غير عارضة، يجب العمل بمقتضاها في كل حالة، فإذا كان الغدر في حق عامة الناس مرفوضاً، فالغدر في حق

(1) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، 8 / 182، دار الجليل - بيروت، بلا طبعة، 1393هـ - 1973 م

(2) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الرسل، رقم الحديث (2772) ج2، ص289، والحديث صحيح، صححه الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، رقم الحديث (2662)، ج6، ص262 العظيم أبادي، أبو الطيب محمد بن شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع شرح الحافظ بن قيم الجوزية، 7 / 443، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية مصر، و دار الفكر - بيروت، ط3، 1399 هـ - 1979 م

(3) سورة المائدة: آية 32

السفير مرفوضاً من باب أولى، لذلك قررت الأحكام الشرعية عدم الغدر برسل الأعداء، وإن كان العدو قد قتل رهائن المسلمين الموجودين عنده، أكد هذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله: (وفاء بعهد من غير غدر خير من غدر بغدر)⁽¹⁾.

وقال أبو يوسف القاضي في معرض حديثه عن السفير: "فإن قال إنني رسول الملك بعثني إلى ملك العرب، وهذا كتابه معي... لا سبيل عليه، ولا يعرض له ولا لما معه من المتاع والسلاح والرقيق والمال"⁽²⁾.

وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني: "لو أن رسول ملك أهل الحرب جاء إلى معسكر المسلمين، فهو آمن حتى يبلغ رسالته"⁽³⁾.

من خلال ما تقدم من أدلة، يتبين لي اهتمام الإسلام بتأمين الرسل والسفراء، فمسؤولية تأمينهم لا تقع على الإمام وحده بل على المسلمين جميعاً، وكذلك يبقى السفير على الأمان وإن توفي الحاكم الذي أعطاه إياه.

وهذه سنة صريحة تؤكد مبدأ الحصانة الدبلوماسية في الإسلام، وتعد اللبنة الأساسية القوية والقاعدة الرصينة في إرساء أسس الحصانة الدبلوماسية الحديثة، فمضت السنة بعد ذلك على أن الرسل لا يقتلون ولا يضطهدون ولا يسجنون ولا يحتجزون، بل لهم الحق في التعامل الحسن والرعاية الكاملة، وظل هذا نهجاً متبعاً لم تتخل عنه الدولة الإسلامية⁽⁴⁾.

يقول الإمام ابن القيم: (وكانت تقدم عليه-أي النبي -رسل أعدائه، وهم على عداوته، فلا يهيجهم ولا يقتلهم؛ ذلك أنه جرت السنة أن لا يقتل رسول)⁽⁵⁾.

(1) الشيباني، السير الكبير، ج 1، ص 320، أبو يوسف، الخراج، ص 188

(2) أبو يوسف، الخراج، ص 365

(3) الشيباني، محمد بن الحسن، شرح السير الكبير، 2 / 251، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، بلا طبعة، القاهرة، 1391 هـ - 1971 م

(4) عفيفي، محمد الصادق، تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام، ص 83

(5) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 2، ص 75

هذا هو الأساس الشرعي للحصانة الدبلوماسية في الإسلام، وفي ضوء هذه الأدلة الواضحة لا يجد القارئ بدأ من اعتبار الشريعة الإسلامية أصلت تأصيلاً واضحاً ولا لابس فيه للحصانات الدبلوماسية، وفي ذلك أبلغ رد وأوضح دليل إلى أولئك المشككين أو الجاهلين لأسبقية الفقه الإسلامي في تأصيل هذه الحصانات، واعتبارها أساس العمل الدبلوماسي والذي يستحيل تصوره بدون هذه الحصانات.

المبحث الثالث: المبررات الفلسفية للحصانات الدبلوماسية

لم تمنح الحصانات الدبلوماسية عبر تاريخها الطويل جزافاً، وإنما كان يقف وراء منحها عدة مبررات قوية جعلت منها نظاماً عالمياً، يُعتبر المتجاوز له خارجاً عن المألوف، ومستتبيحاً للحرمان، ومنتهكاً للعادة التي أصبحت محلّ توافق عالمي، وهذه المبررات اسردها كما يلي:-

1- النظرة الدينية:

وهذه النظرة هي المبدأ الأكثر قدماً منذ قيام أول مبعوث دبلوماسي بمهمة التمثيل لقبيلته، أو الوساطة لحل المشاكل القائمة بين قبيلته وقبيلة أخرى. وتتص هذه النظرية على أن المبعوث هو في حماية الآلهة، وبما أن مهمته مقدسة فيجب أن تكون حياته كذلك، ويجب احترامها وتوفير الحماية له للقيام بمهمته والعودة سالماً لأهله⁽¹⁾.

ولا شك أن هذه النظرية تحولت إلى مبدأ من مبادئ العمل الدبلوماسي في الإسلام، فالمسلمون عندما يمنحون الأمان والحماية للرسول والسفراء فإنما هم - في الحقيقة - ينفذون أمراً واجباً عليهم، لا يملكون معه تعطيل النص أو العدول عنه لرغبة أو لرأي حاكم أو محكوم، {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ} (2). وهذا واضح أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام لرسولي مسيلمة الكذاب: ((لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم)) (3).

(1) خلف: محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 240

(2) سورة التوبة، آية 6

(3) سبق تخريجه ص 123

2- نظرية التمثيل الشخصي:

وتتمحور هذه النظرية حول اعتبار العلاقات ما بين الدول هي مجرد علاقات شخصية ما بين الملوك أصحاب الصلاحيات المطلقة. فسيادة الدولة كانت هي سيادة الملوك⁽¹⁾ فاحترام شخص الممثل الدبلوماسي هو في الحقيقة احترام لمليكه، وإساءة معاملته هو في الحقيقة إساءة لمليكه كذلك، وقد ظهرت هذه النظرية وبرزت على مستوى العالم في العصور الوسطى⁽²⁾.

إن فكرة الإعفاء من الضرائب والرسوم المالية والجمركية لا تستند فقط إلى مبدأ المعاملة بالمثل والمعاملة الدولية فقط، بل أيضاً إلى قواعد أخرى لم يتطرق إليها الكتاب والفقهاء في القانون الدولي إلا نادراً وبشكل غير مباشر، على عكس الكتاب الفقهاء المسلمين الذين تناولوا الموضوع مباشرة في كتاباتهم لا سيما العلامة ابن خلدون الذي قدم التبرير السليم والتفسير النظري والمنطقي بأداء الضريبة أو الإعفاء منها. فكان ابن خلدون أول من ربط الضريبة بمفهوم السيادة الدولية (ولو بشكلها العصبي)، واعتبر أن الضريبة نوع من الانقياد والخضوع، وأن رفضها والقبول بها يعتبر مقياساً للسيادة، سواء أكانت سيادة الحاكم الشخصية أو من ينوب عنه كالمفسر أم سيادة الدول والشعوب، وتحت عنوان في أن عوائق الملك حصول المذلة للقبيل (والإنقياد إلى سواهم) كتب ابن خلدون في مقدمته يقول:

((... وفي هذا أوضح دليل على شأن العصبية، وأنها هي التي تكون بها المدافعة والمقاومة والحماية والمطالبة، وأن فقدها - أي العصبية - عجز عن جميع ذلك كله، ويلحق بهذا الفصل فيما يوجب المذلة للقبيل شأن المغارم والضرائب، فإن القبيل الغارمين ما أعطوا اليد من ذلك حتى رضوا بالمذلة فيه، لأن في المغارم والضرائب ضيماً ومذلة لا تقبلها النفوس الأبية إلا إذا

(1) خلف: محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص240

(2) انظر الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص117، 118

استهدفته عن القتل والتلف⁽¹⁾، ومن كانت عصبية لا تدفع عنه الضيم فكيف له بالمقاومة والمطالبة وقد حصل له الإنقياد للذل⁽²⁾.

فانطلاقاً من رفض مبدأ الذل والخضوع، أقام المسلمون العلاقات الدولية، وتبادلوا البعثات الدبلوماسية مع غيرهم من الأمم والشعوب، وذلك على قاعدة السلام والوئام والتعاهد. وبالتالي فإن الإغفاء من الضرائب والرسوم هو عمل من أعمال السيادة التي ترفض الخضوع لأي شخص سواءً أكان حاكماً أم دولةً. ومن هذا المنطلق يعفى الدبلوماسيون بصفتهم ممثلين للحاكم أو للدولة من أية ضريبة مالية، وذلك تحقيقاً لمبدأ مساواة السيادات، وعدم خضوعها لبعضها البعض⁽³⁾.

3- نظرية امتداد الإقليم:

تفترض هذه النظرية أن المبعوث الدبلوماسي، وكأنه يعمل في إقليم دولته، وإن كان عملياً موجود في إقليم الدولة المضيفة، ويقال ذات الشيء بالنسبة لمقر البعثة، حيث ينظر إليه على أنه امتداد لإقليم دولته، الأمر الذي يعني بالضرورة عدم الخضوع لقوانين الدولة المضيفة.

ويستند هذا الافتراض إلى أن سلطة الدولة لا تمتد إلا على إقليمها، ولكي يخضع الممثل الدبلوماسي لدولته فقط، لا بد أن يكون موجوداً على إقليمها، من هنا يفترض أنه لم يتركه⁽⁴⁾.

إن هذه النظرية سيطرت على الممارسة الدبلوماسية في القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، لكن هذه النظرية لم تعد مقبولة في النظام الدولي الحالي، فقد انتهت إلى الزوال، وقد رفضتها اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية عام (1961م) حيث اعتبرت

(1) أي أن النفس الأبية لا تقبل دفع الضريبة للغير إلا إذا كان في دفعها انقاذ للنفس من مهلكة محتمة، انطلاقاً من القاعدة الشرعية القائلة باختيار أهون الضررين

(2) ابن خلدون، المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب، مكتبة المدرسة - بيروت، 1982 م

(3) انظر الشامي، علي حسين، الدبلوماسية، ص441، دار العلم للملايين - بيروت ط 2، 1994 م

(4) انظر الشكري علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص121، 122، وانظر خلف: محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص242

أنه من أهم واجبات الممثل الدبلوماسي احترام القوانين الداخلية للدولة المستقبلة، أي احترام سيادتها، وإلا يعرض الدبلوماسي نفسه لاعتباره شخصاً غير مرغوب فيه⁽¹⁾.

إن منطق هذه النظرية يتعارض والإختصاص القضائي الجنائي للدولة؛ إذ أن المحكمة المختصة بالنظر في الجريمة المرتبكة داخل مقر البعثة، هي محكمة الدولة المضيئة، وليس محكمة الدولة الموفدة بغض النظر عن جنسية الجاني⁽²⁾.

وهذا ما ينسجم مع موقف الفقه الإسلامي والذي يرى ضرورة أن يخضع السفراء أو المبعوثون للقضاء في الدولة المسلمة.

تبين في هذا المقام أسبقية الفقه الإسلامي في ضرورة محاسبة السفير إذا ارتكب محظوراً شرعياً، وخصوصاً إذا تعلق هذا المحذور بحق البشر، وأن الحصانة الممنوحة له تعني حمايته من الإعتداء عليه وإعفائه من الضرائب والعشور، وليس توفير الغطاء له ليعتدي على المواطنين في البلد المضيف.

4- نظرية مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية:

وتتمحور فلسفتها حول أن الحصانات و الإمتيازات الدبلوماسية التي يتمتع بها الدبلوماسيون ما هي إلا ضرورة يقتضيها ضمان قيام المبعوثين الدبلوماسيين بمهام وظيفتهم بحرية وطمأنينة بعيداً عن تدخل غير محبب من قبل سلطات الدولة المستقبلة⁽³⁾.

ويؤكد الإمام محمد بن الحسن الشيباني - رحمه الله - هذا المنحى بقوله: إن الرسل إذا لم يكونوا آمنين لا يستطيعون تأدية الرسالة، فالأمان لهم بغير شرط، وإن شرط لهم ذلك وكتب به وثيقة فهو أحوط. ويتابع الإمام قوله: أن السفير أو الرسول لا يمكن له أن يعمل من دون احترام، وضمن وحصانة له، وذلك لأن عمله لا يمكن له أن ينجزه من دون مثل هذه الحصانة.

(1) خلف: محمود: النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 242

(2) صبارني: غازي حسن، الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة، ص 157

(3) خلف: محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 243

ويقول الإمام السرخسي: (إذا وجد الحربي في دار الإسلام فقال أنا رسول الملك، فإن أخرج كتاباً عرف أنه كتاب ملكهم كان أماناً حتى يبلغ رسالته ويرجع، لأن الرسل لم تنزل أمانة في الجاهلية والإسلام، وهذا لأن أمر القتال والصلح لا يتم إلا بالرسول، فلا بد من أمان الرسل ليتوصل إلى ما هو المقصود، ولما تكلم رسول بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بما كرهه قال: لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتك، وفي هذا دليل أن الرسول آمن حتى لو لم يتمكن من إقامة البينة على أنه رسول، فلو كلفناه ذلك أدى إلى الضيق والحرج، وهذا مدفوع، فهذا يكفي بالعلامة والعلامة أن يكون معه كتاب يعرف أنه كتاب ملكهم، فإذا أخرج الكتاب فالظاهر أنه صادق، والبناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته⁽¹⁾).

وبهذا يكون الإمام الشيباني قد سبق القانون الدولي، وطرح المفاهيم النظرية التي تبرر منح الحصانات قبل أن تطرحها وتتبنها الإتفاقيات الدولية التي تلتقي مع مفهوم الشيباني - رحمه الله -.

وقد تبنت اتفاقية (فيينا) لعام 1961م هذه النظرية، نظراً لوضوحها ومرورتها وتماشيها مع تطور المجتمع الدولي فقد جاء فيها: ((إن الدول الأطراف في هذه الإتفاقية مقتنعة بأن هذه الإمتيازات والحصانات لا ترمي إلى تحقيق منافع للأفراد، بل ضمان إنجاز مهام وظيفتهم بحرية وطمأنينة بعيداً عن تدخل غير محبب من قبل سلطات الدولة المستقبلة⁽²⁾)).

5- مبدأ المعاملة بالمثل:

تتمحور فلسفة هذا المبدأ حول أن الدولة التي تعامل ممثلي دولة أخرى معتمدين لديها معاملة حسنة، فإنها تتوقع من الدولة الأخرى أن تعامل ممثليها بنفس المعاملة إن لم تكن بأفضل منها، والعكس صحيح.

(1) السرخسي، شمس الدين، الميسوط، ج10، ص92، تصنيف الشيخ خليل الميس، دار المعرفة، بيروت، 1406هـ، 1986م

(2) المرجع السابق، ج10، ص243

ومبدأ المعاملة بالمثل قد أقره الإسلام، وهو ظاهر من عموم قوله تعالى: { فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ }⁽¹⁾ ومن فعله عليه الصلاة والسلام حينما قال لرسولي مسيلمة: ((لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما))⁽²⁾.

وقد أقرت اتفاقية (فيينا) مبدأ المعاملة بالمثل، وقد هدف المشرعون لهذا المبدأ دفع الدول لأن تتسابق فيما بينها على تقديم التسهيلات والمساعدات للبعثات الدبلوماسية بشكل أفضل مما ورد في الإتفاقية⁽³⁾.

(1) سورة البقرة: آية 194

(2) رواه الحاكم، المستدرک، کتاب الجهاد، حدیث رقم 2632، ابن حنبل، وفي کتاب الجزية الحدیث رقم 4377. ورواه البيهقي. السنن، کتاب الجزية، الحدیث رقم 18556 ورواه الإمام أحمد، المسند، مسند المكيين من حدیث نعيم بن مسعود

(3) خلف: محمود، النظرية والممارسة السياسية، ص 245

المبحث الرابع: أنواع الحصانات

أتحدث في هذا المبحث عن الحصانة الشخصية للأفراد، وعن الحصانة القضائية، وعن
حصانة المؤسسات، كما يلي:

المطلب الأول: الحصانة الشخصية للأفراد:

وهي الحماية والأمان الشخصي الذي يتمتع به السفير أو المبعوث أو الشخص الدبلوماسي،
فالإسلام يقر لهؤلاء الحماية التامة، فلا يجوز التعرض لهم بالأذى أو القتل أو المنع من أداء
مهمتهم سواء كان هذا التعرض من أجهزة الدولة الرسمية أو من عامة المسلمين، بل يجب على
الإمام أن يمنع أحاد المسلمين أو عامتهم من التعرض لهم⁽¹⁾.

إن وضع الرسول أو السفير في دولة الإسلام هو وضع المستأمن، فالسفير يعد مستأمناً
ضمنياً؛ لأنه ليس بحاجة إلى عقد أمان أو اتفاق بين دولة الإسلام أو غيرها، وذلك نظراً لطبيعة
مهمته وضرورة وظيفته، فهو يتمتع بالأمان ما دام في دولة الإسلام حتى ينهي مهمته ويبلغ
المأمن، قال ابن نجيم: "... ولو قال أنا رسول ووجد معه كتاب يعرف أنه كتاب ملكهم بعلامة
تعرف ذلك كان آمناً، فإن الرسول لا يحتاج إلى أمان خاص به بل بكونه رسولاً يأمن"⁽²⁾.

إذاً، انطلاقاً من مفهوم الأمان الذي أقرته الشريعة الإسلامية انبثقت الحصانات الدبلوماسية،
وكان رسول الله p هو أول من طبق الأمان وأقر مبدأ المنعة الشخصية للسفراء أو المبعوثين،
وإن كانت مهمتهم تشوبها الشكوك والإنحرافات عن المقاصد التي من أجلها انتدبوا في المهمة.

(1) انظر الكاساني، بدائع الضائع، 7 / 107، الشيرازي، المهذب 2 / 278

(2) ابن نجيم: زين العابدين ابراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 5 / 109، دار المعرفة، بيروت، ط2، بلا تاريخ،

وانظر الشيباني: محمد بن الحسن، شرح السير الكبير 4 / 471، وانظر السرخسي، المبسوط، 10 / 92

وقد أكد الرسول p هذه الحصانة عندما أتاه رسولا مسيلمة الكذاب يزعمان أن مرسلهما نبي، فقال لهما: (لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما)⁽¹⁾.

يظهر من هذا القول أن التأكيد على أن منح الحصانة هو ضرورة لا بد منها لتأمين أداء مهام المبعوثين والرسل؛ لأنهم يمثلون أشخاص الملوك، وبالتالي صفة تمثيل السيادة للولاية والحكام والدول تتبعهم في القيام بمهامهم. فكان التعرض لهم ولكرامتهم وانتهاك حرمتهم، بمثابة التعرض لشخص الذي أرسله، لذا لا يجوز التعرض لهم بالأذية والضرر⁽²⁾.

وقد نصت اتفاقية (فيينا) لعام 1961م في مادتها رقم (29) على ما يلي: "ذات المبعوث الدبلوماسي مصونة، فلا يجوز إخضاعه لأي إجراء من إجراءات القبض أو الحجز، وعلى الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالإحترام الواجب له، وأن تتخذ كافة الوسائل المعقولة لمنع الإعتداء على شخصه أو على حرّيته أو على كرامته"⁽³⁾.

إن الممثل الدبلوماسي الذي يمثل دولته في الخارج تفرض عليه طبيعة عمله بأن يتمتع بالأمن الشخصي والحماية التي تضطلع بها الدولة المضيفة لمنع أي اعتداء يقع على شخصه، وإذا تصفحنا تاريخ المسلمين نجد فيه احتراماً وتقديراً فائقاً لشخص الممثل السياسي، وفي تعامل النبي p مع رسل الملوك والأمراء أكبر دليل على ما أقول.

والحصانة الشخصية لا تختلف في جوهرها عما قرره الإسلام أساساً للحرمة الشخصية، فموقف النبي p من رسل مسيلمة الكذاب دليل واضح وحجة دامغة على احترام السفراء.

إن الأمان الشخصي للممثل الدبلوماسي من وجهة النظر الإسلامية محاط بسياج شرعي حصنته النصوص الشرعية من القرآن والسنة، وآراء الفقهاء المسلمين شاهدة على ذلك، يقول الإمام الشيباني: (الرسل آمنون وإن لم يستأمنوا؛ لأنهم ما لم يكونوا آمنين لا يتمكنون من أداء

(1) سبق تخريجه ص 123

(2) الشامي، علي حسين، الدبلوماسية، ص 438

(3) خلف: محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 267، دار زهران - الأردن، ط 2، 1997 م

الرسالة على وجهها، فكانوا آمنين من غير شرط، ولكن إن شرطوا لهم ذلك وكتب به وثيقة فهو أحوط⁽¹⁾.

ويقول الورجلاني: (وإن طلبوا منا الأمان للتصرف في بلادنا للتجارة أو للإسلام أو رسل إلينا، فجانز لنا تركهم أو الفكوك أو البيع أو الشراء في الأمان فلا بأس)⁽²⁾.

يقول الزحيلي: (إن الحصانة تتنافى مع كل تدبير زجري يستهدف الشخص ؛ لأن شخص الممثل الدبلوماسي مصون، والأمان في الإسلام يقضي بتحريم التعرض لشخص الرسول وماله وأسرته وأتباعه وحاجاته، بل ورسائله السياسية)⁽³⁾.

هذه النصوص التي قررها الفقهاء لا تخرج عما قررته اتفاقية (فيينا) في جانب الحصانة الدبلوماسية لشخص الممثل السياسي وهذا يعني أن الفقه الإسلامي قد سبق التشريعات الدبلوماسية الحديثة في إقرارها للحصانة الدبلوماسية.

أما الذين تشملهم الحصانة الشخصية فهم شخص الممثل الدبلوماسي ونائبه ومستشاروه والموظفون الآخرون في السلك الدبلوماسي، وكل الموظفين الذين لا تنجز العملية الدبلوماسية إلا من خلالهم، وعدد هؤلاء الموظفين تحدده المصلحة والإتفاقيات الخاصة بين الدول والتي بموجبها يتم تبادل البعثات الدبلوماسية. وإتماماً للفائدة سأبين بالتفصيل مكونات البعثة الدبلوماسية والمشمولين بالحصانة الدبلوماسية كالتالي:

1- رئيس البعثة:

وهو الشخص الذي تختاره دولته ليتولى رئاسة البعثة الدبلوماسية لدى الدولة المبعوث لديها، وحصانته لا تقتصر عليه بل تمتد لأفراد أسرته، وهم زوجته وأبنائه الذين يقيمون معه بشرط أن لا يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها.

(1) الشيباني، محمد بن الحسن، شرح السير الكبير، ج 2، ص 296

(2) الورجلاني، يوسف بن ابراهيم، الدليل والبرهان، ج 1، ص 93 ن وزارة الثقافة والتراث - مسقط، دون طبعة، دون تاريخ نشر

(3) الزحيلي، وهبة، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص 336

ومن الناحية الشرعية فإن الحصانة الممنوحة لشخص الممثل السياسي بكل درجاته الوظيفية تنسحب على التوابع وهذا ما قرره فقهاء المسلمين، يقول قاضي القضاء البيضاوي في معرض حديثه عن الأمان الممنوح لغير المسلمين: (يتعدى إلى ما معه من الأهل والمال، وإن أطلق على الأظهر؛ لأنه ترك ما يؤذيه، ولأنها كالتابع)⁽¹⁾.

ويفهم من هذا النص أن أسرة الممثل السياسي لا تتمتع بالحصانة إلا إذا كانت مصاحبة له في الدولة الإسلامية، وهذا ما أشار إليه القرطبي بقوله: (ومن خرج إلينا من أهل الحرب مستأمناً فلا أمان على شيء تركه في دار الحرب من أهل وولد ومال)⁽²⁾.

2- موظفو البعثة أو أعضاؤها: وهم ثلاث طوائف⁽³⁾.

أولاً: الموظفون الدبلوماسيون: وهم طائفة من الموظفين الدبلوماسيين الذين يعملون تحت إمرة رئيس البعثة، ويعهد إليهم بمعاونة رئيس البعثة ويتدرجون من مستشار إلى سكرتير أول وثاني وثالث وملحق، ويطلق عليهم جميعاً بمن فيهم رئيسهم، أعضاء السلك الدبلوماسي، وهم على هذا النحو:

أ- المستشار: وهو الرجل الثاني في البعثة الدبلوماسية بعد رئيسها، وليس للمستشار اختصاصات معينة، بل إن تحديد اختصاصاته تتوقف على طبيعة علاقته برئيس البعثة وثقة الأخير به وبإمكانياته.

وهو يقوم مقام السفير عند غيابه وينوب عنه في الحضور في بعض المراسم أو الاحتفالات والمناسبات الرسمية إذا ما أنابه السفير أو تعذر حضوره لسفر طارئ أو لأي عذر آخر.

(1) البيضاوي، الغاية القصوى في دراية الفتوى، تحقيق علي محي الدين داري، ج 2، ص 953، دار النصر - القاهرة، دون طبعة، 1982 م

(2) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الكافي في فقه مذهب أهل المدينة المالكي، ج 1، ص 481، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، دون طبعة، 1980 م

(3) انظر الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 91 وما بعدها

ب-السكرتير: يأتي السكرتير ثالثاً من حيث المرتبة بعد السفير والمستشار وينصب جل عمله على مساعدة السفير والمستشار في المهام المسندة إليهما من قبل دولتهم، إذ غالباً ما يكون السفير منشغلاً بالمقابلات وأداء الأعمال البروتوكولية، والمهام المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية وتوطيدها مع الممثلات، وسفارات الدول الأخرى في العاصمة التي يعمل فيها.

وفي الدول ذات البعثات الدبلوماسية الكبيرة غالباً ما يكون هناك أكثر من سكرتير واحد، وفي هذه الحالة يصنف السكرتيريون بحسب أهمية الأعمال التي يقوم بها كل واحد منهم، فيكون الأول أعلاهم مرتبة حين توكل إليه الأعمال الأكثر أهمية، ثم الثاني فالثالث للذان عادة توكل إليهم الأعمال الأقل أهمية.

ت-الملحقون: وهم موظفون فنيون يتحدد عملهم بمسائل فنية معينة لا علاقة لهم بالمسائل الدبلوماسية، ولكن يلحق بهم وصف (الدبلوماسيون)، ويعدون جزءاً من البعثة الدبلوماسية، كونهم يقومون عادة بمساعدة السفير والمستشار والسكرتيرين. وفتياً يرتبط الملحقون بوزارات معينة كل حسب اختصاصه، فيتبع الملحق العسكري وزارة الدفاع، ويتبع الملحق التجاري وزارة التجارة، ويتبع الملحق الثقافي وزارة التعليم والبحث العلمي أو وزارة الثقافة أو الإعلام. ويترتب على هذه البعثة الفنية، التزام الملحق بإرسال التقارير إلى الوزارة التي يتبعها كما يلتزم بتنفيذ تعليماتها من الناحية الفنية.

أما إدارياً فيتبع الملحق رئيس البعثة الدبلوماسية، باعتباره الرئيس الإداري الأعلى لجميع أعضاء البعثة، من هنا يلتزم كل منهم بإخباره عن كافة تحركاته وتنفيذ تعليماته الإدارية بغض النظر عن تعليمات الوزارة.

ثانياً: الموظفون الإداريون والفنيون:

ويتولى هؤلاء القيام بالأعمال الإدارية والمالية والكتابية للبعثة الدبلوماسية كمدبر الحسابات وأمين المحفوظات والكتابة والموظفين الإداريين.

ثالثاً: مستخدمو البعثة الدبلوماسية:

وهم طائفة من الموظفين والمستخدمين، يتولون القيام بالأعمال الخدمية للبعثة، كعمال الصيانة والهاتف والكهرباء والماء والحراس والسعاة وعمال التنظيف.

رابعاً: الخدم الخصوصيون:

وهم الأشخاص الذين يتولون القيام بالخدمة المنزلية لرئيس البعثة وأعضائها، ولا يشترط في أفراد هذه الطائفة أن يكونوا من العناصر الوطنية⁽¹⁾ فقد يكونوا من بين هؤلاء أو من مواطني البلد المضيف، وفي الحالتين يعدون من أعضاء البعثة، وهذا ما أشارت إليه صراحة المادة (1/ج) من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية: ((عبارة الأشخاص الذين تتكون منهم البعثة تتصرف إلى الأعضاء الدبلوماسيين وإلى أعضاء البعثة الإداريين والفنيين، والأشخاص القائمين بالخدمة في البعثة)).

وما ينطبق على رئيس البعثة الدبلوماسية من حصانة، فهو ينطبق على باقي الموظفين في البعثة الدبلوماسية على اختلاف مهامهم، لأن وضع الرسول أو السفير أو المبعوث أو من يلحق به من أعضاء البعثة الدبلوماسية هو وضع المستأمن، وإن لم يكن بحاجة إلى عقد أمان، أو الإتفاق بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، فالسفير ومن دونه من أفراد بعثته يعدون مستأمنين ضمناً بالنظر إلى مهمتهم أو وظيفتهم، فهم بهذا الوصف آمنون ما داموا في الدولة الإسلامية، قال أبو يوسف القاضي في معرض حديثه عن أمان السفير: "فإن قال إنني رسول الملك بعثني إلى ملك العرب، وهذا كتابه معي... لا سبيل عليه، ولا يعرض له ولا لما معه من المتاع والسلاح والرقيق والمال"⁽²⁾. ويقول قاضي القضاة البيضاوي في معرض حديثه عن الأمان الممنوح لغير المسلم (يتعدى إلى ما معه من الأهل والمال، وإن أطلق على الأظهر؛ لأنه

(1) زهرة: عطا محمد صالح، أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، ص18

(2) أبو يوسف، الخراج، ص365

ترك ما يؤذيه، ولأنها كالتابع⁽¹⁾ ويفهم من كلام أبي يوسف والبيضاوي أن أسرة الممثل السياسي ومعاونوه يتمتعون بالحصانة التامة فلا يصح التعرض لهم أو لما معهم من متاع.

إن الرسل والمبعوثين ومن صاحبهم قد استمتعوا بحصانة شخصية كاملة في التشريع الإسلامي، إذ إنه لم يكن يحل قتلهم على الإطلاق، أو الإساءة إليهم، بل إنه لم يكن يسمح لأحد أن يسيء معاملتهم أو التحرش بهم⁽²⁾.

المطلب الثاني: الحصانة القضائية

وتعني عدم خضوع السفير أو المبعوث الدبلوماسي للولاية القضائية للدولة الموفد إليها.

ويختلف الفقه الإسلامي عن القانون الدولي الذي يعطي السفير أو المبعوث الدبلوماسي حصانة قضائية. فالفقه الإسلامي يقرر مسؤولية الرسول أو السفير عما يرتكبه من تصرف مخالف للشريعة الإسلامية، وذلك لأن حكم السفير أو المبعوث هو حكم المستأمن في الدولة الإسلامية.

وقد اختلف الفقهاء المسلمون في الجرائم التي يعاقب بها السفير أو المبعوث إذا ارتكبها على النحو التالي:

أ- ذهب الحنفية إلى التفريق في الجرائم التي يرتكبها السفير أو الرسول خلافاً لأبي يوسف، فإذا ارتكب جريمة من جرائم التعدي على حقوق الأفراد كالغصب والقتل والقذف وغيرها من الحقوق المتعلقة بالأفراد، فإنه يخضع للعقوبة ويقام عليه الحد، أما تلك الجرائم التي تتعلق بحق الله سبحانه أو الحق العام، وليس فيها حقوق لأفراد، كالسرقة والزنا وشرب الخمر، فلا يقام عليه الحد.

(1) البيضاوي، الغاية القصوى في دراية الفتوى، تحقيق علي محيي الدين داغي، 953/2، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، دون طبعة، 1982م

(2) عفيفي: محمد صادق، تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام، ص50، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة، 1986م

قال الإمام محمد بن الحسن: " وإن قذف مسلماً يضرب الحد، لأن فيه حق العباد، وأيضاً فإنه مشروع صيانة لعرضه، ولهذا تسمع خصومته في الحد، ولا تستوفى إلا به، فأما ما أصاب من الأسباب الموجبة للحد حقاً لله تعالى، كالزنا والسرقة فالخلاف فيه معروف أنه لا يقام عليه ذلك في قول لأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لأبي يوسف" (1).

ب- ذهب الشافعية مذهب الحنفية إلا أنهم اختلفوا عن الحنفية في السرقة، فقالوا بأنه يجب فيها الحد صيانة لحق الآدمي كالقذف (2).

يقول الإمام الشافعي في كتابه الأم: " إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا حدوداً، فالحدود عليهم وجهان، فما كان منها لله لا حق للآدميين فيكون لهم عفو، لأنه لا حق فيه لمسلم، إنما هو لله تعالى، ولكن يقال لهم: لم تؤمّنوا على هذا فإن كفتهم وإلا رددنا عليكم الأمان وألحقناكم بمأمنكم، فإن فعلوا ألحقوا بمأمنهم، ونقضوا الأمان بينهم، وكان ينبغي للإمام إذا أمنهم، أن لا يُزمنهم حتى يعلموا أنهم إن أصابوا حداً أقامه عليهم، وما كان من حد للآدميين أقيم عليهم، ألا ترى أنهم لو قتلوا، لقتلناهم، فإن كانوا مجتمعين على أن نقيدهم منهم حداً القتل لأنه للآدميين، كان علينا أن نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجّة وأرشها (3) مثل الحد في القذف" (4).

1. ذهب الحنابلة إلى وجوب تطبيق جميع الحدود على الجرائم التي يرتكبها المستأمن من سفراء وغيرهم، لأنهم إنما أعطوا الأمان ليلتزموا بأحكام الشريعة الإسلامية، ولم يعطوا الأمان ليقوموا بجرائم وتعدي. قال ابن قدامة: " إذا سرق المستأمن في دار الإسلام أو غصب، ثم عاد إلى وطنه في دار الحرب ثم خرج مستأماً مرة ثانية استوفى منه مالزمه في أمانه الأول" (5).

(1) الشيباني: محمد بن الحسن، شرح السير الكبير، 1/ 306، وانظر ابن الهمام، فتح القدير، 4/ 155

(2) انظر الشيرازي، المهذب، 2/ 279 - 280

(3) الشجّة هي الإصابة في الرأس، فإذا كانت الإصابة مما يمكن فيه المماثلة فيقتص من الجاني بمثل فعله، وان تعذرت المماثلة أو عفا المجني عليه وأسقط حقه في القصاص فيصير إلى الإرش، وهو البديل المالي يقدره أهل الخبرة والإختصاص

(4) الشافعي، الأم، 7/ 358

(5) ابن قدامة، المغني، 8/ 401

وإلى هذا الرأي ذهب أبو يوسف من الحنفية، فهو يرى أن أحكام الإسلام تطبق على من يسكن الدولة الإسلامية ويقيم فيها سواء أكان مسلماً أو ذمياً أو مستأماً، فإن هؤلاء لم يمنحوا الأمان والذمة إلى بعد قبولهم التزام حكم الشريعة مدة إقامتهم في دار الإسلام⁽¹⁾.

ج- ذهب فريق من المتأخرين إلى إعفاء السفراء وغيرهم من المبعوثين والدبلوماسيين من العقوبات التعزيرية وإقامة الحدود التي وردت النصوص الشرعية بها.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: "أما بالنسبة للعقوبات، فنقول إن هناك عقوبات غير مقدره في الكتاب والسنة إذ لم يرد بها نص شرعي بل يتولى ولي الأمر تقدير العقاب فيه، أو يترك للقاضي المختص، وتسمى هذه العقوبات تعزيرية وهذه يصح أن تدخل في ضمن حصانة الممثلين السياسيين، لأن تقديرها من حق ولي الأمر ولكن يجب أن يكون عقاب تطبقه دولة الممثل، أما العقوبات المقدره بنص قرآني، وهي الحدود والقصاص فقد علمت رأي أبي حنيفة بها، وأنه على أساس ذلك المذهب يصح الترخص في الحدود التي ليس للعباد حق فيها أو حق الله فيها غالب، أما القصاص فلم يترخص فيه أبو حنيفة ولا غيره، وإنني أرى أن مصادر الشريعة ومواردها لا تسوغ الإتفاق على ترك المجرم الذي ارتكب ما يوجبها - العقوبة - ليحاكم على أساس قانون آخر، لأن ذلك يؤدي إلى تعطيل أحكام الله تعالى في أرض الإسلام، وإذا تعاقد ولي الأمر على ذلك فعقده باطل، لأنه تضمن شرطاً يخالف ما في كتاب الله تعالى"⁽²⁾.

وإتماماً للفائدة سأعرض لرأي القانون الدولي في الحصانة القضائية.

يعطي القانون الدولي السفير أو الرسول الحصانة القضائية التامة، حيث لا يصح أن يمثل الرسول أو السفير أمام محاكم البلد الموفد إليها، وفي حال ارتكابه جرمًا، يرحل السفير إلى بلده ويمثل أمام محاكمها.

(1) انظر الكاساني، بدائع الصائغ 7 / 131، وما بعدها

(2) أبو زهرة: محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، ص73، دار الفكر العربي - مصر - بلا طبعة، بلا تاريخ، وانظر

الزحيلي: وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ص947، دار الفكر دمشق، ط1، 1417 هـ - 1996 م

والهدف من الحصانة واضح وصريح، وهو ضمان الإستقلالية التامة للموظف الدبلوماسي للتفرغ الحر لمهامه دون أي تدخل من قبل السلطات القضائية للدولة المستقبلية، وطيلة إقامته فيها.

فإن كان هذا هو واجب الدول المستقبلية، فإن من واجب الدبلوماسي أن لا يعتقد أن حصانته هذه تعني تحرره من المسؤولية ومن طاعة القوانين الداخلية لهذه الدولة المستقبلية، بل العكس هو الصحيح أي أن هذه الحصانة إنما أعطيت له لتميزه عن الأجانب الآخرين المقيمين في الدولة أو حتى عن مواطنيها، والشخص المتميز يجب أن يكون قدوة للآخرين، وأن يزداد احترامه لقوانين هذه الدولة التي تحترمه وتميزه عن غيره، وأن يتصرف سواء أثناء قيامه بواجبه الرسمي أو الشخصي ضمن نطاق هذه القوانين.

والشيء الأهم إضافة لما ذكر، هو أن هذه الحصانة التي تحميه من قوانين هذه الدولة المعتمد لديها لا تعني بحال أنه أصبح (فوق القانون) بل الحقيقة أنه خاضع له، وفي هذه الحالة لقانون بلاده، ففي حال رفع الحصانة عنه من قبل الدولة المعتمد لديها وعودته لبلده ستمت مقاضاته أمام قضائها⁽¹⁾.

إن الفرق بين ما ذهب إليه الفقه الإسلامي باختلاف الآراء والقانون الدولي الحديث يكمن في مكان مقاضاة السفير إذا ارتكب ما يوجب مقاضاته، فبينما يرى الفقهاء المسلمون ضرورة مقاضاته على أرض الدولة الإسلامية لتحكيم الشريعة، يرى القانون الدولي أن السفير أو المبعوث الدبلوماسي تتم محاكمته في دولته بحسب قانون دولته. ولذلك لم يقل أحد بانفلات السفير في العقوبة إذا ارتكب ما يوجبها⁽²⁾. مع التنويه إلى أن دولة السفير لن تكون حريصة تماماً على إحقاق الحق في مقاضاة سفيرها بعكس إذا ما حوكم في البلد الموفد إليه.

(1) خلف: محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 270

(2) لمزيد من التفصيل للاختصاصات المختلفة للحصانة القضائية من وجهة نظر القانون الدولي، انظر خلف، محمود،

النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 271 وما بعدها

المطلب الثالث: حصانة المؤسسات

يقصد بحصانة المؤسسات تلك الحماية التي تتمتع بها دور البعثة الدبلوماسية كمقر السفارة أو مقر القنصلية أو الملحقية أو منزل السفير أو غيره من منازل الدبلوماسيين العاملين في البعثة أو الدور التابعة لها.

لقد أقرت الشريعة الإسلامية حرمة وصيانة مساكن الأفراد، وإذا أمعنا النظر في الأدلة الشرعية فإننا نجد ما يشير إلى حرمة المساكن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِن قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ (1).

يقول ابن العربي: (نزلت هذه الآية عامة في كل بيت) (2)، ويقول القرطبي: (لما خص الله سبحانه وتعالى ابن آدم الذي كرمه، وفضله بالمنازل وسترهم فيها عن الأبصار، وملكهم الإستمتاع بها على الأفراد، وحجب على الخلق أن يطلعوا على ما فيها من خارج، أو يلجوها من غير إذن أربابها، أدبهم بما يرجع إلى الستر عليهم، لئلا يطلع أحدٌ على عورة) (3).

يقول سيد قطب: (والبيوت لا تكون كذلك إلا حين تكون حرماً آمناً لا يستتيحه أحد إلا بعلم أهله وإذنبهم، وفي الوقت الذي يريدون، والحالة التي يحبون أن يلقوا عليها الناس) (4).

وفي سنة النبي ﷺ ما يؤكد حرمة المساكن الخاصة، حيث قال ﷺ: (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع) (5).

(1) سورة النور: الآيات 27 - 29

(2) ابن العربي، أحكام القرآن، ج 3، ص 1346

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 7، ص 4604

(4) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ج 8، ص 87، دار الشروق - القاهرة، ط 10، 1985 م

(5) رواه مسلم، صحيح مسلم، ج 3، ص 1694. ورواه البخاري، صحيح البخاري، ج 5، ص 2305

ولتأكيد حرمة المساكن الخاصة سواءً أكانت للمسلمين أم لغيرهم ممن تواجدوا على أرض الدولة الإسلامية بصورة شرعية، روى أبو داود في سننه عن النبي ρ أنه قال: (إن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا ضرب نساءهم ولا أكل ثمارهم، إذا أعطوكم الذي عليهم)⁽¹⁾.

تلك الآيات الأحاديث تدل على حرمة المسكن بشكل عام، ولقد عرفت الدولة الإسلامية منذ صدرها الأول وفي العصور اللاحقة كيف تستقبل الرسل والسفراء بتجهيز الدور الملائمة لهم ولإقامتهم مدة البعثة، وذلك مثل: ((منزل رملة بنت الحارث بن سعد في المدينة على عهد رسول الله ρ ، والمنزل الذي كان يعرف باسم (دار الضيفان) و (دار صاعد) ببغداد حيث كانا بمثابة دار للضيافة، وفي أواخر أيام العباسيين كان السفراء يعطون داراً يسكنون فيها أو ينزلون في مدرسة من المدارس، أمّا في دمشق فقد كانوا ينزلون في دار الضيافة وكذلك في القاهرة.

وفي زمن الأيوبيين عرفت (دار الوزارة) - وهي الدار التي كان يسكنها الوزراء في عهد الفاطميين - لمن يرد من الملوك ورسل الخليفة والرسل والواردين من الملوك)⁽²⁾.

وحرمة الأماكن الخاصة ودور السكن منصوص عليها في الكتاب العزيز سواءً أكانت هذه الدور للمسلمين أو لغيرهم، فليس للإفراد أو الدولة حق الاعتداء على السكن الخاص والأماكن الخاصة، ودخولها بغير إذن من أصحابها. قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} ⁽³⁾.

(1) أبو داود، السنن، كتاب الخراج، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، حديث رقم (2050)، ج2، ص378،
والحديث صحيح
(2) الملاح: فادي، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ص698، منشأة المعارف - الإسكندرية، بلا
طبعة، 401 هـ - 1981 م
(3) سورة النور: آية 27

ولذا يمكننا القول إن حصانة المؤسسات مبدأ يدخل ضمن السياسة الشرعية للدولة الإسلامية، فيجوز لها أن تعطي الحصانة والحماية للبعثات الدبلوماسية فتوفر لها الحماية والرعاية سواء لأفرادها أو للأماكن والمباني التي تقطنها.

إن الإسلام يقر بحصانة مساكن الأفراد العاديين ومن باب أولى إقراره بحرمة حصانة مسكن الممثل السياسي، فالدور والمنازل وأماكن السكن لها حرمة وحصانة، لأنها تابعة للأفراد، ولأن الإسلام يؤمن الرسول أو السفير فلا بد أن يكون المسكن أو المبيت الذي يسكنه آمناً ضمناً، لأنه يحتاج إليه، ولأنه لا يمكن أن نتصور الأمان الشخصي بمعزل عن أمان المبيت والقاعدة الشرعية تقول: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، فلا يتم استئمان الرسول إلا ضمن مسكنه ومبيته.

وهذه الحماية والرعاية التي توفرها الدولة الإسلامية لمقر البعثة الدبلوماسية ولأفراد البعثة ليست حماية مطلقة دون قيد أو شرط، بل إن هذه الحماية والرعاية مشروطة بالتزام البعثة الدبلوماسية بعملها بعيداً عن الإفساد ومخالفة أحكام الشرع والإعتداء على حرمة الدولة كتدبير المؤامرات والكيد للإسلام وأهله، ومحاولة الانقلاب وتجنيد العملاء وما إلى ذلك من الأعمال التي يرفضها الإسلام، والتي هي بالمناسبة محل رفض عالمي، ويرفضها القانون الدولي.

فالبعثة الدبلوماسية لم تعط الحصانة والحماية للقيام بأعمال مخالفة للشريعة أو لنظام الدولة الإسلامية، كالتجسس والإطلاع على عورات المسلمين، وإنما أعطيت الحصانة حتى تستطيع أن تؤدي أعمالها بصورة صحيحة، فإذا أخلت بواجبها كان لا بد من محاسبتها، وهذا الرأي يتفق مع ما ذهب إليه القانون الوضعي في بعض آرائه من أن الحصانة تعطى للسفير أو المبعوث أو البعثة الدبلوماسية الدائمة بمقتضى قيامهم بمهامهم ووظائفهم، وليس بمقتضى التمثيل الشخصي أو امتداد الإقليم.

يقول الأستاذ هاني الرضا: إن حرمة مسكن الممثل الدبلوماسي لا تعني إمكانية خرقه للقوانين أو التعدي على حقوق مواطني الدولة المضيفة، ومن ثم الإحتماء بحصانته ليظل بعيداً عن أي إجراء يتخذ ضده⁽¹⁾.

وبذلك يكون التصور الإسلامي لحصانة البعثات الدبلوماسية ومؤسساتها قد سبق القانون الوضعي الذي عاد مؤخراً وأخذ بما جاء في الشريعة الإسلامية من أن الحصانة تعطى لمن يستحقها بالنظر إلى طبيعة عمله ومهمته التي جاء من أجلها مع عدم اعتبار أي سبب آخر.

ولذا فإن الحصانة التي تتمتع بها مؤسسات البعثة الدبلوماسية في الدولة الإسلامية هي حصانة تمنعها من القيام بأي عملٍ مخالف لنظام الدولة الإسلامية، كما أنها حصانة توفر للبعثة كافة أنواع الرعاية والحماية لأداء مهمتها⁽²⁾.

أمّا صور الحصانة والحماية التي تتمتع بها مؤسسات البعثة الدبلوماسية في الدولة الإسلامية كما يلي:

1- حصانة مقر البعثة:

جرى العمل ومنذ بدأ التمثيل الدبلوماسي الدائم بين الدول، على تمتع مقر البعثة الدبلوماسية بالحصانة، احتراماً لسيادة الدولة التي تمثلها وضماناً لأداء البعثة الدبلوماسية عملها بصورة مستقلة.

ويتمد مقر البعثة الذي يتمتع بالحصانة إلى كافة الأماكن والمباني التي تشغلها البعثة من الناحية الواقعية والرسمية المملوكة لها أو للدولة المضيفة، أو المستأجرة من رعاياها، فتمتد الحصانة إلى مقر عملها الرسمي والحدائق المحيطة بها والأماكن المخصصة لسياراتها، ومحال إقامة الحرس المكلفين بالحماية والحراسة⁽³⁾.

(1) الرضا، هاني، *الدبلوماسية*، تاريخها قوانينها وأصولها، ص 134، دار المنهل اللبناني - بيروت، ط 1، 1997

(2) المهيري، سعيد عبد الله حارب، *العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية*، ص 364، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1،

1416 هـ - 1995 م

(3) الشكري، *الدبلوماسية في عالم متغير*، ص 131

كما لا يجوز للسلطات التنفيذية كقوات الأمن أو غيرها دخول مقر البعثة أو تفتيشه إلا بموافقة القائمين على البعثة وأخذ الإذن المسبق منهم إلا في حالات الضرورة كالحريق والكوارث وغيرها (1).

2- التسهيلات الخاصة بعمل البعثة الدبلوماسية:

جرى العمل ومنذ بدأ العمل بنظام التمثيل الدبلوماسي الدائم، على منح البعثات الأجنبية بعض التسهيلات الخاصة التي تتصل بعملها، تمكيناً لها من إنجاز المهام المسندة لها وفق التفصيل التالي:

أ- حرية الاتصال:

لم ينشأ التمثيل الدبلوماسي إلا لتمثيل الدولة وحماية مصالحها في الدولة المضيفة وفي الهيئات الدولية، الأمر الذي يعني بالضرورة أن جل عمل البعثات ينصب على الإتصال بالغير من الدول.

من هنا كان على الدولة المعتمد لديها القيام بعدة واجبات تجاه البعثة الدبلوماسية، بعضها إيجابي ويتمثل بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتأمين حرية الإتصال لها، والآخر سلبي، ويتمثل بامتناعها عن إتيان أي عمل من شأنه عرقلة هذا الإتصال أو خرق سرية (2).

إن الإسلام وهو يقر بالحماية التامة لأعضاء البعثة الدبلوماسية، تسهيلاتاً للمهمة التي انتدبوا إليها، لا يغفل أهمية توفير الجو الملائم لإنجاح المهمة الدبلوماسية، وهذا النجاح لا يتأتى بدون منح السفراء الحرية الكاملة للإتصال بدولهم، روى الإمام أحمد عن أبي رافع عن أبيه عن جدّه أبي رافع قال: "بعثتني قريش (3) إلى النبي ρ ، فلما رأيت النبي ρ ، وقع في قلبي الإسلام، فقلت:

(1) المهيري، سعيد عبد الله حارب، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، ص 365

(2) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 141

(3) برسالة كما يدل عليه السياق

يا رسول الله، لا أرجع إليهم، قال: إني لا أخيس العهد ولا أحبس البرد⁽¹⁾، أرجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن⁽²⁾ فارجع⁽³⁾. يقول أحمد عبد الرحمن البنا: إنما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالرجوع لأنه كما حمل تبليغ الجواب لزمه القيام بكلا الأمرين فيصير برفض بعض ما لزمه موسوما بسمة الغدر، وكان رسول الله أبعد الناس عن ذلك⁽⁴⁾.

فها هو النبي صلى الله عليه وسلم، لا يقبل من هذا السفير أن يترك رد الجواب لقومه الذين أرسلوه، لأنه يعلم عليه الصلاة والسلام أن هذا مناف لأصول العمل الدبلوماسي، فهو لم يكتف بمنح السفير حرية الإتصال، بل ألزمه برد الجواب إلى قومه، وهو بذلك يقر قاعدة أصيلة في إعطاء الحرية التامة للمراسلات بين السفراء وبلدانهم.

يقول الشوكاني معلقاً على هذا الحديث: (والحديث دليل على أنه يجب الوفاء بالعهد للكفار كما يجب للمسلمين، لأن الرسالة تقتضي جواباً يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد العهد)⁽⁵⁾.

ولا يفوتني أن أنوه إلى أسبقية الإسلام إلى احترام مبدأ حرية المراسلة بين السفير وبلده، حيث مهد الإسلام السبيل ليصبح هذا قانوناً عالمياً، ولا أدل على ذلك أن القانون الدولي فد أخذ بهذا المبدأ، فقد نصت اتفاقية (فيينا) في مادتها (27 / 1) على ما يلي: ((تسمح الدولة المستقبلية وتصون حرية اتصالات البعثة لكافة الأغراض الرسمية، ويحق للبعثة في اتصالاتها مع حكومتها وكذلك مع البعثات الأخرى والفنصليات التابعة للدولة الموفدة حيثما وجدت - أن

(1) البرد: الرسول المستعجل. الزمخشري، أساس البلاغة، ص35

(2) أي الإسلام

(3) ابن حنبل، أحمد، المسند، وبهامشه كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، 6 / 8، المكتب الإسلامي، بيروت، ط4، 1403 هـ - 1983 م

(4) يقول أحمد عبد الرحمن البنا: صححه ابن حبان، البنا، أحمد عبد الرحمن، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام الشيباني مع شرحه بلوغاً لأمانتي من أسرار الفتح الرباني، ج14، ص118

(5) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، 8 / 182، دار الجليل - بيروت، بلا طبعة، 1393 هـ - 1973 م

تستعمل وسائل اتصال خاصة بها، بما في ذلك حاملو الحقائب الدبلوماسية والرسائل الرمزية أو الرقمية (الشفيرة)⁽¹⁾.

ب- حرمة الحقيبة الدبلوماسية:

تعد الحقيبة الدبلوماسية واحدة من أهم وسائل الاتصال بين الدولة وبعثتها في الخارج، وأكثرها تعرضاً لحظر التفتيش من قبل الدولة المعتمد لديها، أو من قبل الدولة التي تمر بها قبل وصولها لمقر البعثة هذا من ناحية، من ناحية أخرى فإن الحقيبة الدبلوماسية قد تكون وسيلة الاتصال الأكثر خطراً على أمن الدولة المضيفة أو الدول التي تمر بها، بل وقد تستخدم الحقيبة كوسيلة لتهريب الأسلحة أو المواد المحظورة قانوناً وشرعاً كالمخدرات.

والحقيبة الدبلوماسية لها من الحصانة ما يجعلها في مأمن من التفتيش والمصادرة، وذلك لأنها ضرورية لعمل البعثة الدبلوماسية وهي الوسيلة الأكثر ضماناً لسرية المعلومات التي تصل إلى البعثة الدبلوماسية من الدولة الموفدة لها والعكس كذلك، إذن فلا معنى للحصانة التي يتمتع بها السفراء وأماكن البعثة دون حصانة وصيانة للحقيبة الدبلوماسية لأنها متممة لعمل الدبلوماسي والوظيفة التي من أجلها وجد التمثيل الدبلوماسي الدائم.

والدولة الإسلامية تلتزم بحصانة الحقيبة الدبلوماسية، وتبقى هذه الحصانة ما دامت تستعمل فيما وجدت من أجله أصلاً، أما إذا غلب على ظن الأجهزة المعنية في الدولة المسلمة أن الحقيبة الدبلوماسية تحتوي بداخلها ما لا يقره الشرع، وما يخالف العرف الدولي بقريضة تدل على ذلك، فإن الحصانة ترتفع عن هذه الحقيبة، ويصح عند ذلك فتحها، والتحقق عمّا بداخلها⁽²⁾ أخذاً

(1) خلف: محمود، النظرية والممارسة السياسية، ص 255

(2) وهذا ينسجم مع موقف القانون الدولي، حيث لا يتم تفتيش الحقيبة أو التعرض لها إلا بإذن من وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها، وحضور مندوب عن البعثة الدبلوماسية، مع بيان الأسباب الداعية لهذا الإجراء للوقوف على مدى جديتها وفسح المجال لمندوب البعثة للإعتراض على هذا الإجراء إذا لم يجد هناك من الأسباب ما يدعو لمثل هذا التفتيش وتثبيت اعتراضه رسمياً لدى وزارة خارجية دولة الإقليم، وإعلام دولته بالتحفظات والإعتراضات التي أبدائها، فغالباً ما يترتب على تفتيش الحقيبة الدبلوماسية طرد المبعوث الدبلوماسي إذا ثبت استخدامه الحقيبة لأغراض غير مشروعة، وقد تبادل دولة البعثة إلى سحب بعثتها الدبلوماسية إذا ثبت أن الدولة المضيفة لم تلجأ لهذا الإجراء إلا للوقوف على الوثائق الرسمية، وما تحمله من بيانات، أو إذا ثبت عدم جدية الأسباب التي دعت لها لاتخاذ هذا

الإجراء، انظر الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص 145، 146

بقاعدة: ((درء المفسد أولى من جلب المصالح)) وقاعدة ((لا ضرر ولا ضرار)) ولا شك أن استعمال الحقيبة الدبلوماسية بما يتنافى مع الشرع والعرف الدولي يؤدي إلى ضرر بالأمة، والضرر يزال، ولا يمكن قبوله.

ث- حرمة الرسول الدبلوماسي:

الرسول الدبلوماسي هو شخص يعهد إليه بمهمة حمل الحقيبة الدبلوماسية إلى مقر البعثة، ويطلق عليه أحياناً وصف حامل الحقيبة الدبلوماسية.

ويتمتع الرسول الدبلوماسي خلال قيامه بهذه المهمة بحصانة شخصية فلا يجوز القبض عليه أو حجزه (1).

وتثبت صفة حامل الحقيبة إماً بكتاب رسمي صادر عن دولته، أو من خلال تزويده بجواز رسمي يشير لهذه الصفة، وهذا ما أشارت إليه صراحة الفقرة الخامسة من المادة (27) من اتفاقية (فيينا): ((الرسول الدبلوماسي الذي يجب أن يكون حاملاً لمستند رسمي يدل على صفته ويحدد فيه عدد العبوات المكونة للحقيبة الدبلوماسية، يكون أثناء قيامه بمهمة في حماية الدولة المعتمدة لديها البعثة، وهو يتمتع بالحصانة الشخصية ولا يجوز إخضاعه لأي إجراء من إجراءات القبض والحجز)) (2).

ولا يقتصر سريان آثار حصانة الرسول الدبلوماسي على الدولة المعتمد لديها، بل تمتد إلى كافة الدول التي يمر بها الرسول، والدولة الإسلامية تعطي الحصانة للرسول الدبلوماسي المار من أرضها إلى أرض غيرها عملاً بالعرف الدولي، وانطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل؛ فلو منعنا رسل غيرنا المرور من أرضنا لمنع الغير رسلنا المرور من أرضهم فتقوت مصلحة المراسلة، مما يعطل تعميم حالة السلم والتي هي مقصود الإسلام، وانتشار القطيعة التي جاء

(1) انظر الرضا، هاني، الدبلوماسية تاريخاً قوانينها وأصولها، 27

(2) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ص146

الإسلام برفضها واستبدالها بسنة التعارف والتلاقي قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (1).

والقانون الدولي لا يختلف مع الفقه الإسلامي في هذه القضية، حيث أشارت المادة 40 الفقرة الرابعة، من اتفاقية (فيينا): ((تمنح الدول الأخرى للمراسلات ووسائل الإتصال الرسمية الأخرى المارة بها ومن بينها الرسائل الإصطلاحية أو الرمزية نفس الحرية والممارسة التي تمنحها الدولة المعتمد لديها، وتمنحها كذلك للرسل الدبلوماسية بعد حصولهم على تأشيرة دخول حيث تلزم هذه التأشيرة، وكذلك للحقائب الدبلوماسية المارة بها ذات الحرمة وذات الحماية التي تلتزم بها الدولة المعتمد لديها بمنحها لهم)) (2).

وحامل الحقبة الدبلوماسية إما أن يكون موظفاً دبلوماسياً هذه مهنته (حمل الحقبة الدبلوماسية) فهو يتمتع بالحصانة الدبلوماسية في كل وقته، وإمّا أن يعهد إلى شخص معين إيصال الحقبة الدبلوماسية لمرة واحدة، فتبقى حصانته حتى يسلم الحقبة لمقر البعثة، وإمّا أن ترسل مع طيار مدني، وهذا لا يتمتع بأي حصانة، وإمّا أن ترسل الحقبة الدبلوماسية مع طيار خاص بطائرة تابعة للدولة، فهذا الطيار يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، لأنه يحمل صفة الرسول الدبلوماسي (3).

ج- إعفاء مقر البعثة وما يتبعه من المباني والمؤسسات من الرسوم والضرائب التي تفرض على أمثالها من المنشآت وكذلك وسائل النقل التي تستخدمها البعثة الدبلوماسية.

والدولة الإسلامية تلتزم بإعفاء هذه المؤسسات التابعة للبعثة الدبلوماسية من الضرائب والرسوم عملاً بمقتضى الأمان، وأخذاً بمبدأ المعاملة بالمثل.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي: ((تتمتع الدولة الأجنبية وممثلوها وتوابعها بالحصانات المقررة للرسل والسفراء، وهي الحصانة الشخصية والمالية، فالأولى تقتضي بحرمة التعرض للنفوس

(1) سورة الحجرات: آية 13

(2) الشكري: علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، 147

(3) لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق، ص 147

والأسرة والحواشي والأتباع عملاً بالأمان، والثانية تقضي بعدم إخضاع الأموال المملوكة للدول الأجنبية والمخصصة لأغراض عامة والموجودة في دار الإسلام للنظام الضريبي، لأن فرض الضريبة خاضع لتقدير ولي الأمر، فله أن يقرر شمول الضريبة أو حصرها في نظام معين⁽¹⁾.

ح- تسهيل مرور السيارات الدبلوماسية، وحرية التنقل في إقليم الدولة المعتمد لديها. مع مراعاة قوانين الدولة المضييفة واحترام لوائحها الخاصة بالمناطق التي يحرم أو ينظم دخولها لأسباب تتعلق بالأمن الوطني⁽²⁾ أو لأسباب دينية كحرمة دخول غير المسلمين لمكة المكرمة والمدينة المنورة.

هذه إشارة إلى ضرورة مراعاة قوانين البلد المضيف و المادة 26 من اتفاقية (افينا) لم تأت عبثاً، وإنما جاءت نتيجة لانتهاكات متكررة من قبل بعض الدبلوماسيين الذين اتخذوا التعلل بقضاء إجازتهم في (مناطق مختارة) كذريعة لهم أو حجة، ومن ثم التورط بقصد أو بغير قصد! بزيارة مناطق محرمة حتى على مواطني الدولة أحياناً⁽³⁾.

والدولة الإسلامية بدورها تراقب تحركات الدبلوماسيين المعتمدين لديها إذا ظهر منهم ما يريب أو يدعو للشك.

والدبلوماسي المسلم بدوره يبتعد عن كل ما هو مستثنى ويثير الشبهات والمناعب والمراقبة المستمرة من قبل سلطات الدولة المستقبلية للبعثة. الأمر الذي يدفعها لتضييق الخناق ومحاصرة تحرك البعثة الدبلوماسية للدولة الإسلامية، وهو ما يؤدي إلى انحسار الدور الذي وجدت البعثة من أجله، وقد ينتهي الأمر بتأزم العلاقات بين الدولة المسلمة وغيرها من الدول.

إن الملاحظ أن الإسلام يعطي الحصانة لكل العاملين في البعثة الدبلوماسية، وهو لا يقتصر على منح الحصانة للأفراد العاملين في البعثة، بل يتعدى ذلك إلى مقر البعثة نفسه، وحتى سكن

(1) الزحيلي: وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ص 947

(2) المادة 26 من اتفاقية افينا لعام 1961م

(3) انظر خلف: محمود، النظرية والممارسة الدبلوماسية، ص 258 - 259

الدبلوماسيين والعاملين معهم، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على عالمية الإسلام، وانفتاح المسلمين على غيرهم من الأمم والشعوب، وعدم التفوق على الذات، وكذلك يدل على أسبقية الإسلام في تبني أنظمة وقوانين غاية في الرقي والسمو فيما يخص ميدان العلاقات الدولية لاسيما نظام الحصانات الدبلوماسية الممنوح للرسول والسفراء ومعاونيهم وأماكن سكنهم ومقراتهم. والمنصف لا يسعه إلا الإعتراف بعظمة هذه التشريعات وسعتها وتطورها، كيف لا وهي رسالة السماء الذي ارتضاها الله جلّ شأنه للناس كافة إلى قيام الساعة!!.

بهذا قد تم الفصل الثالث والأخير، والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على رسول الله وآل بيته وصحابته أجمعين.

الخاتمة

الحمد لله، الذي بحمده تتم الصالحات، وبشكره تدوم النعم، وباتباع منهجه تزول النقم، والصلاة والسلام على البشير النذير محمد بن عبدالله، وعلى صحابته وآل بيته أجمعين.

أما بعد، فقد تم لي بحمد الله وتوفيقه الإنتهاء من كتابة هذا البحث، ولا أدعي الكمال، فهو الله وحده، وإنما هو جهد متواضع في خدمة ديني وأمتي، فما كان فيه من صواب وإفادة، فمن الله، وما كان من غفلة أو نسيان أو خطأ، فمن نفسي ومن الشيطان.

نتائج البحث

أما أهم نتائج هذا البحث، فإني أسجلها في النقاط الآتية:

- 1- إن إرسال الرسل والسفراء، عرف دولي قديم، قدم الجماعة البشرية ذاتها، وهو ليس من مبتكرات العصر الحديث.
- 2- إن الإسلام لم يكن مجرد حلقة من حلقات التاريخ في تعاطيه مع موضوع الرسل والسفراء، وإنما كان له يد السبق في إقرار قواعد عمل الرسل والسفراء والعلاقات الدبلوماسية، معطياً بعداً دينياً وأخلاقياً جديداً.
- 3- ثبتت مشروعتهم من خلال القرآن والسنة، والإجماع، والمعقول.
- 4- هناك علاقة بين إرسال الرسل وعقد الأمان، حيث لا يمكن للرسول أو السفير القيام بمهمته إلا بالأمان الذي يمثل الحصانة الدبلوماسية للرسول والسفراء بأنواعها.
- 5- لابد وأن تتوافر شروط عدة فيمن يتولى مهمة الرسول أو السفير، كالفطنة والذكاء، وحسن التصرف، والإختصاص، وحسن المنظر، والقدرة على الإقناع، وغيرها من الصفات.

- 6- الرسول أو السفير هو ممثل لدولته في الخارج، واللسان الناطق باسم بلاده، فهو يفاوض نيابة عن حاكمه، ويحافظ على مصالح بلده لدى الدول الأخرى، ويقوم على مصالح مواطنيه في البلد الموفد إليها، ومهام أخرى توكل إليه بحسب مقتضيات مهمته.
- 7- للسفير حقوق منها: حماية نفسه وحاشيته وماله، فلا يصح أن يعتدي عليه أحد من الناس، بل يجب احترامه وتوفير مايلزمه من سبل الراحة وكرم الضيافة.
- 8- يجب على السفير أن يؤدي مهمته بأمانة، بعيداً عن الإفساد واستغلال الأمان الذي يتمتع به، وعليه أن يبتعد عن كل ما يثير الشبهات حول مهمته.
- 9- تستطيع الدولة الإسلامية أن تقيم علاقات سلمية مع غيرها من الدول، شريطة أن لا تتضمن هذه العلاقات اشتراطات فاسدة تضر بمصالح المسلمين.
- 10- الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل، تعني الورقة المطوية، ثم تطور هذا المصطلح ليحمل معنى جديداً مع بداية القرن الثامن عشر، وعرفه العلماء تعريفات كثيرة، لكنها تدور حول معنى واحد، وهو إدارة الملف الخارجي للدول.
- 11- جواز التمثيل الدبلوماسي الدائم من وجهة النظر الشرعية الإسلامية.
- 12- إن الدبلوماسية الإسلامية أخذت أشكالاً متعددة، وتطورت حسب الزمان والمكان، وذلك لأن تفاصيل العمل الدبلوماسي ترك تحديده لأولي الأمر، مع ضرورة مراعاة القواعد الشرعية التي لا تخضع للتبديل أو التعطيل، وذلك مثل تأمين السفراء، والحرص على مصالح الأمة، وعدم التفريط بحقها.
- 13- تتألف البعثة الدبلوماسية من مجموعة من الموظفين، يرأسهم رئيس البعثة الدبلوماسية، وهو ما يعرف بالمبعوث الدبلوماسي، أو السفير، أو الرسول، وهذا له مستشارون ومعاونون، يختص كل واحد منهم بالإشراف على قسم معين من أقسام البعثة.

14- ما اصطلح عليه حديثاً ب (الحصانة الدبلوماسية) هو ما يقابله في اصطلاح الفقه الإسلامي ب (أمان الرسل) مع بعض الإختلاف في بعض تفاصيل الوضع القضائي للسفير .

15- لايعفى السفراء في الدولة الإسلامية من الوقوف أمام المحاكم الإسلامية،إذا ارتكبوا جرماً متعلقاً بحقوق البشر، بينما يميل القانون الدولي إلى القول بوجود محاكمة السفير على أراضي دولته عملاً بالحصانة.

16- الحصانة الدبلوماسية، أو الأمان يشمل حماية شخص السفير، وإعفائه من الضرائب والرسوم، وحرية المراسلة مع دولته، وعدم اقتحام مقر البعثة إلا بمسوغ.

17- تشمل الحصانة أهل السفير إن كانوا معه، وكذلك أعوانه ومستشاريه، والعاملين معه من مواطنيه.

18- لا يجوز للسفير والعاملين معه استغلال الأمان الممنوح لهم، وذلك بتحويل مقر البعثة إلى مكان تحاك فيه الدسائس والمؤامرات، وزعزعة الإستقرار في البلد المضيف.

19- يعمل السفير المسلم على نشر الإسلام في البلد المضيف، وذلك يكون بحسب الوسائل المتاحة، والتي لا تتعارض مع قانون البلد المضيف، كعقد الندوات والمؤتمرات، وإصدار النشرات والمجلات بلغة البلد المضيف، وإنشاء المواقع الإلكترونية، وغيرها من الوسائل المناسبة.

20- تثبتت مشروعية الحصانة الدبلوماسية في القرآن والسنة وإجماع الأمة.

21- الحصانة الدبلوماسية عدة أنواع: وتشمل الحصانة الشخصية للأفراد، والحصانة المالية، والقضائية، وحصانة المؤسسات.

22 تتمتع المؤسسات التابعة للبعثة الدبلوماسية بالحصانة، سواء مقر البعثة، أو سكن الدبلوماسيين.

23- هناك مبررات فلسفية كثيرة لإعطاء الأمان، أو منح الحصانة الدبلوماسية، منها: النظرة الدينية، وذلك باعتبار نفس السفير مصنونة حرم الله سبحانه وتعالى الإعتداء عليها، وكذلك نظرية مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية، ونظرية التمثيل الشخصي للحاكم، فاحترام السفير هو احترام لشخص من أرسله.

التوصيات

في نهاية هذا البحث، وفي ضوء ما توصلت إليه من نتائج تدل على عظمة هذا الدين وسبقه في كافة الميادين، فإنني أوصي بما يلي:-

- 1- ان يهتم الباحثون بعلم العلاقات الدولية، وخصوصاً بما يتصل بأعمال الرسل والسفراء، وذلك لحاجة المسلمين إليه، وخصوصاً العاملين في الميدان السياسي والدبلوماسي.
- 2- ضرورة تطبيق الدول الإسلامية في زماننا هذا الأحكام المتعلقة بالمبعوثين الدبلوماسيين، من حيث اختيارهم، وتدريبهم التدريب الكافي الذي يؤهلهم للقيام بهذه المهمة الخطيرة.
- 3- أن تتخذ الدول الإسلامية كافة التدابير، لتوحيد خطابها الدبلوماسي، وتتبنى مجتمعة التصور الإسلامي للعلاقات الدولية، ومن ثم جعل المصطلح الإسلامي أكثر حضوراً في الأوساط الدولية، وأعظم تأثيراً في رسم ملامح السياسة الخارجية للدول.
- 4- أن يطلع سفراء الدول الإسلامية ويتعرفوا الأحكام الشرعية المتعلقة بتفاصيل عملهم، حتى يكونوا بحق خير من يمثل هذه الأمة لدى الأمم الأخرى، ولدى المحافل الدولية بشكل عام.
- 5- أن يضطلع سفراء الأمة الإسلامية بمسؤولياتهم تجاه دينهم، فيبلغوه للناس كما أمر ربهم سبحانه، وذلك بالتعريف بالإسلام والحياة الإسلامية، بما لا يخالف قانون البلد المضيف، كإقامة الندوات والمؤتمرات، وإنشاء مواقع الكترونية إسلامية، وإصدار نشرات ومجلات ناطقة بلغة أهل البلد المضيف.
- 6- أن يعمل سفراء الدول الإسلامية على بث روح الإسلام في الجاليات المسلمة الموجودة في البلدان الأجنبية، من خلال إقامة المراكز الإسلامية والمساجد والمدارس الإسلامية.
- 7- على آحاد المسلمين عدم التعرض لمن يدخل بلاد المسلمين بسوء، إذا كان دخولهم بطريقة مشروعة، كالدبلوماسيين والصحفيين والعاملين بالوكالات الدولية، لأن إيذاءهم مخالف لمقتضى الأمان الممنوح لهم.

جدول المسارد

أولاً: الآيات الفرآنية الكريمة

ثانياً: الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً: مصادر ومراجع البحث

أولاً: مسرد الآيات

الرقم	الآية	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
1	(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)	البقرة: 30	المقدمة
2	وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا	البقرة: 83	53
3	يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ	البقرة: 185	93
4	فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ	البقرة: 194	138
5	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ	البقرة: 208	56
6	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤًا مَا عَيْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تَخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ	آل عمران: 118	25، 30
7	فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ	آل عمران: 159	33
8	وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	النساء: 94	55
9	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا	النساء: 144	28

26	المائدة: 51	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مَنَّكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ	10
المقدمة	الأنعام: 165	وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيُبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ	11
55	أنفال: 27	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	12
82، 79، 18	التوبة: 6	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ	13
69	النحل: 125	ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ	14
51	الإسراء: 34	وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا	15
20	الكهف: 51	وَمَا كُنْتُمْ تُتَّخَذُونَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا	16
93	الحج: 78	وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ	17
143	النور: 27 - 29	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * يَسَّ عَلَيَكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ	18

3	الشعراء: 16	فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ	19
53	العنكبوت: 46	وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ	
16	سبأ: 28	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا	21
55، 44، 16	الحجرات: 13	يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ	22
130، 55، 33	المتحنة: 8	لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ	23
51	الصف: 3	كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ	24
32	القلم: 4	وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ	25

ثانياً: مسرد الحديث

الرقم	الحديث	الصفحة
1	أمنت بالله ورسوله، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما	122
2	آية النافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان	107
3	إذا أبردتم إلي بريداً، فأبردوه حسن الوجه حسن الاسم	44
4	إنا لا نستعين بمشرك	29
5	إن النبي ﷺ استعان بعين من خزاعة ليأتيه بأخبار المشركين في مكة	31
6	إني لا أخيس العهد ولا أحبس البرد، ارجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجع	50
7	أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف	56
8	ارجع فلن استعين بمشرك	28
9	تألفوا الناس وتأنوا بهم، ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم ...	56
10	الخلق كلهم عيال الله، فأحب خلقه إليه أنفعهم لعيله	56
11	لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له: إنهم لا يقرأون كتاباً إلا إذا كان مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة ...	68
12	كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة	31
13	كان ﷺ إذا قدم الوفد لبس أحسن ثيابه، وأمر أصحابه بذلك	68

35	كان من أجل الصحابة وجهاً ومن كبارهم، كان جبريل عليه ...	14
58	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل	15
58	ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله ...	16
53	المسلم ليس بالسباب وباللعان ولا بالفاحش البذيء	17

المصادر والمراجع

أولاً: معاجم اللغة العربية والموسوعات

- 1- الرازي: محمد بن أبي بكر ابن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان - بيروت، طبعة جديدة، 1992م
- 2- الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، بلا طبعة، 1409هـ - 1989 م
- 3- الزيات، أحمد حسن وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية - استنبول، دون طبعة، دون تاريخ نشر
- 4- عطية الله ، أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4، 1980م
- 5- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 2، 1986
- 6- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط7، 2003م
- 7- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، مؤسسة الرسالة - بيروت
- 8- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم، لسان العرب، دار صادر - بيروت، دون طبعة، 1968 م

ثانياً: القرآن الكريم وعلومه

- 1- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت

- 2- البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مكتبة مصطفى الحلبي -
القاهرة / 1388 هـ - 1968 م
- 3- الجصاص، أبو بكر الرازي، أحكام القرآن، دار الكتاب العربي - بيروت، بدون طبعة،
بدون تاريخ
- 4- الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، تفسير الرازي، مطبعة الأوقاف الإسلامية
1335 هـ
- 5- ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير،
المكتب - الإسلامي - دمشق، دون طبعة، 1986 م
- 6- رضا: محمد رشيد، تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت، ط2، بلا سنة طبع
- 7- الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون
الأقاويل في وجوه التأويل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1385 هـ - 1966 م
- 8- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، دار الفكر - بيروت، دون طبعة،
1405 هـ
- 9- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان من تأويل القرآن، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1388 هـ - 1978 م
- 10- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، بلا ناشر، ط2،
1376 - 1957 م
- 11- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب
العربي - القاهرة، 1976 م
- 12- قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق - بيروت، ط 9، 1400 هـ - 1980 م

13- ابن كثير، اسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1399 هـ - 1979

14- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت، 1402 هـ - 1982 م

15- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، ط7، دار القرآن الكريم - بيروت، 1981م

ثالثاً: الحديث الشريف وعلومه

1- الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 1398هـ

2- الألباني، محمد ناصر الدين، الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1388 هـ - 1969 م

3- البناء، أحمد عبد الرحمن، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام الشيباني مع شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني.

4- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1410 هـ

5- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت

6- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، المطالب العالية بزوائد السانيد الثمانية، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي

- 7- ابن حنبل، أحمد، **المسند**، وبهامشه كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال للمتقي الهندي،
المكتب الإسلامي، بيروت، ط4، 1403 هـ - 1983
- 8- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، **معالم السنن بهامش ابن داود**، دار الكتب العلمية -
بيروت، دون طبعة، 1981 م
- 9- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، دار الجليل -
بيروت، بلا طبعة، 1393 هـ - 1973 م
- 10- العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ترقيم محمد
فؤاد عبد الباقي، بشر إدارة البحوث العلمية والإفتاء - السعودية
- 11- العظيم أبادي، أبو الطيب محمد بن شمس الحق، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**.
- 12- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، **عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري**، دار
إحياء التراث العربي - بيروت
- 13- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبد
الباقي، مصطفى الباوي الحلبي وشركاه - مصر
- 14- مسلم، **صحيح مسلم**، تحقيق علي بلطجي، ط1، دار الخير، دمشق، 1994م

رابعاً: كتب التراجم والسير

- 1- ابن الأثير، عز الدين بن الأثير الجزري، **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر - بيروت،
1400 هـ - 1980 م
- 2- الحلبي: علي بن برهان، **السيرة الحلبية**، دار المعرفة - بيروت، بلا طبعة، 1400 هـ

3- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1367 هـ - 1948 م

4- العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين بن فضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، مكتبة الكيان الأزهرية، ط1، 1390 هـ - 1970 م، وبذيله الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر تحقيق طه محمد الزيني.

5- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي، دار النهضة - القاهرة، دون طبعة، 1383 هـ

6- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان 1991م

7- الكلاعي الأندلسي، ابن ربيع بن سليمان بن موسى، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1997 م.

8- ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل، الفصول في اختصار سيرة الرسول p، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحي الدين مستو

9- ابن هشام، أبي محمد بن عبد الملك بن هشام المعامري، السيرة النبوية، تحقيق محمد بيومي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 1995 م

10- اليعقوبي: أحمد بن واضح، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، بلا طبعة، 1960م

خامسا: كتب التاريخ والأدب

- 1- آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريذة، دار الكتاب العربي - بيروت، 1372هـ
- 2- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل، الأمثال (الفرائد والفوائد)، دار الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1387 هـ - 1967 م
- 3- الخطيب الغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- 4- ابن خلدون، المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب، مكتبة المدرسة - بيروت، 1982 م
- 5- الذهبي، العبر في التاريخ من عبر، تحقيق صلاح الدين منجد، وزارة الإرشاد والأنباء - الكويت، 1963 م
- 6- ابن عبد البر، ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، بهجة المجالس، تحقيق محمد مرسي الخولي وعبد القادر القط، دار الكتاب العربي - بيروت
- 7- العدوي: إبراهيم، السفارات الإسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، بلا طبعة، دار المعارف، مصر 1957 م
- 8- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، دون طبعة، دون تاريخ نشر
- 9- الطبري، أبو جعفر ابن جرير، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار سويدان - بيروت.
- 10- ابن وهب الكتاب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، جامعة بغداد - ط1، 1387 هـ - 1967 م

سادسا: المذاهب الفقهية

أ) كتب المذهب الحنفي

- 1- البحر اوي الحنفي، عبد الرحمن، وجماعة من علماء الهند، الفتاوي الهندية، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1310 هـ
- 2- السرخي: محمد بن أحمد بن أبي سهل. شرح السير الكبير، ط1، 1335 هـ
- 3- السرخسي، شمس الدين، المبسوط، تصنيف الشيخ خليل الميس، دار المعرفة، بيروت، 1406هـ، 1986م
- 4- الشيباني، محمد بن الحسن، شرح السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، بلاطبعة، القاهرة، 1391 هـ - 1971 م
- 5- الكمال بن الهمام، فتح القدير شرح الهداية للميرغنائي، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة
- 6- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1406هـ - 1986 م
- 7- ابن نجيم: زين العابدين ابراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت، ط2، بلا تاريخ
- 8- أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، الخراج، دار المعرفة - بيروت، دون طبعة ودون تاريخ نشر

ب) كتب المذهب المالكي

- 1- ابن جزى: محمد بن أحمد الكلبي، القوانين الفقهية، دون طبعة، ودون تاريخ نشر
- 2- ابن جزى: محمد بن أحمد، القوانين الفقهية، دار العلم للملايين - بيروت،

- 3- الخرشبي، محمد بن عبد الله، **حاشية الخرشبي على مختصر خليل**، دار صادر- بيروت
- 4- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الكافي في فقه مذهب أهل المدينة المالكي**، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، دون طبعة، 1980 م.
- 5- المغربي: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، **مواهب الجليل**، دار الفكر - بيروت، ط 2، 1398 هـ.

ت) كتب المذهب الشافعي

- 1- الشافعي، محمد بن إدريس، **الأم**، رواية الربيع بن سليمان المرأوي، المطبعة الأميرية، مصر 1321 هـ،
- 2- الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد، **الوجيز**، القاهرة، بلا طبعة.
- 3- الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد، **الوسيط**، تحقيق: أحمد محمود ابراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، ط1، 1417 هـ
- 4- الشربيني: محمد الخطيب، **مغني المحتاج شرح المنهاج**، ط3، دار المنار 1367 هـ
- 5- الشربيني، محمد، **مغني المحتاج**، مطبعة الحلبي - مصر، بدون طبعة، 1377 هـ - 1958 م
- 6- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب أبي الحسن، **الحاوي الكبير**، تحقيق علي معوض وعادل عبد الواحد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1414 هـ
- 7- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **روضة الطالبين**، المكتب الإسلامي
- 8- الهيثمي، أحمد بن حجر، **تحفة المحتاج**، مطبعة الحلبي، ط1، 1352 هـ

ث) كتب الفقه الحنبلي

- 1- البهوتي، منصور بن إدريس، **كشاف القناع على متن الإقناع** ، مطبعة أنصار السنة 1366
- 2- ابن تيمية الحراني، مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، **المحرر في الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ، 1999 م
- 3- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، **المغني**، دار المنار، ط3، 1367 هـ.
- 4- ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود، **المغني والشرح الكبير**، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1403 هـ / 1983 م،
- 5- ابن القيم، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، **أحكام أهل الذمة**، دار العلم للملايين بيروت - لبنان، ط2، 1983 م
- 6- المرداوي أبو الحسين علي بن سلمان المقدسي، **تصحيح الفروع**، مطبعة المنار 1339 هـ
- 7- ابن مفلح، شمس الدين محمد، **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، توزيع ادارة البحوث العلمية - الرياض، بدون طبعة، 1977 م
- 8- ابن مفلح، شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح، **الفروع**، عالم الكتب، بيروت، ط4، 1405 هـ - 1985 م

سابعاً: كتب فقهية أخرى

- 1- البيضاوي، عبدالله بن عمر، **الغاية القصوى في دراية الفتوى**، تحقيق علي محي الدين داري دار النصر - القاهرة، دون طبعة، 1982 م
- 2- ابن حزم، **المحلي**، مكتبة الجمهورية العربية، 1387هـ

3- الزحيلي: وهبه، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط4، 1422 هـ - 2002 م

4- الزحيلي: وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر دمشق، ط1، 1417 هـ - 1996 م

5- الطريقي عبد الله بن إبراهيم بن علي، **الإستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، السعودية، ط2، 1414 هـ

6- عودة: عبد القادر، **التشريع الجنائي الإسلامي**، ط2، 1378 هـ - 1960 م

7- فتح الباب، حسن، **مقومات السفراء في الإسلام**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1397 هـ - 1977 م

8- الورجلاني، يوسف بن إبراهيم، **الدليل والبرهان**، وزارة الثقافة والتراث - مسقط، دون طبعة، دون تاريخ نشر

ثامنا: كتب السياسة الشرعية

1- باعمر، أحمد سالم، **الفقه السياسي للحصانة الدبلوماسية**، دار النفائس - الأردن، ط1، 1425 هـ - 2005 م

2- البدوي، إسماعيل، **اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1993م

3- الحسن: محمد علي، **العلاقات الدولية، في القرآن والسنة**، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، بلا طبعة، بلا تاريخ نشر،

4- الزحيلي، وهبة، **آثار الحرب**، دار الفكر، دمشق، ط4، 1412 هـ - 1992 م

5- أبو زهرة: محمد، **العلاقات الدولية في الإسلام**، دار الفكر العربي - مصر - بلا طبعة، بلا تاريخ،

- 6- زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين، ص 78، ط2، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1396هـ
- 7- سباط، حسام محمد سعد، اللجوء السياسي في الإسلام، دار البيارق - بيروت، ط 1، 1997 م
- 8- وهبة، توفيق، الجهاد في الإسلام، دار اللواء السعودية، الرياض، بلا طبعة، بلا تاريخ نشر
- 9 - عنان، محمد عبد الله، مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام ص210، مؤسسة الخانجي - القاهرة، ط4، 1382 هـ - 1962 م
- 10- أبو عيد: عارف خليل، العلاقات الدولية في الإسلام، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1996 م
- 11- أبو عيد: عارف خليل، نظام الحكم في الإسلام، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1416 هـ - 1996 م
- 12- العيلي، عبد الحكيم حسن، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، ص319، دار الفكر العربي-بيروت، 1394هـ
- 13- الموردي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية - بيروت، 1402هـ
- 14- مذكور، عبد السلام، معالم الدولة الإسلامية، ص 101، 104، مطبعة الفلاح، ط1، 1403هـ
- 15- المرادي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإشارة، تحقيق سامي النشار، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط 1، 1984 م
- 16- المنجد: صلاح الدين، النظم الدبلوماسية في الإسلام، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1403 هـ - 1983 م

17- المهيري، سعيد عبد الله حارب، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 1416 هـ - 1995 م

18- المودودي، أبو الأعلى، نظرية الإسلام وهديه، ص 362، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1389هـ

تاسعا: كتب العلاقات الدولية والقانون الدولي

1- البكري، عدنان، العلاقات الدبلوماسية، كاظمة للنشر والترجمة - الكويت، ط1، 1405 هـ - 1985 م

2- جابر، عاصم، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة، منشورات اعويذات - بيروت، ط 1، 1986 م

3 - جونيه، راؤول، موجز الدبلوماسية، ترجمة سموحي فوق العادة، وقاسم مردم، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1366 هـ - 1947 م.

4- حمد: إبراهيم حمد محمد. تاريخ ونظريات العلاقات الدولية، ص57، ط1، 1990 م

5- الحموي: مأمون، الدبلوماسية، بلا طبعة وبلا مطبعة، دمشق 1947

6- خدوري، مجيد، الحرب والسلم في شرعة والإسلام، الدار المتحدة للنشر - بيروت، ط1، 1973م

7- راتب: عائشة عبد الرحمن، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، دار النهضة العربية - القاهرة، بلا طبعة، بلا سنة طبع

8- الرضا: هاني، الدبلوماسية - تاريخها - قوانينها - أصولها، دار المنهل اللبناني - بيروت، ط1، 1418 هـ - 1997 م

- 9- زكي، فاضل، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، مطبعة شفيق - بغداد، ط 3، 1393هـ - 1973م
- 10- سرحان: محمد عبد العزيز، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، جامعة عين شمس، القاهرة، بلا طبعة، 1401هـ - 1981م
- 11- الشامي، علي حسين، **الدبلوماسية**، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1994م
- 12- الشكري: علي يوسف، **مبادئ القانون البحري الليبي - دراسة مقارنة**، مطبعة الوثيق الخضراء، ليبيا، بلا طبعة، 2003م
- 13- شكري، محمد عزيز، **المدخل إلى القانون الدولي العام**، دار الفكر، دمشق، ط2، 1393هـ - 1973م
- 14- صباريني: غازي حسن، **الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة**، بلا طبعة وبلا مطبعة، الدوحة، 1986م
- 15 - أبو عامر، علاء، **الوظيفة الدبلوماسية**، دار الشروق - رام الله، ط1، 2001م
- 16- عبد اللطيف: أحمد توني، **العلاقات الدبلوماسية للخلافة العباسية**، مركز الإسكندرية للكتاب، بلا طبعة، 2004م
- 17- عبد المجيد، احمد، **أضواء على الدبلوماسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بلا طبعة، 1390هـ - 1970م
- 18- عفيفي، محمد الصادق، **تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام**، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط 1، 1986م
- 19- علوان: محمد يوسف، **القانون الدولي العام**، الجامعة الأردنية، بلا طبعة، 1398هـ - 1978م

- 20- غالي: بطرس، ومحمد عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، بلا طبعة، 1979م
- 21- الغنيمي، محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف - الاسكندرية، بلا طبعة، 1970 م.
- 22- فرانكل: جوزيف، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، مطبوعات
- 23- فوق العادة اسموحي، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية - بيروت، ط1، 1973 م
- 24- محمود خلف، النظرية والممارسة الدبلوماسية، دار زهران - عمان - الأردن، 1997 م.
- 25- الملاح: فادي، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، منشأة المعارف - الإسكندرية، بلا طبعة، 1401 هـ - 1981 م
- 26- النبراوي، فتحية، تطور العلاقات السياسية الدولية، مطبعة مصنع اسكندرية للكراس، القاهرة، بدون طبعة، 1984م
- 27- الهندي، احسان، الإسلام والقانون الدولي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق، ط 1، 1989 م

عاشرا: الإنترنت

http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=1304
&version=1&template_id=93&parent_id=12 - top

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Prescriptions of Messengers and Ambassadors in Islamic Figh
(Jurisdiction)

By
Jamal A. J. Najem

Advisor
Dr. Jamal Hashash

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master in Figh @ Tashri' Faculty of Graduate Studies, at An- Najah
National University, Nablus, Palestine.

2008

a

**Prescriptions of Messengers and Ambassadors in Islamic Figh
(Jurisdiction)**

**By
Jamal A. J. Najem
Advisor
Dr. Jamal Hashash**

Abstract

This research has discussed the subject of messengers and ambassadors and the rules related to it .

Through this research. a reader realizes the meaning of messengers and ambassadors idiomatically and as a language notes about their life , proofs about their work, features, condition their work , their rights , duties and the terms that should be provided to create political relations between Islamic countries and others , besides , this research includes formal diplomatic missions from an Islamic point , and the creation of Islamic diplomatic missions. In addition it includes the stages of developing diplomacy in Islam and identifying diplomacy according to Arab and western scientists. Moreover, the research talks about these missions, their formation, division, diplomatic immunity to the form diplomatic missions, some evidence to show its legality and then it has a glimpse of it then it showed philosophical justifications for diplomatic immunities .

Finally, this shows types of immunities as individual immunity, judicial immunities to individuals, establishments. But the summary conclusion showd the most important results of this reserch and some recommendations.